صوت النساء

2 December NO 325

٢ كانون أول العدد ٣٢٥

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع

2010

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

"تلتزم السلطة الفلسطينية بمقاومة كافة الأعراف والتقاليد والمعتقدات التي تبيح العنف ضد المرأة. وبتقديم العون والتسهيلات لمؤسسات المجتمع المدني العاملة للقضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني".

وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية – باب الحقوق الجنائية رقم (٨)

صوتنا

حكم القوي على الضعيف

قد يأخذ العنف أشكالاً مختلفة، لكن مصدره واحد، حكم القوي على الضعيف. هي علاقة قوة بشكلٍ أساسي، يكون فيها أحد الطرفين مقرراً، والطرف الآخر تابعاً. وهذا ينطبق على علاقة الكبير بالصغير، والرجل بالمرأة، ألخ. وما ينطبق على الأفراد ينطبق على العلاقة بين الدول، فهناك قوى مسيطرة، وقوى تابعة. وهناك دول تحتل دولاً أخرى. القوي له أدواته من أجل أن يظل في موقع القوة. والعنف هو أحد الأدوات المستخدمة من أجل الحفاظ على علاقات القوة. لكن من قال أن هذه العلاقات لا يمكن تغييرها. إن علاقات القوة قابلة للتغيير. فكما يلعب العنف دوراً في حفظ الوضع القائم، يمكن أن يقاوم هذا العنف بطرق وأدوات تواجه هذا العنف، تقلل منه أو تلغيه.

القوانين قد تكون أداة إخضاع في علاقات القوة، لأن القانون هو نتاج للعقلية الذكورية السائدة، التي تسهم في بعض الأحيان في إباحة القتل كما هي الحال في المادتين ٣٤٠ و٦٢ من قانوني العقوبات الأردني والمصري اللذين يبيحان القتل على «خلفية الشرف»، وفي كثير من الأحيان تكون المشكلة مشكلة إرث. كثير من النساء قتلن بسبب عدم عدالة القانون، وحرمن حقهن في الحياة، أو من أطفالهن، أو طردن من منازلهن بقوة القانون.

والقوانين قد تكون أيضاً أداة لإزالة العنف من خلال بنود واضحة وإجراءات صريحة لا يمكن التلاعب بها. والدعوة إلى قانون عقوبات «عصري متطور مستنير» ضروري لتخفيف العنف، لأن القانون وحده لا يستطيع أن يحدث المعجزات في ثقافة بنيت على علاقات القوة. مهم أن يترافق القانون بحملات تعبوية، إعلامية ومجتمعية من أجل إحداث فرق في علاقات القوة. وإذا كانت المرأة الفلسطينية هي شريكة نضال، لماذا لا تكون فعلاً شريكة قرار، وليس تابعة كما تفرض علاقات القوة السائدة.

طبعاً وضع قوانين منصفة على الصعيد الفلسطيني لا يحل مشكلة العنف الأكبر، عنف الإحتلال. فالقوانين الإسرائيلية تبدع كل يوم وسائل جديدة لإخضاع الشعب الفلسطيني، وتهجيره وحرمان الأمهات من أطفالهن بالسجن تارة، وبالإغتيال تارة أخرى، وبالإبعاد وغير ذلك من الطرق المعروفة. وما القوانين الإسرائيلية المطبقة على الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم في فلسطين وخارجها، إلا عنف صارخ ضد الوجود الفلسطيني ككل.

من المؤكد أن العنف الإجتماعي يمكن مواجهته والتعامل معه ضمن قيادة حكيمة على الصعيدين الحكومي والشعبي، لكن عنف الإحتلال بحاجة إلى دعم عالمي وعربي وتضافر الجهود فلسطينياً وعربياً، وطرح الخلافات جانباً، من أجل خلخلة هذا الكيان العنصري بكافة المعايير، والذي يضرب عرض الحائط بالمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان.

إضاءات نسوية

خلال مؤتمر صحفي في مدينة البيرة

توثيق (٩) حالات قتل على خلفية ما يسمى «الشرف» خلال عام ٢٠١٠

عقد منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، مؤتمراً صحفياً في مقر مركز الإعلام الفلسطيني في مدينة البيرة، للإعلان عن انطلاق فعاليات الأسبوع العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة. وتحدثت في المؤتمر الصحفي ربيحة ذياب وزيرة شؤون المرأة، وماجدة المصري وزيرة الشؤون الاجتماعية، وأدارت المؤتمر فكتوريا شكري من المنتدى. وشارك فيه عدد كبير من الصحفيين/ت وممثلي وسائل الإعلام المختلفة.

أشارت شكري في بيان صادر عن المنتدى بهذه المناسبة، إلى أن المرأة الفلسطينية هي الأكثر معاناة، لأن سياسة الاحتلال الإسرائيلي تصيب كافة جوانب حياتها بالأذى والضرر. وحيث صمودها في وجه هذه السياسات. ونوهت شكري إلى أنه على الرغم من بعض الإصلاحات في السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها وأنظمتها المختلفة، إلا أن هناك عوائق وصعوبات عديدة لا زالت تعترض تمتع المرأة بالمساواة في كافة مجالات الحياة. حيث لا زالت العقلية الأبوية تعيق شن تشريعات وقوانين تحمي المرأة وحقوقها، وتكرس مساواتها الفعلية.

الوزيرة ذياب حيت في كلمتها المرأة الفلسطينية عامة، والمرأة المقدسية بشكل خاص. وثمنت موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في المصادقة على إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، مشيرة إلى أن ذلك يؤشر على أننا نعتبر أنفسنا جزءاً لا يتجزء من المنظومة العالمية، خاصة ونحن نمر في مرحلة الإعداد لبناء مؤسسات الدولة المستقلة. وأكدت على أنه علينا ونحن نتحدث عن الانتهاكات المختلفة لحقوق النساء الفلسطينيات، أن لا نغفل عنف الاحتلال ضد المجتمع الفلسطيني عامة والنساء الفلسطينيات خاصة. وشكرت الوزيرة ذياب كل المؤسسات والهيئات التي تعمل بصورة مستمرة للقضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة. الوزيرة المصري شكرت المنتدى على المبادرة إلى تنظيم المؤتمر الصحفي، وأكدت على أنه لا يمكن عزل قضية العنف ضد المرأة عن العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني بكافة فئاته وشرائحه، وفي مقدمتها المرأة. وقالت إن إسرائيل تضرب يومياً كل المعاهدات والمواثيق الدولية بعرض الحائط، فيما تقف المؤسسات الدولية عاجزة عن إرغام إسرائيل للخضوع للإرادة الدولية، وتطبيق قراراتها، وفي مقدمتها القرار ١٣٢٥ الخاص بحماية النساء في أوقات الحرب والنزاعات المسلحة.

وأكدت المصري على أن الحكومة الفلسطينية، ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية، تمتلك الخطط وترصد الموازنات من أجل مكافة ظاهرة العنف ضد المرأة، ومن أجل الدفاع عن قضايا الفئات الاجتماعية المختلفة التي تحتاج إلى الرعاية والاهتمام. وأكدت على أن هذه الخطة تبلورت، من خلال التعاون والتنسيق المستمر مع كافة المؤسسات المجتمعية، ومن بينها مؤسسات المجتمع المدني.

وتطرقت المصري إلى بعض الأرقام الإحصائية عن عمل بيوت الحماية التابعة للوزارة وغيرها من المؤسسات، وأعطت مثلاً أن مركز (محور) للطوارئ الذي تأسس في العام ٢٠٠٨، استقبل خلال عامين ما يقارب مائتي حالة من النساء والفتيات، اللواتي تعرضن للعنف والتهديد على حياتهن. وأشارت إلى أن سياسة الوزارة تقوم على توفير الحماية في بيوت الأمان، بالإضافة إلى تأهيل وتطوير خبرات ومهارات النساء والفتيات المقيمات في هذا البيت، حيث توفر لهن التدريب المهني، وفرص إكمال الدراسة الجامعية.

وقرأ منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، تقريره السنوي حول هذا الموضوع. وعبر المنتدى في تقريره عن القلق الشديد من عمليات العنف والقتل ضد النساء، وأشار إلى أنه حان الوقت للوقوف منها موقف الحزم. وثمن التقرير موقف الرئيس أبو مازن بالمصادقة على إتفاقية إلغاء كافة مظاهر التمييز ضد المرأة (سيداو)، ورأى فيها خطوة بالاتجاه الصحيح، وطالب بأن ينعكس هذا التوقيع في التشريعات والقوانين، وتطبيق هذه الإتفاقية في كافة اللوائح والأنظمة المعمول بها من قبل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وثمن المنتدى في تقريره أيضاً، قرار الرئيس في اعتبار القتل على خلفية الشرف جريمة. وطالب بأن يرافق هذا القرار إلغاء للنصوص القانونية الواردة في قانون العقوبات وبالذات المادتين ٣٤٠ و ٦٢، والتي تتعامل بالعذر المحل والعذر المخفف، وضرورة وضع نصوص قانونية تتعامل مع جرائم قتل النساء كجريمة مع سبق الاصرار. وطالب المنتدى في نهاية تقريره، المجلس التشريعي بإقرار قانون العقوبات، المقدم من قبل مؤسسات المجتمع المدني. وتوجه للقضاء والنيابة العامة الفلسطينية، بالطلب لانزال عقوبات مشددة ورادعة بحق مرتكبي هذه الجرائم ضد النساء، واعتبارها جرائم قتل مع سبق الإصرار والترصد. كما طالب المنتدى من المراجع الدينية الفلسطينية، بإصدار فتاوى تحرم صراحة القتل على خلفية الشرف، الذي يشكل بدوره الخروج عن التعاليم الدينية والأمن الاجتماعي.

وأكد على اعتبار أن جرائم القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، شكلاً من أشكال الإعدام خارج إطار القانون، الذي يعتبر انتهاكاً سافراً للحق في الحياة، ومطالبة السلطة الفلسطينية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة من خلال ملاحقة مقترفي جرائم القتل على خلفية الشرف، وتقديمهم إلى العدالة.

وفي رد على أسئلة الصحفيين في نهاية المؤتمر، أكدت الوزيرة ذياب على أنه على الشعب الفلسطيني الاستفادة من كل المعاهدات والمواثيق الدولية، من أجل الضغط على إسرائيل وإلزامها بإنهاء احتلالها، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة. وأكدت الوزيرة المصري، على انه لا يمكن الإجابة على سؤال، هل العنف ضد المرأة في ازدياد أم لا، ونوهت إلى أن هناك زيادة في إمكانيات الإفصاح والحديث عن حالات العنف ضد المرأة. أما عن الاستراتيجيات الرئيسية في مواجهة العنف، فأشارت المصري إلى أنها تتركز في رفع مستوى الوعي المجتمعي للقضاء على ظاهرة العنف، وإجراء تغييرات قانونية تساعد على ذلك، وتوفير الحماية والأمان للنساء المعنفات.

وتلى خلال المؤتمر الصحفي برنامج الفعاليات والأنشطة المختلفة بهذه المناسبة، والتي ستتوج بفعالية مركزية، في العاشر من كانون أول القادم، وتحت رعاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس. تجدر الإشارة إلى أن منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، هو إئتلاف فلسطيني، تأسس عام ٢٠٠٠، بهدف إلى الحد من العنف ضد المرأة، وتحديداً عمليات قتل الإناث، ويضم في صفوفه ١٥ مؤسسة أهلية غير حكومية.

تقرير لعام ٢٠١٠

جرائم العنف ضد النساء

مقدمة:

يصدر منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، تقريره لهذا العام، بمناسبة الأسبوع العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، والذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٩٩، وما زالت هذه القضية تراوح مكانها في مجتمعنا الفلسطيني، الذي يشهد مزيداً من التعقيد والتوتر على ساحته الداخلية والخارجية، وذلك لجملة من الأسباب تنحصر في شقين:

الأول: الجانب السياسي ببعديه الداخلي، من حيث الانقسام بين شقي الوطن، والخارجي من حيث الوقوع تحت الاحتلال، وانعكاساته الخطيرة على مجمل نواحي الحياة.

ثانياً: الجانب الاجتماعي، رغم أن ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة كونية، لا تنحصر في مجتمع دون آخر إلا أن الثقافة الذكورية والتمييز على أساس الجنس، والذي تكرسه القوانين السارية، لها الأثر الأخطر في شيوع هذه الظاهرة.

ولأن المرأة هي إنسان قبل كل شيء، فلا بد من الوقوف على حقوقها والعمل على احترامها وعدم انتهاكها، والقضاء على كافة أشكال العنف الممارس ضدها. فهي الخاسر والضحية الأولى لكافة الأسباب التي تقدم ذكرها. وفي هذا المجال، عمل منتدى مناهضة العنف ضد المرأة جاهداً لرصد وتوثيق كافة الانتهاكات التي ترتكب بحق النساء في المجتمع الفلسطيني، بالذات قضايا القتل على ما يسمى خلفية الشرف، وذلك لتسليط الضوء على هذه القصة، باعتبارها قضية مجتمعية لا بد من التصدي لها، والعمل على رفع الوعي الاجتماعي للحد منها، وذلك بالضغط على صناع القرار، لحثهم على وضع سياسات وتشريعات عادلة، تضمن حقوق النساء وكرامتهن، وتحول دون التمييز السلبي، ومعاقبة كل من يعتدي على حياتهن لأي أسباب كانت، فليس هناك أي مبررات للقتل. وهذا ما قام به منتدى مناهضة العنف ضد المرأة خلال السنوات الماضية، فهو في الأساس إئتلاف نسوي، مكون من المؤسسات الفاعلة، التي تضع قضية المرأة ومناهضة العنف ضدها في مقدمة أولوياتها، فقد كان للمنتدى دور هام في إبراز هذه القضية، من خلال العمل مع صانعي القرار على تغيير القوانين والسياسات المجحفة بحقوق المرأة، وتبني وجهات النظر الداعمة لحقوق المرأة الفلسطينية، وما ينسجم والاتفاقيات والمواثيق الدولية.في هذا التقرير نسلط الضوء على ما تضمنه عام ٢٠١٠ من انتهاكات بحق النساء، لا سيما الاعتداء على حياتهن، تحت ذريعة ما يسمى «بالقتل على خلفية الشرف»، وذلك استناداً لتقارير صادرة عن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، الذي يعمل على رصد توثيقها. حالات القتل خلال العام ٢٠١٠ تم توثيق تسع حالات قتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة خلال العام ٢٠١٠، منها ثلاث حالات تم توثيقها على أنها انتحار. تراوحت أعمار النساء اللواتي قتلن ما بين ٢٥ سنة و ٣٨ سنة، الحالة الاجتماعية لهن: ٢ حالة عزباء، ٤ حالات متزوجات، وحالة من الأربع حالات سبق لها الزواج أربع مرات.

عدد أطفال الأمهات المقتولات:

تراوح عدد الأطفال بين ٤ إلى سبعة أطفال، وبلغ مجموع الأطفال الذين فقدوا أمهاتهم ١٦ طفل.

مكان السكن: ٣ من الحالات كانت تسكن في القرية، و٢ من الحالات كانت تسكن في المخيم، وحالة واحدة كانت تسكن المدينة.

درجة التعليم: ٢ من الحالات درست حتى المرحلة الإبتدائية.

و٢ من الحالات درست حتى المرحلة الإعدادية.

وحالة واحدة درست حتى مرحلة الثانوية.

وحالة أخرى لم يوثق مستوى تعليمها.

طبيعة عمل النساء اللواتي قتلن:

ثلاثة من الحالات لم يسبق لهن أن عملن خارج المنزل.

٢ حالة تعمل (واحدة تعمل في الخياطة في البيت، وأخرى عملت في الزراعة لفترات طويلة داخل الخط الأخضر، ولكن في الفترة الأخيرة لم تعمل).

صلة القرابة بين الضحية والقاتل:

٤ من حالات الزوج هو القاتل، وحالة أخوها، وحالة أخرى قتلتها أختها بالشراكة مع صديقها. طريقة القتل: ٢ من الحالات تم خنقهن، وحالة واحدة تم طعنها في الصدر ثلاث طعنات، وأخرى تم حرقها بأنبوبة الغاز هي وأبناؤها، وكانت حامل في شهرها الخامس، وبعض من الأطفال أصيبوا بتشوهات وإصابات خطيرة، وحالة بالسم، والحالة الأخيرة تم اسقاطها وقذفها من الطابق الرابع. إننا ننظر بقلق شديد لمثل هذه الممارسات والسلوكيات، التي حان الوقت للوقوف منها موقف الحزم، وفي هذا السياق فإننا في منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، نثمن موقف الرئيس أبو مازن، بالمصادقة على إتفاقية إلغاء كافة مظاهر التمييز ضد المرأة (سيداو)، وهي خطوة بالاتجاه الصحيح، ولكن الأهم من ذلك، هو تجليات هذا التوقيع في التشريعات والقوانين، وتطبيق هذه الإتفاقية في كافة اللوائح والأنظمة المعمول بها من قبل مؤسسات السلطة.

ونثمن أيضاً قرار الرئيس في اعتبار القتل على خلفية الشرف جريمة، ولكن لم يرافق هذا القرار إلغاء للنصوص القانونية الواردة في قانون العقوبات، بالذات المادتين ٣٤٠ و ٦٢، التي تتعامل بالعذر المحل والعذر المخفف، وضرورة وضع نصوص قانونية تتعامل مع جرائم قتل النساء كجريمة مع سبق الاصرار. وعليه فنحن في منتدى مناهضة العنف نطالب بما يلي:

المجلس التشريعي، بإقرار قانون العقوبات المقدم من قبل مؤسسات المجتمع المدني. القضاء والنيابة العامة الفلسطينية، بإنزال عقوبات مشددة ورادعة بحق مرتكبي هذه الجرائم، واعتبارها جرائم قتل مع سبق الإصرار والترصد.

المراجع الدينية الفلسطينية، بإصدار فتاوى تحرم صراحة القتل على خلفية الشرف، الذي يشكل بدوره خروجاً عن التعاليم الدينية والأمن الاجتماعي.

اعتبار جرائم القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، شكلاً من أشكال الإعدام خارج إطار القانون، الذي يعتبر انتهاكاً سافراً للحق في الحياة، ومطالبة السلطة الفلسطينية، باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة، من خلال ملاحقة مقترفي جرائم القتل على خلفية الشرف، وتقديمهم إلى العدالة.

معاً وسوياً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ديمقراطية وخالية من العنف.

قتل النساء جريمة يجب أن يحاكم عليها القانون.

لا للقتل ... نعم للحياة

العنف ولاحتلال

فكتوريا شكري*

لقد حملت سياسة الليبرالية الجديدة معها أعباء هائلة على البشرية، عندما شكلت حماية إضافية للاحتلال الصهيوني العنصري على أرض فلسطين والجولان وجنوب لبنان، لا بل وقفت خلف الاحتلال الثاني الذي وقع في العراق، من خلال الشركات والمصانع العملاقة العابرة للقارات، وتحديدا مصانع الأسلحة.

لقد شهدت مجتمعاتنا ظواهر مرعبة للعنف، لم نكن نسمع بها إلا في بواطن الكتب والتاريخ، نتيجة لسياسات التحالف العميقة بين أصحاب رأس المال العالمي، وبين تمدد الاستعمار في مناطق جديدة في العالم العربي، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً في الحروب التي يخوضها جيش العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني بلا توقف، وضد الشعب اللبناني عام ٢٠٠٦م، والتحالف الغربي الاستعماري ضد الشعب العراقي.

كما أنتجت هذه الحروب دماراً هائلاً في البنى والممتلكات والتراث الإنساني والحضاري، وتشريد مزيداً من العائلات، وإعادة إنتاج أشكال جديدة من العلاقات الإنسانية والاجتماعية.

المرأة العربية فريسة أربعة مستويات من العنف والانتهاكات:

عنف الاحتلال وسيادة أعمال العنف في منطقة نزاع مسلح كما في العراق، حيث أصبحت النساء بوصفهن الحلقة الأضعف، حيث استهدفت النساء في أعمال العنف كافة، من قتل وتهديد وخطف وتهجير.

العنف كنتيجة لوجود الاحتلال، غياب دور ومحدودية صلاحيات الأجهزة الوطنية المسؤولة عن توفير الأمن، ومعها انهيار القوانين ومؤسساتها، حيث غياب أجهزة الضبط الرسمية وغير الرسمية.

العنف كنتيجة لوجود الاحتلال، هيمنة الجماعات المتطرفة والأصولية التي استهدفت النساء.

العنف الناتج عن عجز المؤسسات الرسمية عن أداء وظيفتها، والعنف الناتج عن غياب الخدمات، ومن تداعيات فترة ارتفاع وتيرة العنف هو غياب المرأة، وإجبارها على الانسحاب من فضاء الحياة العامة، لأنها تواجه بيئة خطرة، ذلك أن دوامة العنف المتواصلة تتداخل مع العنف الموروث اجتماعياً ضد المرأة، فتعززه وتعيد إنتاجه وفق مبررات جديدة، فالمرأة وحتى وهي في عمر مبكر، يفرض عليها زى معين وتحدد حركتها وتزوج بعمر مبكر أيضاً، كما أن الفتيات في المناطق الساخنة، غالباً ما تمنعهن أسرهن من مواصلة الدراسة.

العنف ضد النساء في البلدان العربية، لا يعني غيابه عن باقي مناطق العالم. فالعنف مشكلة عالمية، أصبحت مكافحتها جزءاً من البرنامج الدولي لحقوق الإنسان. وقد توج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أعماله باعتماد الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، في كانون الأول ١٩٩٣. ويؤكد الإعلان في ديباجته، على أن العنف ضد المرأة مرتبط بالتحديد المتكافئ لمكانة كل من الرجال والنساء، ومن ثم بكل أشكال التمييز التي تعيشها النساء، وأنه يمثل عقبة أمام تحقيق المساواة والسلم والتنمية، ويشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونص الإعلان على تحديد يوم ٢٥ تشرين الثاني، يوماً عالمياً للقضاء على العنف ضد النساء في العالم.

كما أن قضية النساء، لا يمكن أن تكون معزولة بأي شكل من الأشكال، عن قضية المجتمع الذي يعشن في إطاره، فالمجتمع العربي تعرض للهيمنة الاستعمارية والاحتلال على مدار عقود عدة، هذا خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والتبعية، وظروف اقتصادية ومعيشية بالغة في الصعوبة، وطالما أن نسبة عالية من النساء العربيات، وخاصة في فلسطين والعراق ولبنان وسوريا، ما زلن يعشن تحت الاحتلال وبشكل مباشر، لا يمكن لنا الحديث عن حقوق الإنسان، ونتجاهل حقوق النساء، وخاصة النساء تحت الاحتلال، ولا يمكن لنا تجزئة حقوق الإنسان، إذ لا يمكن الحديث عن حق المرأة في الحياة، وهي تقتل على أيدي الجنود الإسرائيليين والأمريكيين وقوات التحالف، ولا يمكن الحديث عن حق المرأة في التنقل بحرية، وهي تعبر عشرات الحواجز يومياً، لا يمكن الحديث عن حق المرأة في التعليم وهي تحرم قسراً بسبب الحواجز وجدار الفصل العنصري.

وطالما أن الاحتلال هو أقصى أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان، نحن نطالب جميع الهيئات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان، بالعمل على إزالة الاحتلال الفاشي، الذي دمر بعنصريته وفاشيته أبسط حقوق الإنسان، وعدم تجزئة حقوق الإنسان والكيل بمكيالين.

فالنساء العربيات وتحديداً الفلسطينيات والعراقيات واللبنانيات، خلال الخمس سنوات الماضية، تعرضن للتحرش والتخويف والأذى بشكل روتيني وممنهج، على أيدي الجنود الإسرائيليين والأمريكيين عند نقاط التفتيش والبوابات والطرق الألتفافية، وفي السجون. وهن يتعرضن للإهانة أمام أسرهن، وللعنف الجنسي من قبل الجنود والمستوطنين، مما أدى إلى زيادة في أعداد النساء اللاجئات والمهجرات والمعتقلات والشهيدات. في العام ٢٠٠٩، ٤ مليون امرأة أرملة في العراق نتيجة للغزو الأمريكي، وهناك ما يقرب ٨٦ ألف امرأة أصبحن بلا مأوى، وتعيش في خيمة في فلسطين، ١٢٠ امرأة فلسطينية سجينة، ١١ منهن رهن الحجز الإداري، أي أنهن محتجزات دون توجيه تهم إليهن أو محاكمتهن. وتتعرض السجينات إلى العنف الجنائي وهن قيد التحقيق ورهن الاحتجاز.

كان من الصعب امتلاك دقة المعلومات للمرأة الفلسطينية، في مواقع الشتات وفي الأراضي المحتلة عام ٤٨ والقدس، بهدف الرصد والتحليل، وذلك بسبب تعدد المرجعيات القانونية والسياسية التي تخضع لها المراة الفلسطينية، التي من شأنها تمزيق وتشتيت الهوية الوطنية للمراة الفلسطينية.

إن القيود المفروضة على حرية التنقل من جراء الاحتلال، تعيق بشدة حصول الفلسطينيات على التعليم وخدمات الرعاية الصحية. القيود المفروضة تحد من حرية التنقل ومن الفرص المتاحة للمرأة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن عدد النساء اللاتي يسعين إلى الحصول على تعليم رسمي أو وظيفة، حيث أن ثقافة المنطقة تقتضي أن تدرس المرأة وتعمل من المنزل. وقد ثبت أن البطالة والفقر الناجمان عن الاحتلال، يسفران عن حدوث الطلاق ووقوع حوادث العنف المنزلي، وكان مقرر هيئة حقوق الإنسان في المنظمة الدولية، قد لفت النظر إلى أن ما يقرب من نصف عدد السكان يعيش تحت الخط الرسمي للفقر البالغ ٢,١٠ دولار أمريكي يومياً، وقدر نسبة الفقر المدقع وهو العجز عن تحمل أساسيات البقاء على قيد الحياة إلى ١٦٪. والفقر وليد البطالة المتزايدة، وعمليات إغلاق الحدود وفقدان الممتلكات، نتيجة هدم قوات الاحتلال الإسرائيلية للمنازل ومصادرة الأراضي وتسويتها. كما انخفضت الدخول الناتجة عن الزراعة انخفاضاً كبيراً، بسبب تدمير المناطق وعزل الجدار للأراضي والآبار خلف أسواره.

*مديرة برامج مؤسسة لجان العمل الصحي، ممثلة عن منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد النساء.

كيف نفهم حقوق المرأة وكرامتها؟

نوال السعداوي

كثيراً ما يدهشني الجهل السائد في بلادنا بقضية المرأة وحقوقها وكرامتها، بخاصة ما تصرح به بعض النساء، المتصدرات للدفاع عن حقوق المرأة، بعضهن أستاذات في الجامعات أو رئيسات منظمات نسائية، أو ممن يطلق عليهن صاحبات الرأي في الإعلام والفضائيات، الداعيات أو الرائدات في مجال الدعوة الدينية أو السياسية أو الاجتماعية والثقافية.

أصبح لقضية المرأة قسم مستقل في الجامعات المتقدمة في العالم، يحمل اسم علوم المرأة، لا يقل قيمة من الناحية الأكاديمية عن علم الطب أو الهندسة، التاريخ أو الفلسفة، الدين أو الكيمياء، الفيزياء وعلم الكون أو غيرها، بل يمتاز قسم علوم المرأة، بأنه يربط بين العلوم الطبيعية كالطب والبيولوجي والفسيولوجي والتشريح والعلوم الأخرى، التي تسمى العلوم الإنسانية، كالتاريخ والفلسفة وعلم النفس وعلم الأديان والأدب والفن وغيرها.

منذ ربع قرن تقريباً، التقيت رئيس جامعة القاهرة، وشرحت له ضرورة إنشاء قسم لعلوم المرأة في الجامعة، حتى يدرس شباب بلادنا أن قضية المرأة وحقوقها ليست فهلوة، يفتي فيها أي رجل أو امرأة، بل علماً محترماً يحتاج للدراسة الجادة مثل علم الطب، لقد أنفقت في دراسة علوم المرأة سنوات أكثر مما أنفقتها في دراسة الطب.

اقتنع رئيس الجامعة حينئذ بالفكرة، وأراد أن ينفذها، إلا أن السلطات السياسية في مصر كانت لها اهتمامات أخرى، ولم تكن الجامعة مستقلة كما يشاع، وكانت التيارات اليمينية الدينية تتصاعد، ويتصاعد معها العداء للمرأة وحقوقها، واعتبارها فكرة مستوردة من الغرب، من أجل هدم الإسلام.

لم أتوقف منذ ستين عاماً عن الكتابة لرفع الوعي بقضية المرأة وحقوقها وكرامتها، على رغم كل الحصارات والمصادرات والتشويهات، والتي كانت في تصاعد مستمر مع تصاعد القوى السياسية الدينية داخل الوطن وخارجه، ما جعل الكثيرات من الرائدات النسائيات في مصر والعالم العربي، يلجأن إلى الصمت أو التراجع أو السباحة مع التيار، أو ارتداء الحجاب أو النقاب، أو إنشاء جمعية إسلامية نسائية، أو مركز لإصدار الفتاوى الخاصة بالمرأة والجنس والحقوق الزوجية، دأبت هؤلاء الزعيمات النسائيات على ترويج أفكار غير علمية عن الأنوثة، أو طبيعة المرأة أو حقوقها القانونية أو العائلية أو الأخلاقية أو الشخصية، أو الجنسية، أصبحت فتاوى قضية المرأة سلعة تباع وتشترى في السوق الحرة، وفي الفضائيات والإعلام، مثل أصوات الناخبين في لعبة الانتخابات. سئلت واحدة من هؤلاء الرائدات، منذ أيام قليلة، عن رأيها في مسألة حرية المرأة، قالت يعني إيه حرية المرأة؟ دي فكرة غربية ضد ثوابت وأصول الشريعة الإسلامية، يعني إيه ملكية المرأة لجسدها؟ لله ملك السماوات والأرض، يعني إيه تملك المرأة جسدها؟ يعني تتاجر بجسدها. ألا يدل رأي هذه الأستاذة على الجهل الكامل بمعنى حرية المرأة؟ أو معنى حرية الإنسان؟ هل حرية الرجل تعني أنه يتاجر بجسده؟ هل حرية الرجل فكرة غربية تهدف إلى هدم الإسلام؟ هل تختلف حرية الإنسان باختلاف نوعه أو جنسه أو جنسيته؟

لو قرأت هذه الرائدة نصف كتاب من كتبي، لأدركت أن العبيد أو الجواري المملوكات للأسياد، هن اللائي يتاجرن بأجسادهن في سوق الزواج أو البغاء، طلباً للمال والحماية، أما المرأة الحرة التي لا يملكها أحد فهي سيدة نفسها، تملك عقلها وجسدها وروحها، لا يمكن أن تبيع نفسها لزوج أو رجل، لأنها ليست في حاجة إلى ماله أو حمايته، هي تطعم نفسها بنفسها وتحمي نفسها ،ولا يمكن أن يخدعها ذئب، أو ينالها رجل باسم الحب أو الزواج أو أي شيء آخر، هذه المرأة الحرة المالكة لنفسها جسداً وعقلاً وروحاً، لا يمكن أن تتاجر بجسدها، هذه المرأة الحرة لا تتزوج من أجل المال أو المهر أو الحسب والنسب، بل لأسباب أرقى وأنبل وأكثر إنسانية، وهي لا تعيش مع زوج يخونها أو يتزوج عليها امرأة أخرى، فهي تستطيع أن تطلقه وتعيش وحدها حرة كريمة مستقلة اقتصادياً وأخلاقياً عن أي رجل، هي لا تستمد الشرف أو الكرامة إلا من نفسها وعملها وسلوكها، وهي في غير حاجة إلى حجاب، أو التظاهر بالتدين، لتثبت للناس أنها امرأة مستقيمة الخلق، فالمرأة المستقيمة تعرف على الفور من نظرتها ومشيتها وصوتها وسلوكها. المرأة المستقيمة الخلق لها نظرة مباشرة مستقيمة خالية من الكحل والغنج، ومشية مستقيمة خالية من «المرقعة»، وصوت مستقيم خال من الميوعة أو المراوغة.

رأيت على الشاشة رائدة دينية يسمونها «داعية»، شعرها ملفوف بالحجاب وعيناها غارقتان في الكحل، وحاجباها منتوفان على شكل خط مقوس رفيع، وشفتاها مكتنزتان باللحم مدهونتان بالأحمر، بشرتها مشدودة بجراحة تجميل، فوق جفونها ورموشها «المبربشة» ظلال زرقاء بلون السماء، في أذنيها حلق بحجم قرص الشمس، حول معصميها أساور، حول أصابعها خواتم، تتشدق بآيات الله، تتفاخر بأن دورها في الحياة هو الطبخ وطاعة زوجها، إن شتمها لا ترد، إن خانها لا تتذمر، إن تزوج عليها أربع نساء فهي راضية لأنها الشريعة، إن ضربها زوجها فهو يؤدبها كما أمره الله، بشرط ألا يسبب لها عاهة مستديمة، أو يخلع لها ذراعاً أو ساقاً أو يفقأ لها عيناً، إنه زوجها مهما فعل. هو سيدها وحاميها واجبه الإنفاق عليها، واجبها الطاعة، أن تخدمه وتخلع له حذاءه.

كم من زعيمة أو داعية مصرية تفاخرت بحكاية حذاء زوجها، أن تخلعه أو تمسحه كدليل على الحب والاحترام؟ بالطبع الحب والاحترام المتبادل ضروريان بين الزوجين، لكن على كل منهما أن يمسح حذاءه بنفسه، فإن عجز أحدهما عن ذلك فليساعده الآخر، إن مسحت الزوجة حذاء زوجها دليل الاحترام فهل يبادلها هذا الاحترام ويمسح حذاءها؟ لم تمسح «أمي» حذاء «أبي» في كل حياتها، كان يجمعهما حب واحترام كبير، لم يعرف «أبي» امرأة غير «أمي» حتى مات، وهي أخلصت له طوال حياتها حتى ماتت. كان أبي يخلع حذاءه بنفسه ويمسحه بنفسه، يرفض أن ينوب عنه في هذا العمل أحد، حتى الخادم في البيت، كان يقول: النبي نفسه لم يسمح لأي أحد أن يمسح حذاءه، وكان النبي يرتق نعليه بنفسه. كيف يسمح رجل أن تمسح زوجته حذاءه أو تخلعه عنه؟ لا بد أن أمه كانت تفعل ذلك له أو لأبيه، وكم تفسد الزوجة المصرية أو الأم أخلاق زوجها أو ابنها، فينشأ مستبداً مغروراً نرجسياً، يتوقع من زوجته أن تمسح حذاءه، فإن لم تفعل يعتبرها شاذة وخارجة عن الطبيعة.

طرد واعتقال وتهجير

عنف بطرق غير تقليدية بحق المرأة المقدسية

القدس: ميسة ابو غزالة

تثير عبارة «العنف ضد المرأة» في العقول، مشاهد الضرب والقتل والإهانة للنساء، بيد الرجل أياً كان، زوج، أب، أخ، أو غيرهم ممن لهم علاقة بهن، حيث تتطور وسائل العنف بشكل يعكر صفو العلاقة بين الرجل والمرأة، من العنف اللفظي إلى العنف الجسدي، ومن الإهانة والتجريح إلى الضرب والتنكيل، وصولاً الى القتل.

لكن العنف ضد المرأة المقدسية، يخلق صورة أخرى غير تلك الصورة التقليدية، فالعنف الممارس من قبل الاحتلال بحقها، يدخل من عدة أبواب، أهمها الاعتقال، الطرد من المنزل واحتلاله من قبل المستوطنين، هدم المنزل وإلقاء العائلة في الشارع، حيث تعاني المرأة المقدسية من هذه الممارسات، كونها تتحمل جزءاً كبيراً منها، وتحرم من حقوقها الطبيعية.

جيران غير مرغوب بهم

من أشكال العنف الذي نحن بصدده، ما تتعرض له المواطنة أم باسل أبو الهوى، من أذىً وخوف من قبل جيرانها الجدد، «المستوطنون الذين استولوا على شقة تحت شقتها»، في عمارة في حي الطور خلال الأيام الأخيرة.

وتقول أم باسل: «في اليوم الأول لاستيلاء المستوطنين على الشقة، بدأوا بعملية تخويف وازعاج وتوعد، وهذا يجعل حياتنا رهينة لتصرفاتهم، حيث كنت في الشقة لوحدي، وباب الشقة مفتوحاً فدخلوا علي وقاموا بتصويري واستفزازي من خلال حركات معينة».

وأضافت: «التهديد الخطر من قبل المستوطنين لا يتوقف عند حد معين». وقد أصيبت المواطنة أبو الهوى بانهيار وصدمة بعد علمها باستيلاء المستوطنين، خاصة وأن المستوطنين كانوا قد أقاموا في عمارة مجاورة بؤرة استيطانية لهم قبل أربع سنوات، وأصبحت تحركاتهم مراقبة بالكاميرات المزروعة في كل زاوية ونقطة.

المسؤولية البيتية وأعباؤها

ومن الطور إلى الشيخ جراح، ومعاناة زوجة النائب أحمد عطون «أم مجاهد»، التي لا تقل جَسَامَة عن ما يعانيه زوجها، الذي يعتصم في مقر الصليب الأحمر منذ بداية تموز الماضي، بعد قرار سحب هويته المقدسية منه.

فمسؤوليتها كزوجة نائب غائب عن البيت، تتطلب منها الوقوف الدائم بجانبه، وتربية الأبناء وتعويضهم عن غيابه في كافة شؤون البيت.

وزاد عليها أيضاً ولادتها لطفلتها «بتول» أواخر الشهر الماضي، حيث وجدت نفسها وحيدة في غرفة الولادة، ثم في استقبال المهنئين، إلا أنها تزور زوجها بشكل يومي ليرى ابنته الرضيعة.

وتقول أم مجاهد: «إن يوم ميلاد ابنتي بتول، لم يكن كالمرات السابقة التي انجبت فيها أطفالي الأربعة، فبقيت في غرفة الولادة لمدة ١٢ ساعة، أعاني من أوجاع وتعب شديد، ولعل فترة حملي وقلقي على زوجي كان وراء ذلك، وتمنيت كثيراً أن يكون زوجي بالقرب مني في لحظات الولادة الصعبة».

وفي رمضان وعيدي الفطر والأضحى، فالألم يرافق الفرحة بشهر الصيام والأعياد، فأبناء النائب وزوجته افتقدوه على مائدة الإفطار، وفي صلاة العيد و «لفة العيد»، التي تعودوا أن يصطحبهم معه.

وإلى ذلك تقول أم مجاهد: «كنا نتوقع أن نفطر سوياً على مائدة إفطار واحدة، بعد غيابه لأربعة رمضانات قضاها في السجون الإسرائيلية». وتضيف: «الوضع كان صعباً على أطفالنا، فكانوا بانتظار خروج والدهم من السجن، ليقضوا معه شهر رمضان، حيث تعلموا الصيام وهو داخل السجن».

وكذلك لم يكن للعطلة الصيفية معنى لعائلة النائب عطون، فقد كانت قبلتهم الوحيدة واليومية إلى مقر الصليب الأحمر للقاء والدهم.

هدم البيت وهدم الأحلام

صورة أُخرى من صور العنف الممارس ضد المرأة المقدسية، تشاهد في حي الطور، فالسيدة أم عبد الرحمن زبلح، فوجئت بمداهمة منزلها ومحاصرته من قبل القوات الخاصة والشرطة، وحرس الحدود والخيالة والكلاب البوليسية تمهيداً لهدمه.

وفي غمضة عين، وبعد أن أجبرت على الخروج منه، هدم منزلها وسوي بالأرض، دون أن يسمح لها بأخذ أي شيء من أغراضها الشخصية أو النقود والأوراق الثبوتيه، أو كتب أطفالها وملابسهم، الذين كانوا في مدارسهم، ولم يجدوا بيتهم عند عودتهم.

وعدى عن المصيبة التي حلت بها، منعتها الشرطة من الإجابة على هاتفها المحمول، أو الاتصال بأي شخص، كما منعت والديها من الوصول إليها.

وللعلم فإن المنزل الذي هدم، كان مبنياً من طوب، ومسقوفاً بالزينكو، ومساحته الاجمالية ٧٠ متراً مربعاً، وكان مؤلفاً من ٣ غرف وتوابعها، وبلغت تكلفة بنائه ٤٠ الف شيكل، وكانت بلدية القدس قد فرضت على زوجها مخالفة بناء بقيمة ٣٠ ألف شيكل، والتزم بدفعها بالكامل على مدار السنوات الماضية.

مُنعت حتى من إخراج دوائها

وقصة الحاجة أم علي قراعين (٦٨ عاماً)، التي طردت من منزلها، تكشف وجهاً آخراً من أوجه العنف ضد المقدسيات، فبعد أربعين عاماً قضتها في منزلها، وفي ساعة واحدة وجدت نفسها خارجه.

عشرات المستوطنين استولوا على منزلها بحماية الشرطة وحرس الحدود، وأخرجوا أثاثه إلى جهة مجهولة، ومنعت من أخذ دوائها وأغراضها الشخصية.

صور ومشاهد عنف غير تقليدي يمارس ضد المرأة المقدسية من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، ربما لا تراق فيه قطرة دم واحدة، لكن طردها من منزلها لصالح المستوطنين، أو هدم منزلها وهدم أحلامها، أو حرمانها من ممارسة حقها بالعيش مع عائلتها باستقرار، يعتبر أشد من القتل، ويعتبر تعذيباً لا تمحوه ربما عشرات السنين.

المرأة الفلسطينية ترزح تحت قوانين عنصرية في أراضي العام ٤٨ وتعاني في دول الشتات من غياب الخصوصية في القوانين

بقلم: خالد الفقيه

لعل أبرز تحدٍ يواجه المرأة الفلسطينية اليوم، وبالتالي الشعب الفلسطيني، هو ذلك المتعلق بالحفاظ على الهوية الوطنية، والتي هي مزيج من المقومات والمكونات ذات العلاقة والترابط الجدلي، الذي لا انفصام فيه. والتعقيد والتحدي ناجم من الخصوصية التي مر بها الشعب الفلسطيني، والتي أسفرت عن ضرب معظم مكونات الهوية الوطنية.

وإذا ما تحدثنا عن مقومات ودعائم الهوية الوطنية، والمتمثلة باللغة والتراث والفكر والقومية والعرق والثقافة والجنسية، فإننا نجد أن الاحتلال الإسرائيلي وما نجم عنه منذ النكبة، استهدف هذه الركائز بشكل مباشر، وهو ما يلقي اليوم العبء الكبير على المرأة الفلسطينية في الجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨، وفي دول اللجوء، كي تحافظ على هذه الهوية.

فالاحتلال العنصري العسكري، وضع للمرأة الفلسطينية في أراضي العام ٤٨ صيغة قانونية خاصة. ويمكن النظر إلى وضعية المرأة الفلسطينية من ثلاثة مناظير تحد من إمكانيات تطورها.

المنظور الأول: التمييز على أساس النوع الاجتماعي بشكل عام في دولة الاحتلال، إذ أنها «أي دولة الاحتلال» تخصص معظم مصادرها وقدراتها للآلة العسكرية وللمستوطنات، وهي بهذا مؤسسة يسودها فكر ذكوري عسكري، الأمر الذي يحرم المرأة من الترقي في سلم الوظائف.

المنظور الثاني: تعاني المرأة الفلسطينية في أراضي العام ٤٨، من التمييز العنصري، كونها جزء من الأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، التي تعاني من تمييز صارخ على أساس قومي. وفي هذا الإطار تكون معاناة الرجال هي معاناة النساء ومعاناة المجتمع الفلسطيني من حيث نقص الموازنات، ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت المستمر، والترحيل من منطقة إلى أخرى، وإهمال جهاز التعليم في الوسط العربي، ومحدودية فرص العمل حيث البطالة تضرب أطنابها في الوسط العربي.

أما المنظور الثالث: فيتمثل في الوضع الأمني والسياسي، الذي يجعل من مشاركة المرأة في العمل النقابي أو السياسي ممنوعاً، ومع هذا كله أخذت المرأة في تحسس مواقعها، مدفوعة برغبتها في إثبات حقوقها الاجتماعية بالموازاة مع البعد القومي. وتقف الحركة النسوية العربية داخل الأراضي المحتلة عام ٤٨، في مقدمة الصراع القومي والطبقي، حيث أن لها دوراً مهماً في ميادين شتى، فالمرأة هناك خرجت من عالم البيت، مقتحمة المجال العام، مساهمة فيه بشكل فعال، فلقد ارتفعت نسبة النساء في شتى مراحل التعليم، وتنوعت الاختصاصات وتحسن المستوى الصحي، بفضل زيادة الوعي والتثقيف الصحي، ومع هذا لا زالت النساء والفتيات في النقب، غير قادرات على تحقيق حقوقهن المدنية والإنسانية الأساسية في التعليم، فنسبة الأمية في أوساطهن عالية جداً بسبب السياسة الرسمية المنتهجة، والقاضية بإقصاء المجتمع العربي إلى الهامش، ودفعه للتخلي عن مورده الأساسي، الأرض، حيث انتزعت دولة الاحتلال عن سابق قصد من هذه الأقلية القومية والثقافية والعرقية، حقوق الإنسان والمواطنه الأساسية، وفي مقدمتها الحق في التعليم.

ومما يفاقم من وضع المرأة صعوبة في أراضي العام ١٩٤٨، هو قانون الولاء للدولة اليهودية، ما يعني أن هذه المرأة بات مطلوباً منها، التخلي عن التنشئة الفطرية لابنائها، لنسف نسق وتاريخ اعتادت عليه، وهو تحدٍ بلا شك، ستواجهه النساء الفلسطينيات بصلابة.

المرأة اللاجئة تخضع لقوانين دول اللجوء

يقدر مجموع النساء الفلسطينيات اللاجئات بمليونين ونصف المليون امرأة، ويشكل هذا العدد نصف عدد اللاجئين الفلسطينيين تقريباً، الذين يقيمون في ٥٩ مخيماً داخل الوطن وخارجه، بالإضافة الى الفلسطينيات اللاجئات في وطنهن التاريخي في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، من اللواتي أجبرن على الهجرة قسراً مع عائلاتهن من قراهن المدمرة، البالغ عددها ٤١٨ قرية، في إطار المشروع الصهيوني، القائم على طرد السكان واحتلال الأرض، وهن بالتالي مهجرات من ديارهن، على الرغم من وجودهن في وطنهن، على مقربة من أماكن إقامتهن الأصلية، وهن يشكلن مع مثيلاتهن من اللاجئات في مخيمات الضفة والقطاع، وفي مخيمات سوريا ٤٩٪ من تعداد اللاجئين العام، أما في لبنان فتشكل النساء ٥٨٪ من أعداد اللاجئين الفلسطينيين؛ ويعود الخلل في التوازن إلى الهجرة الدائمة، وعلى مراحل للذكور، والى أعداد الشهداء في الحروب الإسرائيلية، وإلى الحروب الأهلية والطائفية التي شهدها لبنان. إما في الأردن، فتشكل اللاجئات ٤٨٪ من إجمالي أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الأردن حصراً، حيث يشكل اللاجئون الذين يعيشون خارج المخيمات في الأردن حوالي ٦٠٪ من مجموع لاجئي الأردن.

وتخضع النساء اللاجئات في دول الشتات، للقوانين المرعية في الدول التي يعشن فيها، سواءً أكانت صحية أو تعليمية أو حتى تنموية.

مظاهر مختلفة من العنف

١٢ ألف حالة اعتقال لنساء فلسطينيات

نابلس: حنين السايح

شبحوا واحدة، وكبلوا الثانية، وأهانوهن وحققوا معهن كافة منذ لحظة اعتقالهن، أروهن صنوفاً من العذاب وساءت أحوالهن، ولا زالت كذلك، بل تزاد معاناتهن كل يوم عن ذي قبل.

وبالتالي كان من الإجحاف تناول قصة بحد ذاتها لأسيرة معينة، فالكل منهن تساوى تحت بطش وظلم السجان الإسرائيلي، أوضاعهن لا يحسدن عليها، فمنهن المريضة ومنهن المتزوجة ومنهن أنجبن داخل السجن، ومنهم من ينتظرها خطيبها خلف القضبان، ليدخلا معاً ليس قفص السجان الإسرائيلي، بل قفص الزوجية.

في أحاديث منفصلة، روت أسيرات معاناتهن وزميلاتهن داخل معتقلات الاحتلال، ابتداء من لحظة الاعتقال والاقتياد مكبلة أمام الأهل والأولاد، ومروراً بالتحقيق القاسي والمهين، وانتهاءً بالاعتقال وفرض العقوبات المختلفة عليهن، من العزل الانفرادي وعدم تقديم العلاج المناسب، ومنعهن من زيارة ذويهن، وغير ذلك من المآسي اليومية.

الأسيرة المحررة الدكتورة ماجدة فضة، أطلق سراحها الاحتلال قبل عدة أشهر، بعد اعتقال دام ١٨ شهراً إدارياً، قضتها في سجن هشارون الإسرائيلي، روت معاناتها ومعاناة الأسيرات الفلسطينيات منذ لحظة اعتقالها لتقول: «في حوالي الساعة الثانية ليلاً بتاريخ ٦-٨-٢٠٠٨، حضرت قوة عسكرية إسرائيلية برفقة ما يقارب ٢٠ جيباً، وباشرت بإطلاق كثيف للنيران في محيط العمارة السكنية، لدرجة أني لم أصدق أن إطلاق النيران هذا من أجل اعتقالي».

وتتابع فضة: «قام الجنود بتفتيش المنازل السكنية، واحتجزوا العائلات داخل منازلهم، وطلبوا من أحد الجيران مرافقتهم لمنزلي، وقاموا بتفتيشه بدقة، وعاثوا فيه فساداً كبيراً، حيث قاموا بتكسير معظم الأثاث ومصادرة جهاز الكومبيوتر «اللاب توب»، والملفات الخاصة وبعض الأوراق المهمة، ليتم إنزالي من المنزل مكبلة اليدين، وبقيت في الجيب العسكري حتى الساعة الثامنة صباحاً في معسكر حوارة».

وتابعت قائلة: «بعد معسكر حوارة، قامت قوات الاحتلال بنقلي إلى مستوطنة قريبة من مدينة جنين، ومكثت فيها ما قارب ساعتين ونصف في العراء، ومن ثم أعادوني إلى معسكر حواره مرة أخرى، وهناك تم تكبيل يدي ونقلي بسيارة الشرطة الإسرائيلية إلى سجن هشارون، لأمضي يومين برفقة الأسيرات استعداداً لمرحلة التحقيق والإستجواب»، ليتم تحويلها فيما بعد للمحكمة، ويتم تقديم لائحة اتهام بحقها، ويحكم عليها بالسجن الإداري مدة ٦ أشهر.

ثم تحولت الستة شهور إلى ثمانية عشر شهراً، بناء على تمديدات من محاكم الاحتلال، التي كانت فضة كما غيرها من الأسيرات يعرضن عليها، بعد نقلهن بالبوسطة، «رحلة الموت»، كما يحلو لكثير من الأسرى تسميتها حيث تم نقلها كما هو دائماً في حافلات تخصص لنقل الأسرى من سجن لآخر، أو لنقل الأسرى لعرضهم على المحكمة، ويكون كل ما فيها حديد حتى المقاعد التي يجلس الأسرى عليها، ونوافذها صغيرة وعالية ومطلية باللون الأسود، بحيث لا يستطيع الأسير رؤية أي شيء في الخارج، ويتم وضع الأسيرات بعد تكبيل اليدين والقدمين، والأمر من ذلك هو طول فترة نقل الأسير، فرغم أنها لا تستغرق سوى بضع ساعات، إلا أنها تصل أحياناً لخمسة أيام.

وتقول فضة: «في حوالي الساعة الثانية ليلاً تم تفتيشي بواسطة الكلاب، وتكبيلي ونقلي بالبوسطة، ومكثت فيها ثلاثة أيام متواصلة، حرمت خلالها من الطعام الكافي، حيث تم تقديم وجبة واحدة لي، ومعاملتي بمنتهى الوحشية والإذلال، ليتم وضعي بعدها في زنزانة مكشوفة خاصة بالمجرمين مدة ١٦ ساعة، مع سيل من الإهانات والشتائم والصراخ، وعند عودتي للسجن، عانيت من ألم كبير في قدميّ، وأخذت الدماء تسيل بشكل كبير نتيجة الأوجاع والكدمات.

وليس هذا سوى أقل القليل مما تواجهه الأسيرات، سيما أولئك المريضات منهن، واللواتي يعانين أمراضاً مختلفة، منها السرطان والقلب، وهناك مصابات بأمراض الحنجرة، وهو ما يحتاج لأطباء مختصين وإشراف صحي متتابع، إلا أن الاحتلال لا يقدم سوى العلاج السحري للأسرى وهو «حبة الاكامول».

وليس هذا فحسب، ما يجري مع الأسيرات، فحين نتحدث عن الحياة اليومية، يحتاج الأمر لصفحات كثيرة، وهو كذلك حين يتم الحديث عن الطعام المقدم، وحتى السماح بالزيارات للأهل وإدخال الحاجيات لهن، وهو ما يؤكد حقيقة أن المحتل يريد بهذا الاعتقال إهانة وتعذيب الأسرى، وردعهم وغيرهم عن أي دور نضالي.

ولقصة معاناة الأسيرات بقية، فلم تكد تنتهي قصة الأسيرة الفلسطينية إحسان دبابسة، والتي ظهرت خلال فيديو لجنود الاحتلال أثناء اعتقالها، وأحدهم يرقص بجانبها وهي مكبلة ومعصوبة العينين، ثم ظهرت صورة أخرى لأسيرة فلسطينية أيضاً، وهي مقيدة ومعصوبة، والجنود يضحكون حولها، في صورة تجسدت فيها معاني السادية والعنصرية ضد الفلسطيني، أينما وكيفما تواجد.

بهذه الطرق تعذب إسرائيل الأسيرات الفلسطينيات وتبطش بهن ليل نهار، وهو ما لاقى استياءً كبيراً من المؤسسات الحقوقية والإنسانية، التي تعنى بشؤون الأسرى.

حيث يقول أحمد البيتاوي الباحث في مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان، والتي تعنى بشؤون الأسرى، أن الأسيرات داخل سجون الاحتلال، يعانين من جملة من المضايقات والعقوبات، التي تندرج تحت إطار التنغيص والتضييق على حياتهن داخل المعتقل.

وقال إن من أهم الأمور التي تعاني منها الأسيرات، سياسة التفتيش العاري لهن أثناء نقلهن من سجن إلى آخر، أو أثناء نقلهن إلى المحاكم الإسرائيلية، ويعتبر التفتيش العاري من أكثر الأمور الحاطة بكرامة الأسيرات.

كما تعاني الأسيرات، حسب البيتاوي، من العديد من العقوبات الأخرى، كالحرمان من زيارة الأهل، والمنع من مقابلة المحامي، والعزل الانفرادي داخل زنازين موحشة، تفتقر لمقومات الحياة، كالأسيرة وفاء البس من غزة، المحتجزة في زنازين سجن الرملة، بالإضافة إلى منع إدخال وإخراج أعمالهن اليدوية، والحرمان من إكمال الدراسة الجامعية، ومنع إدخال الكتب التعليمية والدينية والملابس والأحذية المناسبة.

كما تقوم الوحدات الإسرائيلية الخاصة المدججة بالسلاح، باقتحام غرف الأسيرات في ساعات الليل وبشكل مفاجئ، وتقوم بتفتيش الغرف بطريقة همجية، يصاحبها تدمير ممتلكاتهن الخاصة وحاجياتهن الضرورية.

وأشار البيتاوي إلى أن هناك ٣٦ أسيرة فلسطينية، محتجزات في سجني الدامون وهشارون وعزل الرملة.

وفي رده على سؤال فيما إذا كانت الأسيرات تشتكي لهم كمؤسسات حقوقية، أو لإدارات السجون حول ما يفعله السجانون بهن قال: «غالباً ما ترفع الأسيرات وتقدم كتب احتجاجية على الممارسات السابقة لإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، يوضحن من خلالها الأمور المخالفة لحقوق الإنسان وحقوق الأسيرات على وجه التحديد، وهو الأمر الذي يقابل من قبل الإدارة بتجاهل مطلق واستهزاء في أحيان أخرى».

كما يقدم بعض المحامين والمؤسسات الحقوقية المختلفة، (التضامن الدولي من ضمنها)، كتباً احتجاجية على ممارسات إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، وهو الأمر الذي يقابل أيضاً بالتجاهل التام، أو تبرير الأعمال العدائية ضد الأسيرات، تحت حجج أمنية، أو البحث عن أجهزة خلوية سربت للأسيرات سراً.

من جهته قال عبد الناصر فروانة، مدير دائرة الإحصاء في وزارة شؤون الأسرى والمحررين، أنه منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، تم توثيق ١٢ ألف حالة اعتقال لنساء فلسطينيات، وخلال انتفاضة الاقصى منذ ٢٠٠٠ سُجلت (٨٢٠) حالة اعتقال، لا يزال منهن ٣٥ معتقلة في سجني هشارون والدامون، ومعتقلة واحدة في عزل سجن الرملة هي «وفاء البس»، كما أن غالبية المعتقلات من الضفة الغربية، خمسة منهن يقضين أحكاماً بالمؤبد لمرة أو أكثر.

وأوضح في تصريح صحفي له، أن ما تعانيه النساء من ظروف احتجاز وتعذيب وعزل وتحرش جنسي وانتهاكات، لا يقل عن المعتقلين الرجال، كما أن ظروف اعتقالهن لا تراعي الكرامة الانسانية للمرأة، فهن يتعرض للتفتيش من السجانين الرجال في منتصف الليل، ويعانين من التفتيش العاري.

وحمل فروانة مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية رعاية هؤلاء الأسيرات، والدفاع عنهن والوقوف إلى جانبهن، خاصة بفضح ما يتعرضن له من انتهاكات بحقهن، وقال إن الأسيرات أيضاً يتحملن المسؤولية في عدم الحديث وبصراحة عما يجري لهن، خاصة قضايا التحرش الجنسي، «لكنهن معذورات، سيما أنهن يعشن في مجتمع قاس».

ودعا فروانة لتوثيق الانتهاكات بحق الحركة الأسيرة، مفرقاً بين التوثيق بغرض نشر الأخبار فقط، والتوثيق بالأسماء والشهادات الحقيقية، بغرض الملاحقة القانونية، مشدداً على ضرورة المساندة الرسمية والشعبية للمعتقلين لإنجاح أي خطوة تُتخذ لإنصافهم.

لماذا لا ترث النساء الفلسطينيات؟

مها التميمي

رن الهاتف طويلاً، جاءني صوت نادية صديقتي، لم أعرفها في البداية، لكنها أنقذتني من حيرتي، قالت أنا نادية أريد أن أراك، وافقت وغمرني فضول وغرقت في ذكريات عزيزة غمرتها أحداث الحياة المتسارعة.

بدأت صديقتي الحديث، أرجوك أنقذيني، كيف يمكنني الاختيار بين أهلي وأولادي؟ تعرفين أن وضعي الاقتصادي صعب جداً، خاصة بعد مرض زوجي وهو المعيل للأسرة. فكرت طويلاً بحل مشكلتي ووجدت الحل أخيراً، ببساطة طالبت بحصتي من إرث والدي المتوفى، قلت لنفسي يمكن لهذه الأرض التي عملت فيها منذ طفولتي أن تكون وفية لعرقي وتعبي. وما أن نطقت بتلك الكلمات حتى فتحت علي نار جهنم! تنكر إخوتي الذكور لحقي، واتهموني بالجحود والنكران. لا أستطيع الآن أن اكرر لك سيل الشتائم التي ألصقوها بي قالت نادية، أنكروا كل تضحياتي، لا أدري ماذا أفعل؟

مشكلة شائعة في مجتمعنا الفلسطيني، تتلخص بحرمان الإناث من حصتهن في الإرث، وبخاصة من الأرض. تشير الإحصاءات أن ٩٤٪ من النساء الفلسطينيات لا يحصلن على حصصهن في الأرض، حقهن الشرعي، تحت مبررات وذرائع كثيرة ومتنوعة. فالبعض يقول إن النساء لا يعرفن حقوقهن، وأنهن عاطفيات لا يُحَكِّمْنَ العقل فيما يفعلن، وبالتالي فهذا مبرراً كافياً من وجهة نظرهم للوصاية عليهن، باعتبارهن قاصرات وغير مؤهلات للملكية. وهناك اتجاه أكثري ينكر حق الأنثى في الإرث، ويتذرع بضرورة الحفاظ على الأرض من الأغراب (المقصود هنا الزوج والأولاد) ويتم حرمانها من حقها المنصوص عليه في الشرع وفي القانون المدني على حد سواء. والحرمان يترجم بممارسة أشكال من العنف الجسدي ضدهن، وقد تصل في بعض الأحيان إلى القتل! فقد شهدت البلاد حالات قتل لنساء طالبن بحقهن في الإرث، واعتبرت جرائم القتل آنذاك (قتل على خلفية شرف العائلة). أو يترجم بشكل غير مباشر، عبر التأثير عليها عاطفياً ودعوتها للتنازل لحساب عزوتها، إخوتها وعائلتها، أو من خلال تقديم هدية، مبلغ رمزي أو قطعة ذهب، أو إقامة وليمة يجري فيها تخلي الإناث عن حقهن في الميراث، وسط أجواء احتفالية، يكال فيها المديح للأنثى المتنازلة، وهذا يحدث في المدن خاصة. أو بتهديدها بقطع العلاقة معها ومع أولادها، على اعتبار أن مطالبتها بحقها الشرعي، هو في مواجهة اخوتها الذكور، وبمثابة اعتداء صريح على مكانتهم العائلية. ويلعب التهديد بالقطيعة دوراً رئيسياً في ردع النساء عن المطالبة بحقهن الطبيعي، وتوضع المرأة في وضع ابتزازي شديد التعقيد، غالباً ما يؤدي إلى خسارة النساء، باستثناءات قليلة ممن يتمتعن بصلابة وبقناعة عميقة بحقهن المشروع.

تلجأ النساء الفلسطينيات إلى المطالبة بإرثهن أثناء اشتداد الأزمات الاقتصادية، فقد شهد قطاع غزة العديد من الحالات إبان العدوان الاسرائيلي على القطاع، مما اضطر الجهات الحقوقية النسوية، للتعامل مع هذا الموضوع باعتباره اشكالية قانونية. الفيلم الوثائقي من انتاج مركز شؤون المرأة في غزة، تناول قضية إرث النساء عبر إجراء مقابلات مع نساء طالبن بحقوقهن في الإرث، تحدثت فيه النساء عن الوسائل غير المشروعة، التي لجأ اليها الرجال، لمنع حصول النساء من حقهن الشرعي في الأرض. وتحدثن عن إجراءات قاسية، من نوع حرمان البنات من الزواج، من أجل البقاء تحت السيطرة الذكورية، والأهم من أجل السيطرة على حصصهن. المشكلة لا تخص سيدة هنا وفتاة هناك، المشكلة تشمل السواد الأعظم من النساء. والطرف المسؤول هو النظام الأبوي الذكوري في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية التي تمارس الاستغلال والاضطهاد بحق النساء، وتحرمهن من أهم حقوقهن. وفي سياق ذلك يصنع النظام الأبوي شبكة من المعيقات الاجتماعية والقانونية. الخطاب الديني وفي ظل صعود الاسلام السياسي، لم يدافع عن الحق الشرعي للنساء، ولم يدافع عن النص المقدس في القرآن الكريم، الذي يعطي المرأة حقها في الإرث. الخطاب وأصحابه لا يعترضون على مخالفة الذكور للشرع في قضية الإرث، ولا ينورون النساء بحقهن، ولا يحتجون على عدم تطبيق الشرع، ولا ينهون ولا يحذرون المنتهكين للدين في مجال الإرث. علماً أن نسبة كبيرة من النساء انحزن لقوى الاسلام السياسي اثناء انتخابات المجلس التشريعي والمجالس المحلية.

لا شك في أن جهل النساء بحقوقهن، يلعب دوراً رئيسياً في تمرير وتثبيت الحرمان. ويلاحظ أن المحاكم الشرعية تشهد حالات كثيرة، لنساء يتخلين عن حقهن في الإرث اثناء أيام العزاء بوفاة الوالد المالك، حيث تستغل صدمة الحزن على الفقيد، أثناء هذه الأيام الحرجة، يتم ترتيب تنازل الإناث من قبل ذكور العائلة، بحسب مداخلة المحامية أريج عودة، في ندوة عقدت حول هذا الموضوع. إن النزاهة والاخلاق، تستدعيان عدم الحديث عن الإرث لحظة الفقد، التي تكون فيها مشاعر الحزن والفقدان طاغية على ما عداها. وهناك ضرورة شرح الاجراءات القانونية في نشرة خاصة، تتولى توضيح الحقوق بأسلوب مبسط، حتى يتسنى لهن اتخاذ الموقف الملائم، ومتابعة الإجراءات القانونية. إن الموقف من قضية الإرث، يشكل العنصر الأهم في الموقف من النساء. وبالقدر الذي يتم فيه احترام حق النساء في الإرث، بالقدر الذي يمكن فيه الحديث عن إزالة التمييز الممارس بحقهن، والسير في طريق المساواة. الدفاع عن حق النساء في الميراث، هو مقياس للالتزام بقضاياهن وبحريتهن.

تتويجاً لجهود طاقم شؤون المرأة

تسعة فصائل وطنية توقع ميثاق «تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي»

صوت النساء والحياة الجديدة

وقع قادة ومثلو القوى في إطار منظمة التحرير، وثلاث فصائل وطنية ويسارية فلسطينية أخرى مؤخراً، على ميثاق «تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي الذي بلور طاقم شؤون المرأة صيغته وبنوده، التي عبرت فيها القوى عن التزام خطي، بتعزيز دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والديمقراطي والاجتماعي، وتمكينها من نيل مكانتها وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. في خطوة وصفها المشاركون بأنها محطة مفصلية.

ويؤكد «الميثاق» المكون من ٧ بنود، هي مطالب نسوية، على أهمية دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمشاركة السياسية، وحقها في التواجد في مراكز صنع القرار.

ووقع الميثاق ممثلون عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»، الجبهة العربية الفلسطينية، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير العربية، جبهة النضال الشعبي، إضافة الى حركة المبادرة الوطنية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة ومنظمة الصاعقة.

وأجريت مراسم التوقيع في احتفال نظمه الطاقم، تحت شعار «شركاء في النضال شركاء في صنع القرار»، في قاعة الفاروق في جمعية إنعاش الأسرة، بحضور قادة وممثلي القوى الوطنية المعنية، وحشد من القيادات والناشطات، وممثلات عن الأطر والمراكز النسوية. وعبرت القوى والأحزاب الوطنية الفلسطينية، في إطار الميثاق، عن التزام تعزيز دور المرأة في النضال، وتمكينها من نيل مكانتها وحقوقها، زيادة عدد النساء في مراكز صنع القرار داخل الأحزاب والتنظيمات ذاتها، وفي الهيئات التمثيلية والتنسيقية ولجان الحوار. ويطالب الطاقم من خلال الميثاق، بزيادة عدد المرشحات في القوائم الانتخابية للمجالس البلدية والمحلية والتشريعية، عن العدد المنصوص عليه «الكوتا» في قانون الانتخابات، وتقديم المرشحات في القوائم الانتخابية البلدية والمحلية (ضمن الأسماء الثلاث الأولى في القائمة)، لضمان زيادة فرص النجاح للنساء. ويؤكد الميثاق، على ضرورة مشاركة الأطر النسوية في عملية تشكيل القوائم الانتخابية، لضمان فرص مشاركة أوسع لنسويات يحملن الهم الوطني، المجتمعي والديمقراطي، ودعم المرشحات على رأس القائمة.

وعلى صعيد العمل الحزبي التنظيمي، يدعو الميثاق إلى تعبئة قواعد الأحزاب، لتعزيز مشاركة المرأة السياسية، ودعم ترشيحها في القوائم الحزبية، إعطاء الفرص لتمكين عضوات التنظيم فكرياً ونسوياً، وتنمية مهاراتهن وقدراتهن من أجل تطوير أدائهن الوطني والديمقراطي.

وفي انعكاس للظلال التي عسكها تاجيل الانتخابات المحلية في الضفة، يدعو الميثاق القوى إلى التعهد بالمطالبة باحترام دورية الانتخابات كاستحقاق قانوني وديمقراطي ووطني، وتحديد موعد جديد للانتخابات المحلية التي جرى تأجيلها قبل نهاية العام ٢٠١٠. واعتبر المشاركون أن التوقيع على الميثاق، جاء ثمرة وتتويجاً لجهود حثيثة بذلها طاقم شؤون المرأة والأحزاب، وتخللها مشاورات واجتماعات جماعية وثنائية مثمرة، بين الطاقم والقوى، استمرت عدة أشهر، وقف فيها الجانبان على الثغرات والنواقص الذاتية والموضوعية، التي تحول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة، وسبل تصويبها وإنهاء التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

الدفع باتجاه استراتيجيات جديدة

نهلة قورة رئيسة طاقم شؤون المرأة، أشادت في كلمة ترحيبية باللقاءات العديدة التي عقدها الطاقم مع القوى السياسية والوطنية، من أجل مراجعة واقع المرأة في ظل العملية الإنتخابية، والذي سبق عملية التوقيع، معتبره أن اللقاء يأتي تتويجاً للقاءات الطاقم مع الأحزاب والقوى السياسية، من أجل زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.

ولافتة أن التحرك استمد زخماً، نظراً لتأجيل الانتخابات، والظروف التي رافقت عملية التأجيل، لافتة إلى أن اللقاءات الموسعة الثنائية مع القوى، كل على حدة، والجماعية مع هيئة القوى، تناولت موضوع التأجيل وتفعيل مشاركة المرأة السياسية، خاصة في المجالس المحلية. إضافة ألى بحث أسباب ما وصفته بعزوف النساء عن المشاركة في الإنتخابات، وسبل تفعيل هذه المشاركة

واعتبرت قورة بنود الميثاق الذي يعرضه الطاقم للتوقيع، هو في الواقع تلخيصاً للتوصيات التي برزت في اللقاءات بين الطاقم والقوى، مقدرة أن بمقدور البنود السبعة، الدفع باتجاه وضع استراتيجيات جديدة للعمل مع المرأة من قبل الأحزاب، والحركة النسوية الفلسطينية، إضافة لعلاقة شراكة وتعاون ما بين الأحزاب المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وطاقم شؤون المرأة، الذي يشكل إئتلافاً لأطر نسوية، ومراكز متخصصة تهتم بقضايا المرأة، إضافة لنساء ناشطات نسوياً.

وتوقفت قورة مجدداً أمام نضال وتضحيات المرأة الفلسطينية طوال عقود، جنباً إلى جنب مع الرجل، وقالت إنها بذلك تستحق منا جميعا أن نكون مساهمين في إعطائها حقوقها، ودعم تواجدها في كافة المستويات السياسية، رغم الواقع الحالي الذي تم فيه تأجيل الانتخابات المحلية والبلدية، والتي هي استحقاق دستوري، وتعبير ديموقراطي، إضافة إلى التأكيد على أهمية دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمشاركة السياسية، وحقها في التواجد في مراكز صنع القرار، ومن خلال تعزيز دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والديمقراطي والاجتماعي، وتمكينها من نيل مكانتها وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قبل أن تعرب رئيسة الطاقم عن الأمل في أن تتم زيادة عدد النساء في مراكز صنع القرار داخل الأحزاب والتنظيمات، وفي كافة الهيئات التمثيلية والتنسيقية ولجان الحوار. وزيادة عدد النساء في القوائم الانتخابية للمجالس البلدية والمحلية والتشريعية، عما هو منصوص عليه في القانون لمواقع صنع القرار،وخلصت قورة للقول، أن أهمية اللقاء تكمن في تبني سياسة واضحة لدى كافة الأحزاب الفلسطينية، من أجل دعم مشاركة المرأة في صنع القرار.

وثمن أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية، المنسق العام للقوى الوطنية والاسلامية، الدكتور واصل أبو يوسف، في كلمة باسمها في هذا الإطار، الجهد الذي بذله طاقم شؤون المرأة، لإخراج الميثاق إلى حيز الوجود، وبما يؤمن عدالة وانصاف يتناسب مع الدور الطليعي على صعيد معركتي البناء والتحرير، لافتاً أن القوى تقف بقوة من حيث المبدأ دائماً إلى جانب هذه الحقوق، وضد التمييز، ومن أجل المساواة والتمكين.

واعتبر د. أبو يوسف، توجه القوى الوطنية للتوقيع على الميثاق، مؤشراً على حرص هذه القوى على دور المرأة، سواء في الحياة السياسية داخل الأحزاب أو في الحياة العامة، وهو موقف قال إنه ثابت، وإن كانت الرياح لم تأت بما تشتهيه السفن، لغاية تمكين المرأة من دورها الكامل وتمثيلها المناسب، في إشارة صريحة واعتراف ضمني بوجود إجحاف.

ورأى د. أبو يوسف، مثل سائر المتحدثين في الحفل، أن تأجيل الانتخابات المحلية، التي كانت مقررة منتصف العام الجاري، إلى اشعار آخر، قادت إلى تداعيات غير محسوبة، وأثرت على مشاركة المرأة في إطار المسيرة والحياة الديمقراطية برمتها. ما يتطلب تحديد موعد لإجرائها في أقرب فرصة ممكنة.

ورأى أبو يوسف، أن الميثاق ينطوي على التزام واضح من قبل القوى، بتعزيز الديمقراطية ومشاركة المرأة في الحياة العامة بقوة، وعلى قدم المساواة، وهو ما سينعكس حتماً على حجم المشاركة، وبما يؤسس لمستقبل زاهر.

محطة تاريخية

ووصفت مديرة طاقم شؤون المرأة روز شوملي، الميثاق ولحظة توقيعة بأنه محطة تاريخية في مسيرة الطاقم والمرأة، لما تعكسه بنوده من نية صادقة بحسب تعبيرها، داخل القوى من أجل دعم مشاركة واشراك المرأة وتمثيلها، قبل أن تقدم بايجاز ملخصاً عن واقع حياة المرأة السياسية داخل هذه الأحزاب، وفي أطرها القيادية، كاشفة عن خلل وإجحاف وصفته بالمتفاوت، وإن قالت أن الأحزاب الوطنية برمتها، مهتمة بمنع التمييز السلبي ضد المرأة، ومنحها الدور والمكانة والتمثيل الملائم.

وعزت شوملي ضعف الحضور النسوي في الأحزاب، إلى حالة الضعف التي تنتاب الأحزاب ذاتها، وخاصة بعد الانتفاضة الأولى لصالح تعزيز العشائرية وثقافتها المناهضة لمشاركة المرأة غالباً في المجتمع الفلسطيني، وتراجع الثقافة والفكر التقدمي والنضال الاجتماعي لصالح النضال الوطني، مقدرة أن هناك تراجعاً لافتاً على هذا الصعيد، يتم حتى عن المستوى الذي قررته القوانين. وأظهر النقاش الذي دار حول نص وروح الميثاق، وأدارته عضو الهيئة الإدارية للطاقم د. أريج عودة، حالة من الشك، في قدرة الميثاق على إحراز التقدم المنشود في واقع وحياة المرأة الفلسطينية، على صعد المشاركة والمساواة ومنع التمييز، مطالبين باتباع الميثاق بآلية للمتابعة والتنفيذ، يتوافق عليها الجميع.

قيس أبو ليلى: وثيقة المرأة سلاح لإقرار ونقاش باقي القوانين المجحفة بحق المرأة

الجبهة الديموقراطية تؤمن بالمساواة التامة للمرأة في كافة الحقوق
معركة المرأة لنيل حقوقها ليست معركة سهلة

رام الله- لبنى الأشقر

«الجبهة الديموقراطية مع وثيقة المرأة، ونأمل تبنيها، ونحن ناقشناها وساهمنا في المصادقة على إتفاقية سيداو، وهذه الإتفاقية أرى أنها تشكل سلاحاً لإقرار ونقاش باقي القوانين». هذا ما قاله قيس أبو ليلى، عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، ضمن اللقاء الذي عقده طاقم شؤون المرأة، مع وفد من الجبهة الديموقراطية، لمناقشة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وأضاف: «موضوع التحرر والمساواة، هو قضية جوهرية من قضايا تحرر وديمقراطية المجتمع، وركن رئيسي، وتأمين مساواة المرأة في كافة المجالات، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر».

وأضاف أبو ليلى: «لا يكفي أن نقيس وجود المرأة في مراكز صنع القرار، من خلال عدد معين، لكن المشاركة الفعلية تأتي عندما تكون الحركة النسوية مؤثرة في كافة القضايا في الحياة العامة، بقدر تأثيرها في القضايا التي تخص المرأة».

وأشار أبو ليلى إلى أن هناك قوى اجتماعية، ليس لديها القدرة على ممارسة الحقوق التي كفلها لها القانون، وأكد على أنه يجب معالجة الفجوة بين الحق النظري، وعدم القدرة على الوصول لهذا الحق، وأشار إلى أن واقع المرأة في الجبهة الديموقراطية، واقع مميز عن الأحزاب الأخرى، وأشار إلى أن هناك ثلاثة من النساء في المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية، وما نسبته ٢٥٪ من أعضاء اللجنة المركزية هن من النساء، وأكد على أن الكفاءة والقدرة والوزن الاجتماعي، هي من المعايير لاختيار المرشحين والمرشحات للانتخابات، وأكد على أن الجبهة الديموقراطية في برامجها وسياساتها، تنمي قدرات المرأة وتدعمها، للوصول إلى مراكز صنع القرار.

وقال: «في رأينا هذه مهمة لكافة الأحزاب الطامحة للتحرر، والحركة النسوية يجب أن لا تحصر عملها في العمل النسوي، دون أن تكون معنية بكافة شؤون المجتمع، وأن تكون شريكة في القرار وفي إبداء رأيها، وتحديد موقفها اتجاه كافة القضايا المطروحة. وهذا كان مطروحاً في انخراط الأطر في النضال ضد الاحتلال، لكن هذا يجب أن ينطبق على كافة قضايا المجتمع، فكلها تنعكس على وضع المرأة. ومن هنا نرى أن الحركة النسوية تستطيع تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، وليس من خلال التمثيل الرمزي، الذي لا يعبر بالضرورة عن مشاركة فعلية في عملية صنع القرار».

وأضاف أبو ليلى أن الجبهة لا تتبنى الكوتا في داخلها، باعتبار خصوصية الحزب وايمانه بالمساواة التامة، فالمرأة الكفؤة والقادرة على الوصول، لن يمنعها أحد من ذلك، لكن على مستوى المجتمع، أكد دعم الجبهة للكوتا، لأن المرأة من الفئات المضطهدة في هذا المجتمع، وعدم وجود تكافؤ في الفرص، يغيب المرأة عن الحياة السياسية والعامة.

بخصوص اختيار المرشحين للوائح الانتخابية، سواء في المجلس التشريعي أو المحليات قال: «كان تمثيل المرأة في هذه القوائم كما يقر به القانون، لكن كان هنالك اهتماماً بنوعية المرشحات، فالعديد من المرشحات اللواتي قدمن في الدوائر التشريعية، كن في ٧ دوائر، ٣ دوائر منها نساء في القائمة، لم يكن هنالك أكثر مما كان مطلوباً في القانون، ولم يكن مرض، ولكن كان له اعتبارات. في الانتخابات الأخيرة كنا ندفع لتمثيل أكبر من المرشحات الرفيقات أو الصديقات، وكان لنا في قرية صفا على سبيل المثال قائمة دعمناها، مشكلة من نساء بقيادة إلهام سامي».

وأشار أبو ليلى، إلى جملة من العوامل، التي أدت إلى زيادة التأثير العشائري في تشكيل القوائم، منها حالة التراجع الوطني بعد انتهاء الانتفاضة الثانية. كذلك وساعد أيضاً الطريقة التي تعاملت بها حركة فتح في الحوار الذي فتحته لتشكيل قوائمها، أو قوائم التمثيل الوطني، نحن وافقنا على قوائم إتفاق وطني، كجبهة ديمقراطية في المرحلة الحالية، وكنا نرى أنه يمكن أن يمارس تأثير إيجابي عند الحديث.

فيما يخص إلغاء الانتخابات أو تأجيلها، قال: «كان هنالك ركون على الجانب القضائي، على حساب الجانب الجماهيري، وأنا أرى ضرورة أن تقوم القوى المحتجة على قرار التأجيل، بالبدء بتحرك جماهيري يتواكب مع الإجراء القضائي والقانوني، فإن كانت الانتخابات رهينة لوضع المصالحة، لا يمكن لنا تحمل هذا الوضع إلى ما لا نهاية، ولا يمكن تأجيل كافة الاستحقاقات المرتبطة بديمقراطية المجتمع، على حساب القضايا الوطنية. وأنا أرى أن الحركة النسوية، من الضروري أن تكون فاعلة في موضوع المشاركة ضد التأجيل».

وأشار أبو ليلى إلى المعايير التي تتبناها الجبهة الديموقراطية في نظامها الداخلي فقال: «المعاييرالموجودة واحدة للذكور والاناث، والمهم هو الكفاءة الفردية والوزن الاجتماعي، والقدرة على أداء المهمة المطروحة، وعلينا أن ننمي قدرة المرشح للقيام ببرنامج انتخابي، وأداء مهمته، ولدينا برامج دورية للمرشحين».

كما أضاف أن معركة الحركة النسوية ونضالها لنيل حقوقها، ليست معركة سهلة، والقوى السياسية المعارضة لها ليست عند الأصوليين فقط، بل في القوانين أيضاً، وخاصة في قانون الأحوال الشخصية.

ندى طوير عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية تحدثت في اللقاء عن أن الحركة النسوية كانت تعمل بجاهزية عالية لدعم مشاركة النساء في الانتخابات، لكن الاحزاب كانت بعيدة عن هذا الدعم بل على العكس من ذلك كان هناك تغييب للمرأة وعدم إعطائها استحقاقاتها حسب دورها النضالي».

كماأشارت طوير الى الانسجام الكبير الموجود حاليا والإتفاق ما بين التنظيمات الوطنية على اضرورة تغيير القوانين، لذا يجب استغلال الفترة الحالية للتوعية والحصول على الدعم الجماهيري من أجل الدفاع عن العديد من القضايا وتغيير القوانين، وهذا بحاجة الى دور جماعي ما بين الحركة النسوية والمجتمع المدني والاحزاب السياسية.

من جانبه قال حلمي الأعرج، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديموقراطية: «من الضروري تسليط الضوء على التراجع الذي تعاني منه الحركة النسوية، في الربط ما بين النسوي والوطني، فهنالك علاقة عضوية ما بين الأطر النسوية والأحزاب، فعندما كانت القوى قوية، كانت الأطر قوية، كذلك القانون المختلط أدى إلى خسارة للمرأة، خاصة على صعيد الدوائر، عندما لم تصل أي امرأة لنسبة الحسم».

وأضاف: «كذلك تراجع الحياة الديمقراطية في فلسطين، وليس فقط موضوع الانتخابات، هذا يؤثر سلباً على واقع المرأة، فإذا كان يمس بواقع الرجل، فما بالكم بواقع المرأة، كذلك موضوع الانتخابات المحلية فوجود موقف موحد في معارضة تأجيل الانتخابات، هذا جوهر أساسي للنضال من أجل الديمقراطية الفلسطينية، ومن قرار تأجيل الانتخابات يمكننا أن نعتبره مؤشراً على أنه يمكن قمع أي نهج ديمقراطي».

طاقم شؤون المرأة
Women's Affairs Technical Committee, Palestine

طاقم شؤون المرأة
Women's Affairs Technical Committee, Palestine

مذكرة شعبية

حق المرأة في الميراث ما بين التشريع والتطبيق

د. أريج عودة

ما زالت النساء يعانين من إجحاف وتمييز في الحصول على الميراث، رغم أن التشريع القائم يعطي الحق في الميراث للمرأة، إلا أن الكثير من النساء تحرم منه لأسباب ثقافية اجتماعية، وأخرى متعلقة بثغرات قانونية، وأخرى في إجراءات التطبيق. فقد حددت القوانين الفلسطينية الحصص الإرثية الشرعية، دون أن تشتمل على وجوب التنفيذ وحماية هذه الحصص بآليات تطبيق محددة، وتعتبر مشكلة انتهاك حق النساء في الميراث، من أكثر القضايا قسوةً وتشعباً في آثارها المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي يتطلب إثارة هذا الموضوع على الصعيد الرسمي والأهلي والشعبي، من اجل إنصاف المرأة وتحقيق العدالة. ومن ناحية أخرى النضال من أجل حصول المرأة على ميراثها، سيعمل على تمكينها اقتصادياً وتحسين سبل العيش، تحديداً في سياق الظروف السياسية الصعبة، التي أدت إلى تردي الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني، وتحديداً النساء، حيث تم تسجيل معدلات أعلى للفقر بينهن.

ومن هنا تبرز أهمية تسليط الأضواء على هذه القضية الشائكة، لا سيما أن المؤسسات النسوية والحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني، لا تولي هذا الموضوع أولوية وأهمية، خلافاً لما تفعل بالنسبة للقضايا الأخرى كالعنف والزواج المبكر وغيرها.

القوانين والتشريعات الناظمة لحق الميراث

قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام ١٩٧٦ الساري في الضفة الغربية.

قانون العائلة المصري لعام ١٩٥٤ الساري في غزة.

يسري القانون الأردني بتعديلاته في القدس، وهذا يعني أنه لا يوجد لغاية الآن قانون أحوال شخصية فلسطيني موحد، ما بين الضفة وغزة والقدس، حيث أن مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية لم تحظ بالقراءة الأولى، كما أن التغييرات والتعديلات التي تطرأ على القوانين الأردنية، لا تسري على الضفة وإنما القدس. ومن الجدير بالذكر، أن المادة ١٨٣ في قانون الأحوال الشخصية الأردني، هي المادة الوحيدة التي تتناول الميراث في موضوع الوصية الواجبة، حيث توزع الحصص الإرثية عادةً وفق أحكام المواريث، التي نص عليها القرآن الكريم، أي أحكام الشريعة الإسلامية.

والمقصود بالوصية الواجبة، ما يرثه أبناء الابن المتوفى في حياة والده من مال جدهم، (وهي حصة والدهم المتوفى وكأنه على قيد الحياة، ولكن بما لا يزيد عن الثلث) وقد جاءت هذه المادة بسبب حرمان أبناء الابن المتوفى من الميراث سابقاً، كما كان في قانون العائلة الأردني لسنة ١٩٥١م.

وهنا يجدر القول بأن هذه المادة أضيفت نتيجة اجتهادات فقهية، لتخص أبناء الابن المتوفى في حياة والده، ولم يتم الاجتهاد لمعالجة حق الميراث لأبناء الابنة المتوفاة في حياة والدها (وهي حصة والدتهم المتوفاة في حياة والدها وكأنها على قيد الحياة).أما ما يتعلق بالميراث الانتقالي، أي توزيع الميراث وفق قانون انتقال الأموال غير المنقولة، فهذا القانون عمل به سنة ١٩٢٤ في عهد العثمانيين، حيث كان الرجال يذهبون إلى الحروب، ولتشجيع المرأة للعمل في الأرض، تم اعطاؤها في الأراضي الميري فقط، حصة متساوية مع الذكر، وهذا القانون ألغي بتاريخ ١٦/٤/١٩٩١، ولا زال إلغاء هذا القانون يثير جدلاً، علماً بأن الكثير من العائلات في الريف يوزعون الحصص الإرثية في الأراضي الميري للمورث الذي توفى قبل إلغاء هذا القانون، دون الأخذ بعين الاعتبار الحصص المتساوية بين الذكور والإناث.

ويعلل البعض الغاء هذا القانون إلى أسباب سياسية.

مفهوم الميراث

هو علم حسابي يبين حصص الورثة من مورثهم من أموال منقولة وغير منقولة، أما التركة فهي ما يترك من الميراث بعد تجهيز الميت ودفنه وسداد الديون وتنفيذ الوصية إن وجدت، علماً بأن من ضمن هذه الديون، مؤجل المهر للزوجة والذي يعتبر دين ممتاز. ولكن من هم أصحاب الحق في الميراث؟

إن الورثة ينقسمون إلى أصحاب فروض، وهم من لديهم أنصبة في القرآن الكريم وعددهم ١٢ منهم ٨ إناث و ٤ ذكور.

والثاني العصبات (الذين لم ينص على حصصهم في القرآن الكريم).

الثالث ذوي الأرحام

والاعتبارات التي أدت إلى توزيع الحصص الإرثية، لا دخل للذكورة والأنوثة فيها، وهي تنحصر في النقاط التالية:

درجة القرابة للمتوفي.

موقع الجيل الوارث من الجيل المتوفي.

العبء المادي، لأن المكلف بدفع النفقة والمهر هو الرجل وليس المرأة، وقد نتفق جميعاً على البند الأول والثاني، ولكن الزوجة في الوقت الحاضر تعمل وترأس وتعيل أسر، وتتقاسم أعباء الحياة، ومنه العبء المادي مع الرجل، وأن الشباب يبحثون الآن عن زوجة تعمل، فكيف ننصف هذه الزوجة.

ونتساءل هل ينطبق للذكر مثل حظ الانثيين في جميع الحالات الإرثية للمرأة؟

في الواقع أن هناك ٤ حالات في الميراث للمرأة:

حالة تأخذ فيها المرأة كل الميراث (إذا كان للمتوفي زوجة ولا يوجد له ورثة آخرون، فتأخذ كامل التركة رداً).

حالات تأخذ المرأة فيها نصيباً متساوياً مع الرجال (مثل الأب والأم، الذين يأخذون السدس من ورثة ابنهم المتوفي في حالة وجود أبناء).

حالات تأخذ فيها المرأة نصيباً أكثر من الرجل (الأبنة إذا كانت وحيدة، تأخذ النصف والجد يأخذ السدس).

حجب الإرث وموانعه

حجب الأرث نوعان:

حجب نقصان: انتقاص الحصة للوارث بسبب وجود ورثة آخرين، مثل وجود الأولاد للزوج، فتنقص حصة المرأة من الربع إلى الثمن.

حجب حرمان: حرمان شخص من الأرث اطلاقاً، بسبب وجود ابن ذكر، يحجب ويحرم أعمامه من الميراث، بعكس وجود الأبنه، تأخذ النصف والباقي يأخذه أعمامها، أي أنها لا تحجب.

أما موانع الأرث فهي:

اختلاف الدين.

القتل.

إن الاسلام سمح للكتابية أن تبقى على دينها إذا تزوجت مسلم، من منطلق أنه لا أكراه في الدين، إذن ما الحكمة من حرمانها من ميراث زوجها المسلم، أو توريث أبنائها؟؟ فهل تغير دينها من أجل مكاسب مادية؟؟ علماً أن هذه الحالة لم تعد حالة فردية أو خاصة، وإنما تزداد بسبب أننا مجتمع مختلط، ومن الضرورة أن يأخذ القانون مجراه في حماية حقها في الميراث، بسبب خسارتها الاجتماعية عند زواجها من مسلم.

حصة المرأة في الميراث

الأم، الزوجة، الأبنة، الأخت

حصة الأم: تستحق الأم الثلث في حالتين، وتستحق السدس في حالة وجود للميت فرع وارث.

حصة الزوجة: إذ كان لدى زوجها المتوفي أولاد، تأخذ ١/٨ من الميراث، وإن لم يكن لديه أولاد تأخذ ¼، الأصل وجود الأولاد من الميت، وليس شرطاً أن يكونوا أولاده من الزوجة الوارثة. في حالة تعدد الزوجات (الحصة نفسها) زوجة زوجات ١/٨ يوزع على الجميع بالتساوي، في حال وجود الفرع الوارث، وكذلك الربع، ويوزع على الزوجات في حال عدم وجود الفرع الوارث.

نصيب الزوجة في حال العدة من طلاق رجعي، هو نفس الحق كما لو لم تكن معتدة من الطلاق.

إذا كان الزوج مفقوداً، يجري الانتظار لصدور حكم بموته من قبل المحكمة بعد ٤ سنوات، ومن ثم يجري تقسيم التركة.

حصة الأبنة: النصف للواحدة، الثلثان لأكثر من واحدة، التعصيب مع أخوتهن للذكر مثل حظ الأنثيين.

حصة الأخت: الأخت الشقيقة تأخذ النصف إذا كانت منفردة، تستحق الميراث بالتعصيب بالغير وتأخذ نصف حصة أخيها الشقيق، من كامل ميراثه للتعصيب مع الغير، وتستحق باقي التركة بعد نصيب الفرع الوارث.

الأخت لمتوفي غير شقيق: أخت المتوفي من أمه أو أبيه تستحق النصف إذا كانت واحدة أو أكثر.

الأخوة والأخوات لأم يرثون بالفرض: ولا يرثون بالتعصيب مطلقاً، لأنهم من جهة الأم، الميراث بالتعصيب لا بد أن يكون من قرابة بصلة الأب.

إلا أنه، ورغم ما ذكر سابقاً، على أن الأحكام الشرعية حددت حصص المرأة الإرثية المختلفة، وهي واحد وعشرون حالة إرثيه للمرأة، إلا أن حق المرأة في الميراث يسهل تجاهله والاعتداء عليه من قبل الأهل، سواء من خلال تحايل الأخوة الذكور على أخواتهم بقيمة التركة، وإجبارهن على التنازل، خاصة إذا كن متزوجات، والتحكم في التنازل، خاصة إذا كن عازبات، بهدف السيطرة على حصتهم في الإرث، ويمكن إجمال المعيقات التي تحول دون حصول المرأة على الميراث بما يلي:

المعيقات الاجتماعية والثقافية الاقتصادية والسياسية:

جهل المرأة بحقها في الميراث، الذي ورد في التشريعات والقوانين المختلفة.

العادات والتقاليد والثقافة الذكورية السائدة في المجتمع، من حيث نظرة المجتمع السلبية للمرأة المطالبة بحقها بالميراث، وكأنها ارتكبت جرماً أو اقترفت عيباً في مقاسمة إخوتها في الإرث، وهذا يسيء إلى سمعتها وسمعة أسرتها.

الخوف من خسارة العلاقة مع الأهل، والمحافظة على الروابط الأسرية والعائلية، لأنها تجد في الأهل والأخوة الأمان والعزوة.

إجبار المرأة على التنازل عن الميراث بطرق مختلفة، ويحدث ذلك غالباً بإجبارها على التخارج فور وفاة المورث، وقبل أن تصحو الوريثة من الصدمة، وشعورها بالخوف بسبب تهديدها بالقتل وممارسة العنف ضدها بالضرب وقتلها أحياناً على خلفية الشرف، والسبب الأساسي الميراث.

الجشع والطمع وحب التملك، وذلك للاستئثار بالثروة والأراضي، الذي يقوي نفوذ العائلة، وأن الميراث سيذهب لعائلة الزوج في حال تزوجت، وهو أمر تتخوف منه العائلات، كإفراز طبيعي للثقافة الذكورية، وتفضيل البنين على البنات، وهذا أدى إلى عدم تزويج البنات وعدم تغريب النكاح.

حالة الفقر والوضع الاقتصادي للمرأة، وارتفاع رسوم المحاكم، يؤدي إلى ترددها في المطالبة بحقها في الميراث.

مجموعة المورثات الثقافية والاجتماعية تفعل مفعول القانون في المجتمعات، وتحل محله بفعل قوة العادات والتقاليد ومصالح المجتمع، التي ترتبط بمصالح الذكور دون الإناث، إضافة إلى نظرة المرأة لنفسها وتقييمها لقدراتها.

تقصير وسائل الإعلام المختلفة في تناول موضوع حق المرأة في الميراث.

نقص البرامج التي تعمل على نشر الوعي حول حق المرأة في الميراث، من قبل المؤسسات النسوية والحقوقية.

المعيقات القانونية والقضائية

عدم صدور قانون أحوال شخصية فلسطيني موحد.

عدم ملاءمة بعض القوانين مع تغيرات نمط الحياة الاجتماعي والمعيشي والاقتصادي.

لا يوجد دوائر تنفيذ خاصة بالمحاكم الشرعية، وعدم صدور قانون التنفيذ الشرعي كما هو الحال في الأردن.

مشكلة تسجيل الأموال غير المنقولة في الدوائر الرسمية.

عدم إلزامية تحرير التركة، وعدم وجود غرامات على تأخير تحرير التركة.

عدم حوسبة النظام القضائي.

سهولة إجراءات معاملات التخارج وانخفاض رسومها.

عدم وجود عقوبات لمن يحرم المرأة من الميراث.

ويترتب على حرمان المرأة من الميراث آثاراً نفسية واجتماعية واقتصادية:

شعور المرأة بالظلم والإضطهاد، وشعورها بالذل والهوان أمام أهل الزوج وقد تعير من قبلهم.

الحسد والكراهية. العداوة والبغضاء بين الأخوة والعائلة، وتزعزع العلاقات الأسرية وتخلخلها. تعنيف الأزواج لزوجاتهم سواءاً بالضرب أو التهديد بالطلاق، في حال أن تنازلت عن ميراثها لأخوتها، وتدخل الأبناء للمطالبة بميراث

←

«ميراث المرأة خطوة نحو تمكينها اقتصادياً»

رام الله - خاص صوت النساء

ميراث المرأة خطوة نحو تمكينها اقتصادياً، هو عنوان اللقاء الذي الذي نظمه طاقم شؤون المرأة، في رام الله مؤخراً، للحديث حول قضية شائكة تمس مجمل النساء الفلسطينيات، اللواتي يعانين من قضية حرمانهن من الميراث، حيث أكد المشاركون على ضرورة توعية المرأة والمجتمع بحقوق المرأة في الميراث، وبإصدار قانون أحوال شخصية عصري يوضح حقوق المرأة في الميراث بشكل لا يحتمل تأويل أو لبس، إضافة إلى توريث الزوجة من أهل الكتاب من زوجها المسلم، حتى لو تم تغيير دينها، من منطلق القاعدة الإسلامية «لا إكراه في الدين»، وأوصى المشاركون أيضاً بضرورة التعاون بين وزارات التربية والتعليم والإعلام والأوقاف في نشر التوعية، ومساندة المرأة في طلبها لحقها في الميراث. القائم بأعمال قاضي القضاة، نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، الشيخ يوسف ادعيس، دعا إلى ضرورة إنصاف المرأة وإعطائها حقها من الميراث، والثورة على العادات والتقاليد في الحياة بما يخص موضوع حق المرأة في الميراث. وقال ادعيس خلال اللقاء، أن موضوع الميراث اهتمت به كل الشرائع السماوية، وكل شريعة لها توزيع وأنشطة إرثيه عن الأخرى، والشريعة الإسلامية أعطت المرأة حقها وبينت كيف تأخذ ميراثها.

وتناول ادعيس حكم الميراث في الشريعة الإسلامية وعملية توزيعها حسب أصول وتعاليم الدين، موضحاً أن المشكلة تكمن في التطبيق والتنفيذ، ولعدم وجود دائرة تنفيذ شرعية، داعياً إلى ضرورة توعية المجتمع الفلسطيني والمرأة بشكل خاص في موضوع الميراث والأحكام الشرعية لذلك.

فيما قدمت عضو مجلس إدارة طاقم شؤون المرأة د. أريج عودة، ورقة عمل حول «حق المرأة في الميراث ما بين التشريع والتطبيق»، موضحة أن انتهاك حق النساء في الميراث، من أكثر القضايا قسوة وتشعباً في آثارها المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي يتطلب إثارة هذا الموضوع على الصعيد الرسمي والأهلي والشعبي، من أجل إنصاف المرأة وتحقيق العدالة.

وأشارت إلى أن حصول المرأة على ميراثها، سيعمل على تمكينها اقتصادياً، وتحسين سبل العيش، تحديداً في سياق الظروف الصعبة التي أدت إلى تردي الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني، وتحديداً النساء، حيث تم تسجيل معدلات أعلى للفقر بينهن. وتناولت عودة القوانين والتشريعات الناظمة لحق الميراث ومفهوم الميراث والتركة، وحجب الإرث وموانعه وحصة المرأة في الميراث (الأم، الزوجة، الابنة، الأخت)، لافتة إلى أن جهل المرأة بحقها في الميراث، الذي ورد في التشريعات والقوانين المختلفة، كأحد المعيقات الاجتماعية والثقافية الاقتصادية والسياسية.

واستعرضت هذه المعيقات من نواحي العادات والتقاليد والثقافة الذكورية السائدة في المجتمع، والخوف من خسارة العلاقة مع الأهل، والمحافظة على الروابط الأسرية، وإجبار المرة على التنازل عن الميراث بطرق مختلفة، مشيرة إلى أن عدم صدور قانون أحوال شخصية فلسطيني موحد، من المعيقات القانونية والقضائية، وعدم ملائمة بعض القوانين مع تغيرات نمط الحياة الاجتماعي. وشددت على ضرورة التوصية بإصدار قانون أحوال شخصية موحد، يلبي احتياجات ومستجدات المواطن الفلسطيني، وإصدار قانون تنفيذ شرعي، وإنشاء دائرة تنفيذ شرعية تابعة للمحاكم الشرعية، وتوعية المجتمع بحقوق المرأة الإرثية، وإطلاق حملة وطنية شاملة تشترك فيها مؤسسات المجتمع المدني، ورجال الدين والإصلاح، والأحزاب السياسية، والشخصيات الإعتبارية الوطنية، حول دعم المرأة في الحصول على الحقوق الإرثية وتمكينها اقتصادياً.

وقدمت المحامية سناء عرنكي، قراءة نسوية في الميراث لدى القوانين الكنسية، حيث أن المرأة المسيحية تخضع لنظام اجتماعي تحكمه العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ومجتمعها الضيق داخل الطائفة المسيحية، التي تنتمي لها بشكل خاص، وتخضع لوصاية وطاعة كاملة للرجل (الأب والأخ)، ما دامت غير متزوجة، وتنتقل لوصاية وطاعة الزوج والابن بعد ذلك.

أمهم من أخوالهم، معتبرين ذلك حقاً من حقوقهم، وهذا يزيد الخلافات العائلية والعنف الأسري. شعور المرأة بالدونية والنقص، لعدم مساواتها مع أخوتها الذكور، وعدم شعورها بالأمان وزيادة الفقر ومعاناتها الاقتصادية.

التوصيات

إصدار قانون أحوال شخصية موحد، يلبي احتياجات ومستجدات المجتمع الفلسطيني.

إصدار قانون تنفيذ شرعي، وإنشاء دائرة تنفيذ شرعية تابعة للمحاكم الشرعية.

الوصية الواجبة لأبناء البنت المتوفاة في حياة والدها.

تسريع عملية تسوية وتسجيل الأموال غير المنقولة في الأراضي الفلسطينية.

إلزامية إصدار حصر إرث، وتحرير التركة في فترة زمنية لا تتجاوز السنة، وفرض غرامات على من يتجاوز هذه المدة.

حوسبة القضاء الشرعي.

إعادة العمل بالقانون الانتقالي، الذي يعطي المرأة حصص إرثية متساوية مع الرجل في الأراضي الميري.

توعية المجتمع بحقوق المرأة الإرثية، من خلال برامج وسياسات تقوم بها كل من: وسائل الاعلام المختلفة. وزارة الأوقاف، وزارة المرأة، التربية والتعليم والأحزاب السياسية.

– تغيير نمط التفكير والثقافة السائدة، من خلال إبراز النماذج الإيجابية، التي أعطت المرأة في الميراث في البلدة.

– تقديم خدمات استشارية وقانونية مجانية للمرأة، لتمكينها من الحصول على حقوقها في الميراث، من قبل المراكز النسوية والمؤسسات الحقوقية.

– مراعاة النوع الاجتماعي في البرامج الحكومية وسياساتها.

– تضمين المناهج الدراسية والجامعية فيما يتعلق بحقوق المرأة بشكل عام، والميراث بشكل خاص.

– مراعاة المناطق الريفية والمهمشة في تنفيذ البرامج التوعوية.

– الأخذ بعين الاعتبار الإتفاقيات والمواثيق الدولية وسياسات النوع الاجتماعي، والاجتهادات الفقهية المختلفة في العملية التشريعية.

– تشديد إجراءات التخارج، ورفع الرسوم واشتراط فرز الحصص الإرثية قبل التخارج.

– توريث الزوجة من أهل الكتاب من زوجها المسلم، في حال بقائها على دينها، من منطلق لا إكراه في الدين.

– إطلاق حملة وطنية شاملة، تشترك فيها مؤسسات المجتمع المدني، ورجال الدين، والإصلاح والأحزاب السياسية، أعضاء التشريعي، والشخصيات الإعتبارية الوطنية، حول دعم المرأة في الحصول على الحقوق الإرثية وتمكينها اقتصادياً.

قراءة نسوية في الميراث لدى القوانين الكنسية

المحامية سناء عرنكي

اتسمت قوانين الأحوال الشخصية الفلسطينية، رغم تعددها، بالتمييز الواضح ما بين الرجل والمرأة على أساس الجنس، خاصة وأن القوانين الموروثة جاءت في سياق تاريخي اقتصادي اجتماعي بمضمون ذكوري، وتم توظيف الأعراف والاجتهادات في تفسير وتأويل النصوص الدينية، لتكريس سيطرة الرجل على المرأة. وقد أسهم المضمون التمييزي في التنظيم القانوني للعلاقات الأسرية، بإلحاق أخطر الانتهاكات للأسرة بوجه عام والمرأة والطفل بوجه خاص.

ويرتبط قانون الأحوال الشخصية بقضايا عديدة دينية وسياسية واجتماعية وثقافية وأخلاقية، ولكل منها أثر مختلف عن الآخر، ولكنها جميعاً تؤثر في النهاية على موضوع الأحوال الشخصية، ووضع المرأة فيها.

المرأة المسيحية تخضع لنظام اجتماعي تحكمه العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ومجتمعها الضيق داخل الطائفة المسيحية التي تنتمي لها بشكل خاص. وتخضع لوصاية وطاعة كاملة إلى الرجل (الأب والأخ) ما دامت غير متزوجة، وتنتقل لوصاية وطاعة الزوج والابن بعد ذلك.

وحقوق المرأة المسيحية، وخاصة الميراث في قوانين الأحوال الشخصية المسيحية المتعددة بتعدد الطوائف المسيحية في فلسطين، تأتي ضمن هذا السياق. فالميراث يخضع في جميع المحاكم الكنسية المسيحية، لأحكام القانون البيزنطي، والذي تم العمل به لاحقاً من خلال قانون الانتقال العثماني رقم ١٣١١، والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨. بموجب هذه القوانين، فإن الميراث يقسم إلى التوزيع الانتقالي، وهي الأموال المنقولة، التي تتضمن النقود والأسهم والودائع والأراضي الأميرية، ويتساوى حق الأنثى مع الذكر في هذه الأموال. والتوزيع الشرعي وهي الأموال غير المنقولة، التي تتضمن الأراضي والعقارات، وفيها يأخذ الذكر ضعف الأنثى طبقاً للتوزيع الشرعي الإسلامي. الأساس المعتمد للمسيحيين في الميراث، أن الكتاب المقدس «الإنجيل»، لم ينظم هذا التوزيع، وإنما يأتي استناداً إلى الآية الإنجيلية لقول السيد المسيح: «أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله». وطبقاً لأحكام قوانين الأراضي، فان المحاكم الكنسية تصدر قرار الإرث بإعطاء التوزيع الشرعي، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والتوزيع الانتقالي وفقا لأحكام الانتقال. وإن اختلف الميراث في الصياغات والنصوص القانونية في القوانين المسيحية المختلفة، فان قرارات المحاكم تتماثل في التوزيع للأموال المنقولة والأموال غير المنقولة. نظراً لتعدد الطوائف المسيحية في فلسطين، نلقي الضوء على حق المرأة في الميراث، في بعض القوانين للطوائف الأكثر انتشاراً وعدداً.

١– الطائفة اللاتينية الكاثوليكية

القانون الساري، «قانون الأحوال الشخصية في الأبرشية البطريركية اللاتينية».

المادة ٢١٠: مواريث العالميين من الطوائف الكاثوليكية، تخضع في أحكامها وتقرير أنصبتها للقوانين المدنية.

٢– الطائفة الأرثوذكسية

القانون الساري «قانون العائلة البيزنطي».

المادة ١٠٨: لا فرق في حصص الورثة ذكوراً كانوا أم إناثاً، أو نسلاً لذكور أو إناث.

المادة ١١٠: في طبقة الأسلاف، يفضل الأقرب درجة على الأبعد، ولو كان الوارث أنثى. أما إذا كان الأسلاف كلهم من درجة واحدة، عندئذ يقتسمون الميراث بينهم على السواء.

المادة ١١٧: تقسيم الميراث على طبقة الأعقاب

إذا وجد أبناء وبنات، فقط فإنهم يقتسمون الميراث بينهم على عدد الأفراد، وذلك أن الميراث يقسم إلى حصص بقدر عدد الأولاد من بنين وبنات.

٣– الطائفة الإنجيلية البروتستنتية

القانون الساري «قانون الاحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية الأسقفية العربية».

المادة ١٠٨: الوصية: تعني المستند الخطي الذي تعلن فيه نوايا المتوفي الموصي، عن كيفية التصرف بأمواله بعد الوفاة، وتشمل أيضاً ملحق الوصية.

ملحق الوصية: تعني المستند الخطي الذي يحرره الموصي بشأن وصيته، إما لأجل تفسيرها أو للإضافة إليها أو لإلغائها كلياً أو جزئياً.

تركة: جميع ما تركه المتوفي، وتشمل جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة، التي وجدت عند الوفاة والديون للمتوفي على الغير.

الأراضي الأميرية: الأراضي كما هي محدده في قانون الأراضي العثماني، الصادر في ٧ رمضان سنة ١٢٧٤ هجرية أو أي تعديل له.

الأراضي الملك: جميع الأراضي والحقوق الجائز توريثها، والتي ليست من صنف الأراضي الأميرية.

المادة ١١٦ ابن الزنا: يرث ابن الزنا من الأم وقرابتها، وترثه الأم وقرابتها.

المادة ١١٨ توزيع التركة

١– توزع تركة المتوفي وفقاً للترتيبات التي وضعها قبل وفاته، بموجب وصيته الأخيرة أو ملحقاتها إن وجدت.

٢– وفي حالة وجود وصية، أو في الأحوال التي لا تسري عليها الوصية، أو تكون التركة خارجة عما نصت عليه الوصية، ومع مراعاة أي قانون آخر، توزع بموجب النصوص الواردة في قانون الانتقال العثماني، ولا فرق في ذلك أن تكون الأموال منقولة أو غير منقولة، والأراضي أميرية أو مملوكة بعد وفاء الحقوق التي وردت في المادة ١١١.

انتقال الأموال غير المنقولة:

المادة ١: لدى وفاة شخص ما، تنتقل ما في عهدته من الأراضي الأميرية والموقوفة بحسب الدرجات الآتي ذكرها لشخص أو أشخاص متعددين، يسمون أصحاب حق الانتقال.

المادة ٢: إن أصحاب درجة الانتقال الأولى، هم فروع المتوفي، يعني أولاده وأحفاده، فيعود حق الإنتقال في هذه الدرجة في أول الأمر للأولاد وبعده للأحفاد، الذين يكونون خلفاً لهم ولأحفاد الأولاد، ويكون الذكور والإناث من الأولاد والأحفاد متساوين في حق الانتقال.

فرض عقوبة على الطلاق خارج المحاكم للحد من حالات الطلاق

أكد الشيخ يوسف ادعيس، نائب قاضي القضاة، على قراره القاضي بفرض عقوبة مالية على أي حالة طلاق تتم خارج المحاكم. وأشار ادعيس إلى أن هذا القرار، يسهم في تخفيف نسب الطلاق في مجتمعنا الفلسطيني.

جاء ذلك خلال افتتاح دورة تدريبية ينظمها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، بالتعاون مع ديوان قاضي القضاة، لقضاة وموظفي قسم الإرشاد الأسري في المحاكم الشرعية.

وشارك في افتتاح الدورة الشيخ يوسف ادعيس، نائب قاضي القضاة، ومها أبو ديه مديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني، و٢٥ من قضاة وموظفي المحاكم الشرعية، بالإضافة إلى عدد من طاقم مركز المرأة.

ورحبت المحامية هيام قعقور، مديرة وحدة الخدمات في مركز المرأة خلال الافتتاح بالحضور والمشاركين، معتبرة أنها تأتي في سياق تعاون مشترك ومتواصل منذ عدة سنوات، بين المركز وديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية.

واعتبرت مها أبو ديه مديرة المركز، أن بدايات العمل مع المحاكم الشرعية، تعود إلى بدايات تأسيس المركز قبل عشرين عاماً، كمركز يقدم الخدمات للنساء، حيث واكبنا تأسيس دوائر الإصلاح والإرشاد في المحاكم الشرعية، التي تبلورت الحاجة إليها في سياق العمل من أجل المحافظة على التماسك الأسري، والحفاظ على نسيج المجتمع الفلسطيني من التشتت، بسبب سياسة الاحتلال، الذي يسعى بوسائل كثيرة إلى زعزعة هذا النسيج وضرب وحدته.

وأكدت أبو ديه أن خدمة النساء المتوجهات للمركز وللمحاكم الشرعية، وتقديم الدعم والعون لهن، قادت إلى التعاون والعمل المشترك. وشكرت أبو ديه سماحة الشيخ ادعيس على اهتمامه بالحضور شخصياً لافتتاح الدورة، مشيرة إلى أن ذلك يعبر عن اهتمامه ورعايته للتعاون والعمل المشترك، وقراراته الجريئة، وخاصة المتعلقة بفرض عقوبات على حالات الطلاق خارج المحاكم. وتمنت للمشاركات والمشاركين تحقيق أقصى الفائدة وتبادل الخبرات.

من جانبه شكر الشيخ يوسف ادعيس، المركز على الدورة والاهتمام الدائم بتدريب القضاة وموظفي المحاكم، وبناء علاقة تعاون معهم. وأكد أن تطوير خبرات ومهارات ومعارف موظفي الإصلاح والإرشاد الأسري وقضاة المحاكم الشرعية، يسهم في تعزيز دورها وقدرتها على صيانة التماسك الأسري والمجتمعي، وهذا يشكل خدمة عظيمة لمجتمعنا الفلسطيني.

وأشار ادعيس إلى أهمية دوائر الإصلاح والإرشاد الأسري، ومتابعتها لما يعرض عليها من قضايا وحالات متعددة ومتنوعة، ولذلك فان فكرة الاستمرار في تعزيز وتطوير خبرات وتجارب الموظفين، هي مهمة في رأس أولوياته كنائب لقاضي القضاة، ولذلك إصراره على الحضور شخصياً للمشاركة في حفل افتتاح الدورة.

وشدد ادعيس على قراره بخصوص فرض عقوبة تعزيرية على أية حالة طلاق تتم خارج المحاكم الشرعية، وعدم تسجيل أي طلائق بائن بينونة كبرى إلا في المحكمة، مشيراً إلى أن هذا الإجراء من شأنه أن يسهم في تخفيف نسب الطلاق، من خلال تقنين ذلك في إطار المحاكم. وعدم ترك موضوع هام كالطلاق عرضه لردود الفعل المتسرعة والآنية. حيث يتم في أحيان كثيرة تعريض تماسك الأسر للخطر، نتيجة قرارات متسرعة وغير مدروسة. وأكد الشيخ ادعيس، أن دور أقسام الإصلاح والإرشاد، هو ممارسة دور يستند إلى فكرة الحفاظ على تماسك الأسرة والمجتمع.

وعبر المشاركون في التدريب عن رغبتهم في الاستفادة وتبادل الخبرات من مثل هذه الدورات. الشيخ جاد علي الجعبري، قاضي بيت لحم الشرعي، رأى أن مشاركته في هذه الدورات انعكست إيجاباً على عمله، في معالجة المشكلات المطروحة أمام المحاكم الشرعية، لأنه بالإضافة إلى الحلول الشرعية، هناك أمور أخرى يجب على موظف الإرشاد أن يلم بها، تتعلق بقضايا علمية مثل الصحة الإنجابية والصحة النفسية، لكل فرد في الأسرة.

أما نبيلة الحروب، الموظفة في قسم الإرشاد في المحكمة الشرعية، فأشارت إلى أن هناك تبادل خبرات بين قسم الإرشاد والمؤسسات المختلفة، وهذا يسهم في التعرف على الأساليب المختلفة لمعالجة المشكلات. وأكدت على أن هناك تعاون دائم مع مركز المرأة، حيث تقوم المحاكم في بعض الأحيان، بتحويل بعض النساء إلى المركز، لتقديم الدعم والإرشاد القانوني والاجتماعي لهن.

القاضي الشيخ ناجي عبد اللطيف حسين عمرو، قاضي سلواد الشرعي قال، إنه شارك في عدد من الدورات مع المركز، ورأى أهمية الدورات في تنمية مهارات القاضي في حل المشكلات، وكذلك التعاون مع أصحاب الاختصاص في مختلف المجالات. المحامية ريما شماسنة منسقة الدورة في مركز المرأة، أشارت إلى أن الدورة تهدف إلى تغيير المفاهيم والمعتقدات بخصوص النساء المعنفات، المتوجهات إلى المحاكم الشرعية، واللاتي يتم استقبالهن من موظفي قسم الإرشاد في هذه المحاكم. كما تهدف الدورة إلى إكسابهم مهارات وآليات في الإرشاد وحل النزاعات والوساطة. يذكر أن الدورة التي تحمل عنوان: آليات واتجاهات العمل مع متلقي خدمات دوائر الإصلاح الإرشاد الأسري في المحاكم الشرعية، ستستمر لمدة ثلاثة أيام، وبواقع ١٨ ساعة، وتعقد في فندق السيتي إن في مدينة البيرة، وسيقوم بالتدريب فيها مدربات ومدربين في مجال العمل الاجتماعي، من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ويبلغ عدد المشاركين ٢٥ مشاركة ومشاركاً، من كافة المحاكم الشرعية في الضفة الغربية.

نعي مناضلة وطنية ونسوية

ببالغ الاسى والحزن ينعى طاقم شؤون المرأة والجمعية العمومية ومجلس الادارة والطاقم الوظيفي، المناضلة الوطنية والنسوية

سناء محمد عنبتاوي

عضو مجلس ادارة طاقم شؤون المرأة، التي وافتها المنية يوم الجمعة ٥/١١/٢٠١٠ وهي في مهمة عمل خارج البلاد.
المناضلة سناء عنبتاوي كانت نموذجاً للمرأة الفلسطينية المناضلة،حيث كرست حياتها للنضال الوطني والنسوي.
تغمدها الله بواسع رحمته واسكنها فسيح جناته وألهم أهلها الصبر والسلوان.

نساء وأخبار

عبلة أبو علبة أول سيدة تقود حزب سياسي تدخل البرلمان الأردني

٥ دخلت عبلة ابو علبة للعمل النيابي من رحم السياسة كاول سيدة اردنية تقود حزب سياسي حيث انتخبت ابو علبة في اب الماضي امين عام لحزب الشعب الديقراطي. اختارها حزبها لتخوض الإنتخابات ضمن قائمة موحدة لثلاثة احزاب معارضة اخرى . فازت ابو علبة بما نسبته ١٠,٢٪ من اصوات الدائرة الاولى في عمان المخصصة للنساء تقول ابو علبة ان الاصوات التي حصلت عليها وهيأتها لان تكون تحت القبة من خلال الكوتا النسائية رصيدا لها للعمل والانجاز والتحدي والعمل الجاد تجاه تغيير القوانين التي ترى انها بحاجة الى تغيير ، مؤكدة انها ستبقى تعمل وفق برنامجها الانتخابي وستخدم الوطن وستكون قضية المراة احد اهم اولوياتها. وقالت ابو علبة ما حصل هو نجاح للنساء جميعهن بالأردن وهو حافز للبرلمانيات لمزيد من العمل . وتؤكد ابو علبة التي اصبحت صوت المعارضة الحزبية الوحيد في مجلس النواب الجديد انها ستمارس المعارضة الإيجابية ولن تكون معارضة من اجل المعارضة فقط . واعربت عن املها في التعاون مع كافة زملائها وزميلاتها النواب لما فيه خدمة البلاد.

ديلما روسيف تفوز برئاسة البرازيل

٢ البرازيل: أعلنت محكمة الانتخابات العليا في البرازيل، فوز مرشحة حزب العمال الحاكم ديلما روسيف، بالجولة الثانية لانتخابات الرئاسة، لتكون بذلك أول امرأة تتقلد هذا المنصب، خلفاً للرئيس المنتهية ولايته لويس إيناسيو لولا داسيلفا. وأظهرت النتائج الرسمية، فوز روسيف (٦٢ عاماً)، بنحو ٥٦٪ من أصوات الناخبين بعد فرز ٩٨٪ من صناديق الاقتراع، مقابل حصول منافسها مرشح الحزب الديمقراطي الاشتراكي البرازيلي المعارض، جوزيه سيرا على نحو ٤٤٪ من الأصوات. وكانت استطلاعات الرأي قد توقعت تحقيق روسيف، التي توصف في البرازيل بالمرأة الحديدية، فوزاً سهلاً في الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة. ولم تتمكن روسيف، التي شفيت من السرطان، وتخوض أول انتخابات رئاسية في حياتها، من تحقيق أغلبية واضحة، حيث فازت بفارق ضئيل في الجولة الأولى من التصويت يوم ٣ تشرين الأول الماضي، إذ حصلت على ٤٧٪ من الأصوات في حين نال سيرا ٣٣٪.

ومع أن الرئيس الحالي داسيلفا يحظى بنسبة شعبية بلغت ٨٠٪، فإنه لم يشارك في الانتخابات، لأنه تولى الرئاسة فترتين متتاليتين، لكنه ألقى بثقله الشعبي خلف روسيف، التي عملت في ولايته وزيرة للطاقة، ومن ثم كبيرة وزرائه، وهو يمائل منصب رئيس الوزراء. وقالت مراسلة الجزيرة في برازيليا ديمة الخطيب، إن روسيف فازت بفضل دعم داسيلفا، ووعدها بالاستمرار في برامجه الاجتماعية التي انتشلت نحو ٣٠ مليون برازيلي من براثن الفقر. وأشارت المراسلة، إلى أن الكثيرين يرون أن داسيلفا سيحكم من وراء الكواليس، موضحة أن المخاوف من روسيف كونها لم تنتخب من قبل لأي منصب رسمي. وقد اعترف منافسها سيرا، أثناء إدلائه بصوته، أنه خاض «معركة غير متكافئة»، في إشارة واضحة إلى الاقتصاد المزدهر الذي حدث في عهد داسيلفا، وجعل البلاد أكبر اقتصادات أميركا اللاتينية، وثامن أضخم اقتصاد في العالم.

وبينما تعهدت روسيف بأن تسير على نهج داسيلفا، الذي انتشل الملايين من الفقر، وجعل البرازيل بلداً جاذباً للمستثمرين الأجانب، وعد سيرا الناخبين باستكمال إنجازات الأخير، لكن مع التركيز على القضاء على الفساد، وباستغلال أكثر كفاءة للموارد. تجدر الإشارة إلى أن روسيف ماركسية، شاركت في العمل المسلح ضد الحكومة العسكرية في البرازيل في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وحكم عليها بالسجن ست سنوات بعد اعتقالها مطلع عام ١٩٧٠، قبل أن يفرج عنها في نهاية ١٩٧٢، وقالت روسيف عن فترة سجنها إنها تعرضت للتعذيب والصعق الكهربائي.

الجامعة العربية تعد استراتيجية لوقاية المرأة من العنف

٤ مصر:أعلنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أنها بصدد إعداد إستراتيجية إقليمية عربية، تحت عنوان 'حماية المرأة العربية: الأمن والسلام'، تهدف إلى وقاية المرأة من العنف وحمايتها منه، وخاصة فى حالات النزاعات والحروب، إسهاماً منها فى فعاليات اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة. ونوهت الأمانة العامة للجامعة، في بيان أصدرته لمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، الذي يوافق يوم الخامس والعشرين من تشرين ثاني من كل عام، إلى ما قطعته الدول العربية من خطوات هامة بالمعايير الدولية، تجاه تعزيز العمل المجتمعي في مجال وقف العنف والتمييز ضد المرأة.

وأشارت إلى حرص الدول العربية على تنويع أساليب مواجهة كافة أشكال العنف ضد المرأة، ما بين إعداد استراتيجيات وطنية وسن تشريعات جديدة، أو تعديل القائم منها، تكثيفا لحماية المرأة من العنف.

وفي هذا السياق، دعت الأمانة العامة للجامعة، منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المعنية بقضايا تنمية المرأة، إلى مساندة الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية، أو في إطار العمل العربي المشترك، عبر توسيع نطاق التوعية العامة بأهمية وقف كل أشكال العنف والتمييز على أساس النوع، والتأكيد على ضرورات حماية المرأة من العنف، ضماناً لتكامل جميع عناصر التنمية الاجتماعية.

ويذكر أن إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، نصت على كفالة الحقوق المتساوية للمرأة، لضمان مشاركتها الفعالة في جميع الميادين، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع. ويتزامن اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، هذا العام، مع مرور ١٠ سنوات على إصدار مجلس الأمن لأول قرار، طالب فيه كافة أطراف المجتمع الدولي بضرورة تمكين المرأة وحمايتها في أوقات السلم وأوقات النزاعات والحروب على حد سواء.

ارتفاع حالات العنف ضد النساء في شمال وجنوب الضفة

٥ فلسطين:أكد تقرير أصدره برنامج الإرشاد والدعم النفسي في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، ارتفاع الحالات التي تعنف فيها النساء من قبل الأسرة والزوج والمجتمع، في شمال وجنوب الضفة. وبين التقرير، الذي صدر لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد النساء، أن الفئة العمرية للمعنفات تراوحت بين أقل من عشرين عاماً ولغاية ستين عاماً، ولم يقتصر العنف على منطقة جغرافية محددة، فقد كان هناك أكثر من ٤١ حالة من محافظة نابلس، وأكثر من ٨ حالات في محافظة طولكرم، و٢٤ حالة في محافظة بيت لحم، و٧ حالات في محافظة رام الله. وأوضح التقرير أنه كلما ازداد الوضع الاقتصادي للأسرة سوءاً، كلما زادت حدة العنف، وهذا يعني زيادة الإحباط عند المعنِف، مما يشعره بالإحباط والحاجة إلى السيطرة على من هو أضعف منه، ولأنه ذهنياً لدى المعنِف، أن من هو أضعف منه هما المرأة والطفل لأسباب الثقافة الموروثة، يمارس العنف عليهما بشكل خاص.

ورصد التقرير أيضاً، أنه كلما ارتفعت درجة التعليم لدى النساء، زاد تقديرها لذاتها، وزاد وعيها لحقوقها، وبالمقابل زاد العنف الموجه ضدها، بسبب عدم جاهزية الوعي الذهني والذاتي لدى المعنِف، لقبول التطور الذي انعكس على النساء. وكذلك تبين أن عدد الحالات اللواتي تعرضن لاعتداءات وتحرشات جنسية، قد بلغ ٢٤ حالَة من مجمل عدد الحالات، وقد يكون في فترة الطفولة.

أما باقي الحالات، فقد تنوعت ما بين عنف نفسي وجسدي ولفظي، وحرمان من التعليم، وعنف مبني على النوع الاجتماعي والتميز، وهذا يعكس انتهاكاً للحق في الحصول على الحاجات الأساسية من أمن وأمان، وحق في التعبير، وحق في التعليم والعمل والحصول على خدمات صحية، وهذا بالتالي يؤثر على صيرورة حياة المرأة، ويقلل من إنتاجياتها على مختلف الأصعدة.

ويتضح من التقرير، أنه بالنظر إلى هوية المعتدي، تبين أنه بنسبة ٩٠٪من الحالات كان المعتدي أحد أفراد العائلة، أو معروفا للضحية.

«مفهوم الحماية» اصدار جديد لمركز المرأة للإرشاد القانوني

«يبدأ العنف منذ اللحظة الأولى لتأسيس أية علاقة اضطهاد، استغلال، استضعاف ...إلخ (باولو فريري ١٩٩٨)

عندما نتحدّث عن العنف في المجتمع الفلسطيني، لا بد من التطرق لمصادره، ففي المجتمع الفلسطيني، وعلى شاكلة أي مجتمع آخر، هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، تقود لممارسة أفراد المجتمع العنف فيما بينهم. ولعل من أهم الأسباب عدم توازن علاقات القوى بين أفراد مجموعة ما. ولكن ثمّة ما يميز المجتمع الفلسطيني وهو أنه، وبالإضافة إلى وجود عدم التوازن في علاقات القوى ما بين الأنثى والذكر فيه، يعاني من ممارسة العنف عليه من قبل الاحتلال الإسرائيلي. حيث يمارس الاحتلال وبمنهجية مدروسة ومخطط لها، لتصدير العنف للمجتمع الفلسطيني بكل وحشية وهمجية كمّاً ونوعاً. وهنا نورد ما قاله فريري (١٩٩٨) من أنه وبمرور الوقت يتم تذويت هذا العنف في النفوس واستدخاله، ومن ثمّ استخراجه مرة أخرى بطرق عدّة، وعلى مستويات مختلفة، وقد يؤدي هذا إلى تشويه الإدراك الذاتي للإنسان تحت الاحتلال، حول حقيقة الاختلاف الطبيعي بينهم وبين من يضطهدهم، وقد يصبح اضطهاد غيرهم في مرحلة ما سلوكاً يأتي نتيجة لهذا الاستدخال.

وكأية علاقة إنسانية، هناك طرفان لهذه العلاقة، ويبدأ بالعنف طرف من الأطراف، وما أثبته تاريخ الإنسانية، هو أن الطرف الذي يضطهد، الأقوى، هو الذي يبدأ بالعنف، فالطرف الأضعف لا يمكن أن يبادر للعنف، فالعنف يبدأ عادة عند هؤلاء الذين يستغلون، ويضطهدون، ولا يعترفون بالآخر كإنسان، فكيف لمن يُستغل، ويُضطهد أن يبدأ بالعنف؟ ليس من تؤخذ منه إنسانيته الذي ينكر الإنسانية والحب، بل من ينكر أن الآخر إنسان هو الذي ينكرها لنفسه وللطرف الآخر.

نستطيع القول من خلال التجربة الحية، ومن خلال مراقبة الاحتلال الإسرائيلي، إنه يعمد لاستخدام العنف كأسلوب وأداة لنزع صفتي الإنسانية والكرامة، في سعيه لهدم المجتمع الفلسطيني، فهذا العنف ممنهج، ومدروس ومخطط له، والاحتلال يستهدف إنسانية المجتمع الفلسطيني وكرامته كيلا يبقى، وحتى لا ينظم نفسه كمجتمع، وتحويله إلى مجرّد شعب لا يملك معايير المجتمع وعناصره، ولا يتشارك بأية روابط من شأنها الحفاظ على المجموعة بشكل مجتمع. ولذا يعمد الاحتلال إلى الاستخدام المبالغ فيه للعنف لتحقيق ذلك، أملاً في أن يصبح عنفه أسلوب تعامل وأداة لحل المشاكل في مجتمعنا. ولذا، فإنه وفي الوقت الذي نتشارك فيه مع باقي المجتمعات في أسباب العنف ومصادره، إلا أننا نختلف عنها، بأن الاحتلال الإسرائيلي يعمل أولاً على جعل العنف لغة التواصل، وجعله ثانياً أهم أسلوب تعامل مع الآخر. وتوظيفه العنف لصالح تعزيز الأبوية والبطريركية في المجتمع، لإعاقة جهود التغيير الاجتماعي، ليحقق مبتغاه في النهاية، بالعمل على استدخال هذا العنف، وتحويله إلى منهجية تعامل بين من هم تحت الاحتلال.

ولا نقصد هنا تصوير الاحتلال وأسلوبه العنيف، على أنه السبب الوحيد أو المصدر الحصري للعنف في المجتمع الفلسطيني، ولكننا نؤكد أهمية عدم إغفاله كمسبب ومصدر رئيسي للعنف في مجتمعنا.

هناك تفضيل لإنجاب الذكور من قبل النساء والرجال على حدّ سواء في المجتمع الفلسطيني، حيث أن ٣٣,٩٪ من النساء اللواتي سبق لهن الزواج، وأنجبن ٤ ذكور، يرغبن في إنجاب المزيد من الذكور، بينما ١٥,٩٪ من النساء في الفئة ذاتها ممّن أنجبن ٤ إناث، لا يرغبن في إنجاب المزيد من الإناث، وهو ما يعني أن التمييز على أساس الجنس ما زال قائماً، ممّا يترتب عليه بدء التمييز وعدم إعطاء الأنثى قيمة متساوية مع الذكر منذ الولادة وحتى الممات، وهو ما يعكس ذاته على طبيعة علاقات القوى التي بينهم من جهة، وعلى الفرص والخيارات التي يستطيع كل منهم أن يحصل عليها من جهة أخرى، لتكون النتيجة هي أن تكون العلاقة غير المتوازنة هي العلاقة المتوقعة، و «الطبيعية» في المجتمع، مما يؤدي إلى تأسيس وتعزيز علاقات الاضطهاد والاستغلال والاستضعاف من طرف لآخر، وبذلك تتزايد إمكانية العنف والتعنيف، كما يقول فيريري: «يبدأ العنف منذ اللحظة الأولى لتأسيس أية علاقة اضطهاد،استغلال، استضعاف ..»، بالإضافة إلى ما تجده هذه العلاقات من مكان، في ظل غياب قانون وأنظمة وإجراءات، تعمل على إعادة التوازن من ناحية، ووجود الاحتلال الإسرائيلي والمبني أساساً على علاقة بطريركية، سلطوية وعنيفة من ناحية أخرى، ممّا يعزّز العلاقات غير المتوازنة.

انطلاقاً من تجربة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وبناء على خبرته المتراكمة في مجال العمل على قضايا العنف الأسري، فإنه بات مدركاً أن حماية المرأة من العنف بمثابة حماية للأسرة والمجتمع، وذلك تتويجاً لما ترسّخ لديه من قناعات، بالانعكاس الإيجابي لحماية المرأة على التنمية والرفاه الاجتماعي لأي مجتمع.

في الحالات التي لا تتم فيها حماية المرأة، سواء كان ذلك لغياب القانون، أو لغياب المساواة الاجتماعية، أو لوجود ثقافة بطريركية سلطوية تميز بين الجنسين، فإن المجتمع يكون عبارة عن سجن آسر لقدرات نصفه الآخر، وإمكانياته، وأرواحه.

يأتي هذا التقرير بهدف الوصول إلى تعريف مفهوم الحماية لدى النساء. ويهدف التقرير أيضاً إلى معرفة طبيعة شبكة الحماية الموجودة في مجتمعنا، علاوة على معرفة فيما إذا ما كانت هناك أطر حماية أخرى يمكن إضافتها للأطر المعروفة لدينا.

في إطار سعيها لتغيير علاقات القوى التي تفرز العنف ضد الأضعف، فإن الحركات النسوية، والمؤسسات الحقوقية والنسوية في العالم، عملت على كشف ظاهرة العنف، ورصدها وتعميمها أملاً في معالجة المشكلة، والقضاء على العنف الأسري والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، والضغط على صانعي القرار، حيث تم إنكار هذه الظاهرة في بادئ الأمر، ولكن وبتواصل العمل والنضال، أصبحت الظاهرة معروفة، وعلنية، ومعترف بها.

تكمن أهمية التقرير، في كونه الوثيقة الأولى التي تطرح مفهوماً للحماية، ينطلق من وجهة نظر النساء أنفسهن. فعند استعراض الأدبيات المحلية والإقليمية والدولية نجدها، بشكل عام، تتحدث عن مفهوم الحماية من وجهة نظر المؤسسات العاملة في هذا المجال، الحكومية منها وغير الحكومية، حيث شاب تلك الأدبيات تغييب لصوت المرأة، وهو ما تلافاه هذا التقرير. وممّا لا شك فيه أننا، وبطرحنا هذا المفهوم على النساء أنفسهن، لبناء تعريف له من وجهة نظرهن، فإننا نفتح المجال للتفكير بالآليات المطروحة للتصدي لظاهرة العنف ومدى نجاعتها، وهو ما يزيد من اعتقادنا، بأن هذا التقرير، يشكل مساهمة جديدة وجادة في موضوع الحماية والعنف الأسري. نتطلع لأن يكون هذا التقرير عاملا يمكننّا من التقدم خطوة للأمام في موضوع العنف ضد المرأة، حيث أنه يتم حالياً طرح قضية العنف الأسري، بمعزل عن علاقتها بمفهوم الحماية. إلا أننا نعتقد بوجوب طرح قضية العنف الأسري بعلاقتها وإرتباطها بمفهوم الحماية، فنحن نرى أنه ومن خلال فحص مصادر الحماية، والتدقيق فيها وفهمنا لها، فإننا نكون قد بدأنا فعليا في السير على طريق إيجاد الحلول لمشكلة العنف الأسري، والعنف ضد المرأة، والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، إذ أنه كلما عملنا على تقوية الحماية وتعزيزها، كلما أرسينا الأسس للوقاية والعلاج من العنف.

في أجواء الاحتفال بأسبوع مناهضة العنف ضد المرأة

اتفاقية «سيداو» مرحلة متقدمة في نضال المرأة لتحقيق المساواة

شكلت إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩، محطة هامة ومتقدمة في نضال المرأة العالمي، من أجل القضاء على التمييز والاضطهاد القائم ضدها وعلى مختلف المستويات، وفي شتى المجالات. وقد جاءت الإتفاقية لتعكس ثمار نضال الحركة النسوية على امتداد أكثر من قرن من الزمان، وهي تعتبر أول وثيقة على المستوى الدولي، تتناول قضايا المرأة بهذا التفصيل والعمق والشمولية، وتدعو إلى مساواتها التامة بالرجل.

عبرت الإتفاقية في حينه عن تنامي الوعي، سواء وعي النساء أنفسهن أو وعي المجتمع بشكل عام، بأهمية مساواة المرأة بالرجل، ووقف كافة أشكال التمييز ضدها. وقد جاءت الإتفاقية في سياق اعتراف عالمي بحقيقة التمييز والاضطهاد وأهمية المساواة. من منطلق حرص مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وعمله الدائم على مدى سنوات، من أجل قضايا المرأة بشكل عام، والسعي لمساواتها بالرجل بشكل خاص، فقد عقد المركز دورة تدريبية حول إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، واستمرت لمدة ثلاثة أيام، في الثلث الأول من شهر تشرين ثاني الحالي، وشاركت فيها ٢٠ من الناشطات النسويات والحقوقيات والباحثات الميدانيات، في عدد من المؤسسات النسوية في مختلف مناطق الضفة الغربية. وهدفت الدورة التدريبية، إلى توعية المشاركات حول مضامين الإتفاقية، ومدى موائمة أو عدم موائمة القوانين المعمول بها في فلسطين، وخاصة قانوني الأحوال الشخصية وقانون العقوبات الفلسطينيين مع مضامين الإتفاقية، ومسؤولية إسرائيل كدولة محتلة تجاه النساء الفلسطينيات بموجب الاتفاقية. وكذلك تدريب المشاركات على آليات كتابة التقارير إلى اللجان المختلفة في الأمم المتحدة، وخاصة إلى لجنة «سيداو»، وآليات المناصرة على الصعيد الدولي، من أجل مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق النساء الفلسطينيات.

تغيير الواقع يحتاج إلى العمل

يتضح أن التغيير لا يمكن أن يحدث إلا من خلال العمل. إلغاء واقع التمييز والإجحاف بحق النساء، يحتاج إلى حشد الجهود وتعبئة طاقات النساء، وكل من يؤمن بقضايا المرأة من أجل تغيير الواقع. وبالنسبة للمعاهدات والإتفاقيات الدولية، فإنه وإن كان الوضع صعباً في هذا المجال، إلا أن ذلك لا يمكن أن يعفي من المسؤولية. حيث يقول المثل الصيني: «إن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة». وإذا افترضنا أن تحقيق المساواة والعدالة هي مسيرة الألف ميل، فإنه علينا أن نبدأ بالخطوة الأولى. ولذا فقد جاءت فكرة تدريب مجموعة من القيادات النسوية حول مضامين ونصوص اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، وكذلك التدريب على آليات عمل لجنة الأمم المتحدة المكلفة بمتابعة تنفيذ إتفاقية «سيداو».

محاور التدريب الرئيسية

حنان أبو غوش من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومدربة في الدورة، أشارت إلى أن هناك أهمية لتوعية وتدريب القيادات النسوية، حول إتفاقية «سيداو» وعلاقتها بوضع النساء الفلسطينيات، وآليات تطبيق الإتفاقية. وذكرت أبو غوش بأن إسرائيل تتحمل مسؤولية أمام المجتمع الدولي، فيما يتعلق بحماية وتوفير المساواة للنساء الفلسطينيات، وتمتعهن بكافة الحقوق التي ضمنتها لهن المواثيق الدولية، ومن ضمنها اتفاقية «سيداو». أما المحامية لينا عبد الهادي، التي شاركت في الدورة كمدربة، فقد ركزت على القوانين الفلسطينية وإتفاقية «سيداو»، وخاصة قانوني العقوبات والأحوال الشخصية، باعتبارهما من أكثر القوانين التي لها علاقة مباشرة بعدد من الأمور التي تتعلق بالمرأة. محاور التدريب هنا أشارت إلى أن فلسطين ليست دولة مستقلة بعد، إلا أنه بالرغم من ذلك، فقد صادقت السلطة الوطنية الفلسطينية على الإتفاقية، وبهذا فقد أخذت على عاتقها مسؤولية تطبيق بنودها، من ناحية توفير المساواة للنساء الفلسطينيات، والسعي لإزالة العقبات أمام تحقيق تلك المساواة. هناء روتب روكس، المتخصصة في القانون الدولي الإنساني، والمدربة في الدورة، سلطت الضوء على إمكانيات الضغط التي يمكن توفيرها من خلال الاتفاقية، للتأثير على إسرائيل، لوقف انتهاكاتها لحقوق النساء الفلسطينيات، ووضعها أمام مسؤولية دولية في توفير المساواة والأمن الإنساني لهن. تشير حنان أبو غوش من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، إلى أن لجنة «سيداو» التابعة للأمم المتحدة، تناقش تقارير الدول المختلفة الموقعة عليها كل أربع سنوات، وتستمع إلى تقارير من هذه الدول، حول وضع النساء خلال السنوات الأربع. في وضعنا الفلسطيني، وبسبب رفض إسرائيل المستمر تقديم تقارير عن أوضاع النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال، وعدم وجود دولة فلسطينية، فإن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، هي التي تقوم بتقديم تقرير بديل حول مجمل وضع النساء الفلسطينيات. ولذلك فقد بادر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، إلى التحضير لإعداد التقرير خلال العام ٢٠١٠، وعقد لهذا الغرض ثلاث ورشات عمل مركزية في مناطق الخليل، رام الله ونابلس. وشاركت فيها القيادات والناشطات النسويات، بهدف بلورة المعالم والأولويات التي تضمنها التقرير، الذي تم تقديمه إلى لجنة «سيداو»، خلال اجتماعها الذي كان عقد في نيويورك خلال آب من هذا العام. وقام فعلاً وفد من مركز المرأة بتقديم تقرير أولي إلى اللجنة، واستمعت اللجنة إلى ملاحظات وتوصيات الوفد، التي أخذتها اللجنة بعين الاهتمام والاعتبار. واستكمل المركز خطواته من أجل تحديث التقرير، تمهيداً لتقديمه بصورته النهائية إلى لجنة «سيداو» في اجتماعها المقبل خلال كانون ثاني ٢٠١١، علماً أن هذا الاجتماع، سيخصص لمساءلة مجموعة من الدول، ومن بينها إسرائيل. ومن هنا تأتي أهمية الدورة التدريبية، من ناحية مساهمة القيادات والناشطات النسويات في تحديث التقرير وبلورته بصورته النهائية.

وتعتقد سلوى دعيبس من وحدة التوثيق والمناصرة في مركز المرأة، أن هناك أهمية لذلك، حيث أن التقرير يتضمن مساءلة ممثلي إسرائيل في الأمم المتحدة، حول انتهاكاتها المختلفة لحقوق النساء الفلسطينيات. وأشارت دعيبس، إلى أن مركز المرأة يقوم حالياً بالعمل على توثيق هذه الانتهاكات، من خلال مجموعة من الباحثات الميدانيات، وسوف يتضمن التقرير أبرز الاستخلاصات التي تم جمعها من الرصد والتوثيق. أكدت المشاركات أن هناك أهمية للتدريب حول اتفاقية «سيداو»، حيث أشارت انشراح جرادات، باحثة ميدانية في مجال توثيق الانتهاكات لحقوق النساء، إلى أن الدورة ساعدتها في ربط عملها في توثيق الانتهاكات بالبنود المختلفة للإتفاقية، كما ساعدتها أيضاً على رؤية أعمق وأوسع للقوانين الفلسطينية، أو مشاريع القوانين، وفحص مدى ملاءمتها لنصوص الإتفاقية.

الباحثة الميدانية في مركز المرأة وعضوة هيئة إدارية في جمعية العمل النسوي، نهاية الشحاتيت، أشارت إلى أنها مهتمة كإمرأة باتفاقية «سيداو»، فضلاً عن أهميتها في مجال عملها، وخاصة في اطلاعها على التشريعات والقوانين وعلاقتها بوضع ومكانة المرأة في المجتمع. وأكدت أن الدورة ساهمت في توسيع علاقاتها بالناشطات النسويات في المناطق المختلفة. ونوهت علا الجولاني الباحثة الميدانية، إلى أن مشاركة فئات مختلفة من النساء في الدورة كالمحاميات، الباحثات، الممرضات والعاملات الاجتماعيات ساهم في توسيع عملية تبادل الخبرات بين المشاركات، وتعزيز تجربة الحركة النسوية. أمل الجعبة، منسقة مركز المرأة في الخليل، رأت أن استمرار التوعية والتدريب للناشطات النسويات حول اتفاقية «سيداو»، يلعب دوراً مهماً في عملية نقل الخبرة والمعرفة وتجربة الحركة النسوية العالمية والفلسطينية، إلى الأجيال المختلفة من النساء، وهو ما يترك أثراً ايجابياً على استمرار النضال من أجل تعزيز مكانة المرأة في المجتمع. وأشارت الجعبة إلى أنه يمكن للنساء الاستفادة من نصوص إتفاقية «سيداو»، من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات المختلفة لحقوق النساء، وتقديم الشكاوى الجماعية والفردية إلى لجنة الأمم المتحدة، المكلفة بمتابعة تنفيذ الاتفاقية. مها أبو دية، مديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، قالت إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية كاملة، عن توفير الحماية والأمن والسلم للنساء الفلسطينيات، وتحقيق العدالة والمساواة لهن، عبر العمل والتأثير على مختلف المستويات، من أجل وقف أية انتهاكات لحقوق النساء أولاً، وثانياً توفير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تكفل لهن العيش في بيئة آمنة، وتتيح للنساء تطوير دورهن وتعزيز مكانتهن، وتحقيق العدالة والمساواة.

طاقم شؤون المرأة وتدريب طلبة كليات الإعلام على الجندر

«زملاء إلا خمس دقائق»

لا واثقة في اليوم الاول.. ونعم بخجل في اليوم الثاني

صالح مشارقة

تماماً كما هو متوقع، الجميع يعلن أنه صديق لقضايا المرأة، وأنه ضد التمييز ضدهن، وضد أشكال التحيز السياسي والاقتصادي والاجتماعي للرجل، هذا هو الانطباع السائد فلسطينياً، والذي كنت تناولته في بحث جامعي مع معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت، وأشرفت عليه الدكتورة إصلاح جاد وأوصت بنشره، وتوصلت آنذاك (آذار ٢٠١٠)، إلى إن الواقع عكس ذلك. وأنه لا يمثل هذا الانطباع، وأن الممارسة الصحفية الفلسطينية في قضايا المرأة، أثبتت ان مقولة الصداقة بين الصحفيين وقضايا المرأة، ينقصها تدعيم مفاهيم نسوية واجتماعية كثيرة، بالإمكان أن تكون مستبطنة في عقول الصحفيين، وممثلة في تغطياتهم، بحيث تكرس فعلاً تراكمياً في تطوير قضايا المرأة، وتجعل من الإعلام الفلسطيني مساحة دفع جديدة، للوصول إلى أوضاع أفضل للنساء. مع طلبة كليات الإعلام، الدرس مختلف كلياً، الزملاء إلا خمس دقائق صريحون، إلى درجة رفض مفاهيم لا تروقهم، مندفعون لقول لا كبيرة للمدرب في اليوم الاول، حول وجود تمييز ضد النساء الفلسطينيات، انفعالاتهم لا تعرف الإدارة، ومستعدون لمداخلة تقول أن الجندر فكر غربي، يريد تفتيت الأسرة الفلسطينية، صفاء حياة أسرهم تمنعهم من الاقتناع أن هناك اضطهاد وتمييز وعنف، قد يحث في أي أسرة غربية أو شرقية أو لاتينية.

إحدى الطالبات ألقت خطبة عصماء علي، انتقدت فيها «النوع الاجتماعي»، وأنه مفهوم غير وطني، وأن النساء والرجال الفلسطينيين أطيب من أن نمزقهم بأدوار واحتياجات وواجبات وفوارق. والآخرون غير الرافضين لفكرة النوع الاجتماعي، ظلوا صامتين، ويبدو أنهم كانوا خائفين من المواجهة مع غالبية زملائهم، الذين تداخلوا في الموضوع بوجهات نظر دينية ووطنية مقدسة، لن يكون بمقدور صحفي رجل «يدعي» أنه معنيٌ بقضايا المرأة الفلسطينية، القدرة على مواجهتها.

ضحكوا عندما قلنا أن المرأة تعمل أكثر من الرجل. وأن هناك شيء اسمه عمل غير محسوب للنساء، وأنه بالإمكان احتساب غسيل الملابس والأطباق وتربية الأطفال والعناية بالحماة أو والد الزوج المسن، ضمن قوة العمل أو قيمة قوة العمل، أو أن رعاية زراعات الأسرة قد ندخلها في الدخل القومي.

ضجروا من مدارس الفكر النسوي العالمي، ونقد المدرب للمدارس أضاف لهم تشتتاً... فكرة بناء معنىً فلسطيني للجندر، وربما اقتراح مصطلح رديف أو منافس، لم تكن حلاً، هم يريدون علماً جاهزاً، وغير متنازع عليه، ولا يحمل أي تناقض... نبشوا في المآسي الفلسطينية، قالوا إن العمال في إسرائيل أحق بالتركيز عليهم من التركيز على النساء «المستريحات في المنازل».

لا إحصائيات لديهم ولا معلومات، عندما يناقشون يستخدمون اللغة السائدة، اللغة الفلسطينية الواثقة أن الأمور على ما يرام، وأن الجميع يسعى للتغيير والتعبير، لكن أحداً لم يصل إلى أساليب ممارسة الرأي أو حتى صناعة الرأي العام حول القضايا الاجتماعية. فكرتهم عن الإعلام أنهم ينقلون الحقائق أو الأحداث، وأنهم تعلموا في الجامعة أهمية قصوى للحياد في نقل التغطية. وأن التدخل في التغطيات شغل كتاب الأعمدة أو السياسيين وليس عملهم هم الصحفيون.

بعضهم حاول اللعب باللغة، وقال إن النساء المضطهدات كسولات، ولا يطالبن بحقوقهن، وأن الفتاة القوية والتي تقوم بكل ما عليها من واجبات و»دراستها ممتازة»، قادرة على تحصيل حقوقها بدون الاستعانة بالرجل، ودون الحاجة إلى الجندر (احدى الطالبات قالت ذلك متهكمة). الطالبات والطلاب لم يتم انتقائهم للتدريب بناء على مواقفهم من قضايا النوع الاجتماعي، وغالبيتهم لم يدرسوا مساقاً في الموضوع، هم دخلوا دورة تدريبية بناء على طلب الأساتذة، وكان بإمكانهم التحدث بحرية شديدة ضد التدريب، وإطلاق مفردات شعبوية، وتداولوا همسات إزدرت بالموضوع، ولكن في العلن، الكل كان ممتثلاً للتدريب والحصول على شهادة. والتعاون مع المدرب (فكرة الأولاد والبنات الشطار). إنهم يعتقدون أنهم يعرفون، يعرفون إلى درجة أنهم قد يتحدثون، وتمر في أحاديثهم كلمات لا يعرفون معناها، مليئون بالثقة، وبعضهم يعمل في برامج إذاعية وتلفزيونية، ويعتقد أن برامجهم هي في منتهى الاحتراف والعلم. وغالبيتهم في العام الدراسي الأخير.

فكرتهم عن أنفسهم وعن تخصصهم الجامعي، تشير إلى أنهم يشعرون بتميز عن طلبة باقي التخصصات، متحررون وقادرون على الثرثرة والإضافة والحذف والمواجهات الكلامية. مختلفون عن محيطهم، لأنهم «صحفيون» في مهنة تحظى بالتميز في الأراضي الفلسطينية.

في مواجهة البراءة

كنا أنا وفداء البرغوثي ولبنى الاشقر وأمل جمعة، قد تواصلنا كثيراً حول إعداد برنامج ومادة التدريب، الزميلات كان لهن خبرة أكثر مني، أنا تم اختياري لاحقاً لهذا الحقل. لكن ماذا أفعل أو نفعل معاً لمواجهة براءة الزملاء إلا خمس دقائق.

كان لا بد من أجندة غير أجندة البرنامج ومواد الدورة، أجندة تضعهم في مواجهة أنفسهم، بالأسئلة والتوقفات ومحاولة حذف الإدعاء بالكمال والإنبهار باللغة. والعودة إلى المعلومات الإحصائية الصحيحة، وإدارة العواطف والإنفعالات بخصوص الأم والأخت والزميلة والزوجة ونساء فلسطين، وعدم المضي في صمت عام عن حقوق النساء، تحت عناوين وشعارات أن حال النساء الفلسطينيات أحسن من النساء في الدول العربية (إحنا أحسن من غيرنا يا أستاذ).

وكان لا بد من دفعهم للتوافق بأن المهارات التدريبية ليست تجنيداً للنوع الاجتماعي، وأن موضوع التدريب هو إضافة مفاهيم سيستخدمونها في عملهم المستقبلي. كان لا بد من الاستعانة بمحاضرة نظرية تماماً عن الموضوع، لأن كل ما في ذهنهم، هو برنامج ممول من الغرب، وأن النسوية حقل بعيد عنهم كإعلاميين. وعن مجتمعهم ومعارفه ونشاطاته الفكرية. وإطلاعهم على إنتاج أكاديمي إنساني وعلمي كبير موجود في المكتبات وعلى الإنترنت، اسمه الفكر النسوي، الذي أحدث تحولات في العالم، وفيه الكثير مما قد يمتعهم بالمعنى المعرفي والتعليمي. والأمر ليس بعيداً عنهم فالنسوية الاشتراكية والليبرالية والراديكالية، ونسوية ما بعد الحداثة والمدارس الأخرى، هي مدارس فكرية تشبة مدارس ونظريات الإعلام، المتخمين بها في دراستهم الجامعية. وأن المسألة معلومات جديدة وليس لتجند أحداً منهم. وأن المطلوب اشتقاق معنىً فلسطينياً للجندر، ومحاولة الوصول إلى نسوية فلسطينية ذكية ومقبولة، فيها خصوصيتنا وثقافتنا وأديانا وإبداعاتنا، وتعنى بشؤون تطورنا الاجتماعي، وتحررنا من عقد الأخذ عن الآخر. وأكثر من ذلك تم توجيههم إلى مراجعة تاريخية لفكرة صراع الحضارات المشينة، وإننا كعرب كنا ذات تاريخ أصحاب حضارة، وكان الناس يأخذون عنا، لكن التاريخ يتغير وتذهب الحضارة لآخرين، وأن الحضارة فعل إنساني ليست حكراً على غرب ولا شرق، وأنها تنتقل بين جغرافيات العالم، وأن من كان خارجها لا يعني أنه جاهل، وأن النساء حتى في قلب الحضارات البازغة (الغرب) قد يكن تحت التمييز والإضطهاد.

سحر اسمه تمرين الـ ٢٤ ساعة

وحول العمل غير المرئي للنساء، وغير المحسوب في العمليات الاقتصادية، كان تدريب احتساب وقت مهمات المرأة والرجل، وأثرها على أدوار وحقوق وواجبات الإثنين، كان الاحتساب مفاجئاً للطلبة، فهم لأول مرة يتوقفون عند هكذا تفاصيل.

وكان للإحصاءات وقع آخر على الطلبة الذين ظهر أنهم لا يفتحون على موقع الجهاز المركزي للإحصاء، إلا في مناسبات قليلة. ومعطيات التعليم والصحة والتشغيل ونسبة المشاركة في القوى العاملة أحبطت التحليلات التقليدية والثقافة السماعية للطلاب.

الكشف عن أخطاء الصحافة المحلية، كان هاماً بالنسبة لي. كي يقف الطلبة في موقع التحكيم تجاه واقع صحفي، وتجاه رؤيتهم لأنفسهم وموقفهم من قضايا المرأة... كانوا جميعهم أسسوا للغة مرتاحة تماماً، تقول أن الواقع الفلسطيني لا يميز ولا يغيب النساء، ولا يهمش أمهات وأخوات وزميلات.

ومن بحثي الجامعي، عرضت للطلبة خبراً نشر في صحيفة محلية، حول حفل نظمته نقابة طبية مرموقة في الثامن آذار، المتحدثون فيه رجال فقط، والمكرمون رجال فقط، والصورة فيها ثلاثة رجال، هم المفتي والمطران والنقيب. (ضحكوا على الخبر، وسكتوا عن رأي بدأ يتصاعد في التدريب، حول العماء الجندري او التعامي عن النساء، رغم بهرجة المقولات الاجتماعية الفلسطينية عن حقوق المرأة).

تحليل الخطاب

وكان لا بد من تعليمهم التحليل والنقد، وليس مهارات بنيوية عن حقل إعلام يتراكم ويكبر دون وقفات تحليل. كيف نشاكس النص الثابت، كيف نتحرى الناقص، الذي كان كان بالإمكان أن يفتح نافذة جديدة، نعيش تحت خطابات معمرة منذ عقود، خطابات ومؤسسات أنتجت «المرأة مصنع الرجال، المرأة حارسة النار، المرأة هي زوجة المناضل والأسير والجريح...». لكن هل هن منصفات؟ هل حصلن على معادل حقيقي لهذه الأوصاف التبجيلية.. لماذا لم ينجحن إذن في الانتخابات التشريعية والبلدية، لماذا نضطر كفلسطينيين لوضع كوتا لضمان تمثيل النساء في صناعة القرار، وتوفير فرصة حرة لمشاركتهن، لماذا نعطيهن خطاباً رناناً ونحرمهن في لحظة توزيع المنافع والمصادر الاقتصادية والسياسية.

التدريب هنا انصب على تحليل تغطية إخبارية تتكرر سنوياً في الصحف المحلية، لبيانات الفعاليات الفلسطينية في الثامن آذار، ويظهر التدريب «الخطاب الرنان والشعارات البراقة والمكررة منذ عقود، التي تمتدح المرأة، ولحظة التحليل هنا مع الطلبة حول الواقع الرقمي والملاحظة المجردة عن وجود النساء في الحياة العامة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

جملة من المفاهيم

كان لا بد من تعريض الطلاب لجملة من المفاهيم، وعدم تركهم ينظرون إلى المدرب، بل بكتابة هذه المفاهيم وتحديداتها وصياغة تعريفاتها بشكل «مدرسي» تماماً، لأنها ستكون معهم في حياتهم العملية، وكان عنوان هذا النوع من التدريب: حتى لا نقع في الأخطاء الصحفية الساذجة. حيث قرأوا خبراً مغلوطاً يتحدث عن (ورشة حول قانون النساء)، وازدرينا معاً بالصحفي ووسيلة الإعلام التي نشرت الخبر. حيث لا قانون اسمه قانون النساء إلا في أخطاء بعض الصحفيين والمؤسسات الإعلامية. المفاهيم كانت إما حول تاريخ النسوية (الاشتراكية والليبرالية والراديكالية بشكل أساسي، ونسويات ما بعد الحداثة والعالم الثالث، والنسوية السوداء والنسوية البيئية. وتحديد نقاط قوة وضعف كل مدرسة وطرق تطورها والمراحل النقدية التي مرت بها. ومفاهيم أخرى نسوية عامة حول «النوع الاجتماعي، الأدوار، الفوارق، تقسيم العمل على أساس الجنس، البطريركية، التحيز، عائلة ترأسها امرأة، عمل النساء غير المرئي، الاحتياجات العملية، الاحتياجات الاستراتيجية، التمكين».

وكان التعريج دائماً في المدارس النسوية على نقد المدارس، لفتح فرصة لقيام معنىً نريده نحن، يناسب ما أراده المدرب والطلاب معا: « معنىً محلياً «للنسوية أو لفكر النوع الاجتماعي».

كتابة مختلفة

تم تعريض المتدربين لتجربتين كتابيتين، الأولى للكاتبة سلام حمدان، تحت عنوان هو المثل الشعبي «موت وليتك من طيابة نيتك»، وهنا انفتح الحديث عن الثقافة الشعبية، التي تشكل جزءاً كبيراً من ثقافتنا اليومية، والتي تحمل في جزء كبير منها هذه الثقافة التمييزية ضد النساء، وتحديداً في الأمثال الشعبية. والكتابة الثانية للزميلة لبنى الأشقر، حول تفضيل المواليد الذكور على الإناث. والتي فتحت نقاشاً واعترافات من المتدربين حول قصص يعيشونها عن أزمات عائلية تقوم على هذا التفضيل. وهنا تم فتح المساحة الكافية للمتدربين ليقولوا رأيهم في تمييز هم غير قادرين على إنكاره، وكانت مساهمة المتدربات أشد حضوراً وأكثر انفعالاً، على عكس الصمت في بدايات التدريب.

الخروج بالنوع الاجتماعي من المرأة فقط إلى الرجل والمرأة معاً، تم عرض فيلم وثائقي من انتاج طلبة إعلام من جامعة النجاح الوطنية في إحدى السنوات، والفيلم عن أم أرملة لديها ولد وأربع بنات، الابن هنا مدخن وغير مسؤول ويعود متأخراً في الليل، قاسي أحياناً مع أخواته، يقضي وقته مع أصدقاءه في البلياردو ولعب الورق في المقهى. لكنه في الفيلم يعترف بضيقه من حياته ورغبته في التغيير وحبه وانتمائه لأمه وأخواته، وعدم رضاه عن ظروفه.

كان السؤال للمتدربين حول زوايا تناول الصحفيين للواقع المتمثل في الفيلم: عن ماذا ستكتبون، عن امرأة ترأس أسرة، عن الابن الذي تشكله ظروف خارج إرادته، عن الأخوات الملتزمات في المنزل، عن ثقافة المقهى الشبابي،.... هل الفرد هو من انتاج نفسه أم أن الظروف الاجتماعية تقترح له أدواراً يقوم بها بلا إرادة...

فيلم وثائقي عن النساء الرياديات والتمكين الذاتي

تم عرض فيلم من إخراج الزميل عمر نزال، يروي ثلاث قصص لنساء رياديات في مشاريع اقتصادية، الأولى تم تسميتها امبراطورية أم رامي في بلدة يعبد في جنين، التي أصبحت تملك رأسمال ونسبة في محطة وقود، وتشغل رجالاً لديها رغم أنها سيدة عادية لا تعرف ثقافة النسوية والجندر. والثانية عن موظفة في رام الله لديها مشروع تربية طيور في المنزل وبيعها والانفاق على عائلتها، والثالثة عن امرأة في ريف بيت لحم نجحت في مشروع منزلي بتربية الأغنام وزراعات أولية في بركس لدى أسرتها، حتى تمكنت من توفير احتياجات أسرتها.

اليوم الثاني في التدريب كان أكثر هدوءاً وأكثر أمناً في نبش المفاهيم، ومحاولة تحصيل معلومات جديدة، وانتهاء التدريب كان يحمل صوراً مختلفة، إشارات كثيرة بالاختلاف، وإعتراف بأهمية المفاهيم، ولا تعليقات بريئة حول التخصص، ومداخلات محكومة بالمعلومات، وحساسية جديدة حول قضايا المرأة في أي حقل.

المفاجاة كانت في حفل الختام، الذي برزت فيه أصوات ونداءات طالبت بتدريس قضايا النوع الاجتماعي ضمن مساقات كليات الاعلام، ودعوة طاقم شؤون المرأة إلى تأسيس منتدى أو مؤتمر سنوي لطلبة الإعلام حول قضايا النوع الاجتماعي، وتوصيات أخرى حول عالم الطلاب الجامعي ومستقبلهم، كانت ترتبط بصورة أو باخرى بقضايا النوع. بقي أن أقول إنني فرحت كثيراً بتعرفي على «الزملاء القادمين إلى نار مهنة الصحافة» وإنني أنتظر بشغف أن أراهم زميلات وزملاء، مشاكسين وأشقياء، وعصاميين ومنتجين، وربما يأتي يوم أذهب لأتعلم منهم شيئاً، وهو يوم لا بد قادم.

محدودية المعلومات و «تابو» التناول والحل في خانة العجز

محمود الفطافطة

أشارت دراسة جديدة، إلى أن ظاهرة التحرش الجنسي بالمرأة في أماكن العمل، منتشرة في كافة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن ضمنها المجتمع الفلسطيني، في ظل تفاوت واضح في نسبة انتشار هذه الظاهرة، ومدى الاهتمام وتسليط الضوء عليها.

وبينت الدراسة المعنونة بـ» التحرش الجنسي في الوظيفة العامة كشكل من أشكال الفساد»، أعدتها الباحثة نائلة رازم، لصالح الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ونشرت نتائجها مؤخراً، أنه يمكن الاستنتاج، رغم عدم توفر المسوحات الإحصائية الدالة، في ضوء الدراسة والمقابلات التي أجريت على وجود هذه الظاهرة، وانتشارها في المجتمع الفلسطيني في أماكن العمل، سواء في القطاع العام أو الخاص أو الأهلي، مع إدراك توفر إمكانيات انتشار الظاهرة في القطاع الخاص بشكل أوسع من القطاع العام والأهلي، وذلك مرده للصلاحيات الواسعة الممنوحة لرب العمل في هذا القطاع، أكثر مما عليه الحال في القطاع العام والأهلي، الأمر الذي يتيح المجال أمام رب العمل لاستغلال هذه الصلاحيات، لارتكاب بعض التجاوزات تجاه المرأة العاملة، والتي يأتي من ضمنها التحرش الجنسي.

أين القوانين؟!

وعلى صعيد القوانين السارية في الأراضي الفلسطينية، فيلاحظ (وفق الباحثة) غياب قوانين تتناول هذه الظاهرة بشكل مباشر، لا سيما قانون العقوبات الأردني لعام ١٩٦٠، الذي من المفترض أن يعالج هذه الظاهرة، فقد خلت نصوصه من أي تطرق للتحرش الجنسي، وبات قانوناً قديماً لا يواكب التغيرات المجتمعية، وهو ما يسري كذلك على قوانين سارية مثل قانوني العمل والخدمة المدنية، الذين خلت نصوصهما من أية إشارة لظاهرة التحرش الجنسي في أماكن العمل. وتنوه الباحثة رازم، إلى أنه يمكن اعتبار ما جاء في مشروع قانون العقوبات المقترح لعام ٢٠١٠، فيما يتعلق بالتحرش الجنسي، خطوة هامة على هذا الصعيد في حال إقراره.

غياب السياسات

وفيما يتعلق بالسياسات والخطط، فقد ذكرت الدراسة أنه يلاحظ غياب أي تطرق مباشر لظاهرة التحرش الجنسي بشكل عام، أو في أماكن العمل، في الاستراتيجيات أو الخطط الوطنية، وأن مجمل ما تم تناوله في هذا المضمار، ركز على ظاهرة العنف ضد المرأة، دون أية إشارة مباشرة لظاهرة التحرش الجنسي ضد المرأة، سيما في أماكن العمل، وفي المرات القليلة التي تم التطرق فيها للظاهرة، بقيت في إطار الجهود غير المكتملة، وافتقدت لأية برامج أو آليات عملية لمواجهتها، إما لعدم توفر الإدراك والإرادة الكافية لتسليط الضوء على مخاطر هذه الظاهرة، أو لعدم توفر التمويل لدعم هذه البرامج والخطط، كما يلاحظ غياب وجود آليات واضحة تنظم آلية تقديم ومتابعة الشكاوى والملاحقة القانونية لضحايا التحرش الجنسي في أماكن العمل.

تهميش المؤسسات

وبشأن المؤسسات، فقد دلت المقابلات على وجود هذه الظاهرة، مع غياب وجود دراسات متخصصة أو مسوحات إحصائية، رسمية أو أهلية، تتناول مدى انتشار هذه الظاهرة في المؤسسات العامة، ورغم إضطلاع جهاز الإحصاء المركزي بمهمة إجراء دراسات ومسوحات إحصائية، حول قضايا تتعلق بالمرأة العاملة، فإنه بالمقابل يلاحظ عدم وجود دراسات متخصصة ومسوحات إحصائية حول انتشار الظاهرة، خاصة وأن الجهاز أجرى مسح حول العنف الأسري عام ٢٠٠٥، في حين لم يجر إحصائيات أو مسوحات تتعلق بالتحرش الجنسي في أماكن العمل. ومناقشة الموضوع، وعرض حالاته، ودراسته واستخراج إحصائيات بالخصوص. إضافة إلى عدم تسليط الضوء بالقدر الكافي على ظاهرة التحرش الجنسي ضمن الآلية الرئيسية للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية، وهي وزارة شؤون المرأة. كما لوحظ بعدم التضمين المباشر والصريح لقضايا التحرش الجنسي كمجال من مجالات عمل المؤسسات المعنية بالرقابة والمحاسبة ومواجهة الفساد.

وتؤكد الباحثة في دراستها، أنه مما لا شك فيه، أن غياب الاهتمام الرسمي والوعي المجتمعي، والإطار القانوني الرادع لمواجهة ظاهرة التحرش الجنسي في أماكن العمل، قد أدى إلى تجنب معظم الضحايا تقديم الشكاوى والبلاغات عن تعرضهن لمثل هذه الاعتداءات، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تفاقم الظاهرة وحجم انتشارها وانعكاساتها السلبية على المجتمع.

آن الأوان

وتضيف الباحثة: «آن الأوان لضرورة الخروج من حالة الصمت إلى العلن، لإخراج هذه الظاهرة إلى السطح، وتناول واقع هذه ظاهرة، وحجم انتشارها، وآثارها على المرأة والوظيفة والمجتمع، وسبل مواجهتها، مع الخروج من نمطية التعامل معها، على اعتبار أنها قضية ضمن «تابو» الاجتماعي، أو المحرمات التي لا يجوز تناولها أو التحدث عنها، والتخلص من امتدادات الموروث الثقافي الداعي للتستر على هذه الظاهرة، سيما أنها بدأت تأخذ حيزاً هاماً وبشكل متزايد من الاهتمام المحلي والإقليمي، وبدأت تظهر كثير من الدراسات والمسوحات الإحصائية، التي تتناول هذه الظاهرة في كافة المجتمعات والدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، والتي من ضمنها المجتمعات العربية حتى»المحافظة» منها.

وخرجت الدراسة بجملة من التوصيات، أهمها:

- ضرورة سن قانون عصري ناجع، يعمل على زجر التحرش الجنسي، وأن يتضمن تعريف واضح ومحدد للتحرش الجنسي بأشكاله المختلفة، ووضع عقوبة رادعة للجاني، وأن تنطلق فلسفة القانون من القضاء على هذه الظاهرة.
- تضمين التحرش الجنسي بشكل واضح، في القوانين واللوائح الناظمة لعمل المؤسسات والهيئات المعنية بمتابعة قضايا الفساد.
- إعداد نظام شكاوى خاص للتعامل مع ظاهرة التحرش الجنسي ضد المرأة في أماكن العمل، يوضح للمرأة المتحرش بها آليات تقديم الشكاوى والتقاضي سواء في أماكن العمل (لجان التحقيق)، أو من خلال الشرطة والنيابة العامة والقضاء.
- العمل على تضمين عملية مكافحة التحرش الجنسي في العمل في صلب الاهتمامات والاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بالنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية في شتى المجالات والميادين، وأن تقترن هذه الخطط ببرامج وآليات تنفيذية واضحة لمواجهة هذه الظاهرة.
- إعداد برامج إعلامية وتثقيفية (وسائل الإعلام، ورشات عمل، ندوات، لقاءات، نشرات، ملصقات، إعلانات)، لتسليط الضوء على وجود هذه الظاهرة، وتوعية المجتمع بمخاطرها وانعكاساتها السلبية، وسبل مواجهتها على جميع الأصعدة.
- أن تضطلع وزارة شؤون المرأة بدورها المحوري في تسليط الضوء ومتابعة ومعالجة ظاهرة التحرش الجنسي ضد المرأة في العمل، كشكل من أشكال التمييز والعنف والفساد في خطط عملها وبرامجها التنفيذية، وضمان توفير التمويل اللازم لتنفيذ هذه البرامج.
- أن يباشر جهاز الإحصاء المركزي بإجراء مسوحات إحصائية تتناول ظاهرة التحرش الجنسي في أماكن العمل في القطاعات المختلفة، لتحديد حجم انتشار هذه الظاهرة، وأسبابها، وانعكاساتها.
- أن تبادر مؤسسات المجتمع المدني بتشكيل مجموعات ضاغطة على السلطات التنفيذية والتشريعية، لإقرار وتعديل البيئة التشريعية اللازمة للتعامل مع ظاهرة التحرش الجنسي، وتبني السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة.
- أن تعمل المؤسسات ذات الصلة بمتابعة قضايا الفساد، على تضمين متابعة ومكافحة قضايا التحرش الجنسي في العمل، ضمن نطاق عملها واختصاصها بشكل واضح ومباشر.
- أن تضطلع المنظمات النقابية بدورها في دعم ضحايا ظاهرة التحرش الجنسي في أماكن العمل، عبر توفير إجراءات الدعم والتمكين والإرشاد والمساندة القانونية، لمواجهة هذه الظاهرة.

في رسالة ماجستير بجامعة القدس

الاستغلال والتجاوزات من قبل أصحاب العمل لـ «المرأة والطفل»

رام الله- عصام الريماوي

كشفت الطالبة إكرام مير من رام الله، خلال مناقشتها لرسالة الماجستير في جامعة القدس، والتي اعدتها بعنوان «الضمانات القانونية لتشغيل النساء والأطفال في قانون العمل الفلسطيني»، عن الاستغلال والتجاوزات من قبل أصحاب العمل لـ «المرأة والطفل» دون أي رقيب أو حسيب.

وتبحث الرسالة في الضمانات الموضوعية والضمانات الإجرائية، لحماية حقوق النساء والأطفال، في حال وجود أي نزاع مع صاحب العمل.

كما تناولت الدراسة محدودية الضمانات المتعلقة بظروف العمل العادية، وضمانات ظروف العمل الإستثنائية.

وركزت الباحثة في الدراسة على الأعمال الضارة والخطيرة، التي لا يجوز تشغيل الأطفال فيها، نظراً لتأثيرها السلبي على الطفل جسدياً ونفسياً.

وقد اعتمدت على المنهج المقارن التحليلي بين نصوص ومواد قانون العمل الفلسطيني، مع قواعد قانونية في قوانين العمل العربية والأجنبية، بالإضافة إلى القواعد القانونية الدولية لحقوق الإنسان.

وتضمنت الدراسة في فصلها الأول، موضوع تعدد الضمانات التي تتعلق بعقد العمل، وهي ضمانات موضوعية أقرها (قانون العمل الفلسطيني) للمرأة العاملة والطفل العامل عند إنعقاد عقد العمل وعند إنتهائه، متى توافرت الشروط والأركان اللازمة للانعقاد وللإنتهاء. فعند انعقاد العقد، يجب أن تتوافر ضمانات تتعلق بالشروط الشخصية كالأهلية، والتراضي عند الإنعقاد. كما تبرز شروط موضوعية تتمثل بالمحل وسبب العقد. وقد تبيّن للباحثة أن مجمل الشروط الشخصية والموضوعية الواجب توافرها في عقد العمل، هي ذاتها ترد على أي عقد مدني باستثناء ما ورد غير ذلك.

أما فيما يتعلق بالضمانات الإجرائية التي ترد على إنتهاء عقد العمل، فهي إما أن تكون ضمن أسباب عامة للإنتهاء، كوفاة العاملة أو اتفاقها مع صاحب العمل على الإنهاء، أو قد تكون أسباب خاصة كالحالات التي وردت في المادة (٤٢) من قانون العمل الفلسطيني.

الضمانات الإجرائية المخولة للعاملة والطفل في حال حدوث نزاع مع رب العمل، وفيه حماية حقوق المرأة والطفل، والمتمثلة بثلاثة وسائل لحل النزاع وهي: الوسائل الرضائية عن طريق التفاوض، التحكيم، التوفيق. بالاضافة عن طريق استخدام الوسائل القسرية كالإضراب.

أما الوسيلة الثالثة: في حال لم ينجح الأطراف في حل النزاع، يحال النزاع إلى الوسائل القضائية وعرض النزاع على المحكمة.

أما الفصل الثاني من الدراسة، فقد تناولت الباحثة موضوع: محدودية الضمانات المتعلقة بظروف العمل العادية، وهي الضمانات المقررة لجميع العمال عامة دون التمييز بين رجل أو امرأة أو طفل، وهذه الضمانات إما أن تكون ذات أسس دستورية مكرسة في القانون الأساسي، مثل مبدأ عدم التمييز بين شروط وظروف العمل، أو أن تكون ذات أسس قانونية محددة في القوانين كقانون العمل، كالحق في الإجازات، والحق في الأجر، والراحة الأسبوعية وتحديد ساعات العمل اليومية.

وتناولت الباحثة في هذه الفصل، محدودية الضمانات المتعلقة بظروف العمل الإستثنائية، وسميت بذلك لأن المشرع وضع قواعد استثنائية في الباب السادس والسابع من قانون العمل الفلسطيني للفئتين الأضعف في المجتمع، وهما المرأة والطفل. وقد تبيّن للباحثة أن المشرع أراد حماية النساء والأطفال

العاملين عن طريق وضع قوانين خاصة، كتحديد الحد الأدنى لسن تشغيل الطفل، وضرورة إجراء الكشف الطبي قبل التحاقه بالعمل، وحظر تشغيله في الأعمال الضارة والخطرة على صحته، وتقليل ساعات العمل اليومي، والإجازة السنوية، أيضاً فقد حظر تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة وتشغيلها في الليل، باستثناء الحالات التي وردت في القانون، وأعطائها إجازة إضافية لوضع مولودها وهي عشرة أسابيع، وغيرها من الضمانات.

وتبيّن خلال الدراسة، أن هذه الحماية المقررة لم تكن كافية لا للطفل، ولا للمرأة، إذ نرى كثير من الاستغلال والتجاوزات من قبل أصحاب العمل لهما دون أي رقيب أو حسيب، كما أن هناك كثير من الأعمال الخطرة والضارة التي يعمل بها الطفل والمرأة في فلسطين، لم ينص عليها المشرع الفلسطيني، وكان الأجدر به لو فعل. ومن النتائج والتوصيات التي عرضتها الباحثة في جلسة المناقشة، أهمية تفعيل دور وزارة العمل، من خلال حملات الرقابة والتفتيش على العمال، وضرورة العمل على تشكيل محاكم عمالية خاصة، ودعوة المشرع الفلسطيني لتعديل بعض أحكام قانون العمل، في ما يتعلق بحقوق المرأة والطفل. هذا وقد تمت المناقشة أمام اللجنة المختصة لتقييم الدراسة، د. جهاد الكسواني رئيساً، د. علي السرطاوي أستاذ القانون المدني ممتحناً خارجياً، د. محمد خلف أستاذ القانون المدني في الجامعة ممتحناً داخلياً.

وقد أوصت اللجنة في نهاية جلسة المناقشة، بنجاح الطالبة لنيل درجة الماجستير في القانون من جامعة القدس.

تبُرسق....وتلّ

بقلم: نجاة البُكري

هما قريتان مختلفتان من حيث الرقعة الجغرافية، ومن حيث الحقبة الزمنية، قريتان مختلفتان بطابعهما الخاص، وبما بصمتاه من سطور، جعلتني أغير من فهمي للحياة، وأضفت عليها من الألوان الباردة والداكنة وما «استنسخ» من كلايهما، وما اكتسبته فطرتي ليُشكل قوسي القزحيّ دليل مسيرتي.

عام ألف وتسعمائة وثمانين، قررت التوجه نحو بلدة «تُبُرسق»، حيث انطلقت حياتي المهنية، وما ظننته استقلالية بذاتي، حتى أخوض معترك الحياة. تقع بلدة تبرسق شمال غرب تونس، وتبعد عن مسقط رأسي تونس العاصمة مائة كيلومتر، هي منطقة جبلية متوجة بالغابات، في حين يكسو القمح والخضروات سهولها، وأكثر ما راق لي في ذلك المكان، هو موقع المدرسة التي انتدبت للعمل فيها، حيث انتصبت على قمة الجبل، فيما كانت شجرات الغابة الشاسعة تزين المكان بلونها وتنعشه برائحتها لتشكل أحلى إطار. حين أذكر بلدة تبرسق، أستحضر شريطاً مليئاً بالذكريات، ومن بينها «سوق الخميس»، ذلك السوق الأسبوعي الذي يضيف الكثير للبلدة ولأهلها، ولا يمكنني إلا أن ألقبه إلا بسوق الحياة؛ فهو يدعو سكان تبُرسق إلى الخروج عن المألوف، فترى ذلك جلياً حتى في طبيعة مشيتهم، وهم ينطلقون نحو شيء مختلف للتحرر من الرتابة اليومية. تغادر ربات البيوت كل صباح خميس منازلهن مبكراً، حتى يتمكنّ من التجول في السوق قبل اكتظاظه بـ(الرِّجل الغريبة)، ويقمن باقتناء ما يلزمهن من أدوات منزلية ومستحضرات زينة، وإعطاء الخضروات ولحم الخروف وقتاً أوفر، فلكل واحدة منهن مهمة تنتظرها في البيت بعد التبضّع، وهي تحضير وجبة «الكُسكُسي» الأسبوعية، التي يتوحّد فيها أهل البلدة في ذلك اليوم من كل أسبوع، لذلك تراهنّ يتفنن في اختيار حبات الجزر والكوسا والبطاطا والفلفل الحرّ، وكل ما يلزم هذه الطبخة من خضروات طازجة لا غبار عليها؛ وأول ما يحرصن على فعله، هو التوجه إلى زاوية الجزّارين المتواجدين مع عدّتهم، حيث يتم ذبح الخراف، وتقوم كل ربّة بيت باختيار الجزء «المناسب» من الخروف، لتكون الطبخة «على أصولها»، وتضفي عليه تلك النكهة المميزة، وكلما كان الخروف صغير السن، يكون طعم اللحمة طيب كال«فستق»، فهنّ لا يغفلن أبداً عن السؤال عن مكان مرعاه، فعشبة المرعى إن كانت زعتراً أو إكليلاً أو غيرها من النباتات، ذات النكهة الزكيّة، تزيد من لذة اللّحم، ومن لذّة الطبق الذي سيُطبخ على شرفه. وحول الخضروات واللحوم ومستحضرات التجميل والأدوات المنزلية، يتراءى لك المكان وكأنه حلبة سباق، يكون فيها الفوز لتلك التي تستمتع بجولتها الصباحية، وتفوز باحتياجاتها، لتحرص على أن تكون طاولتها جاهزة مع تلك الوجبة المُلوكية، وما يرافقها من سلطة وفواكه طازجة عند الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً، موعد عودة أفراد الأسرة، سواء كان من المدرسة أو العمل. كِنت وزميلاتي المدرسات المقيمات معي، من مدللات البلدة، نحظى برضى أهالي البلدة، مما يضمن لنا حصتنا من الأكلة المميزة والشهية كل خميس، فترى مائدتنا مزينة بأطباق الكُسكُسي المرصّع بالخضروات واللحم لا بطبق واحد، بل بأطباق...!!!

تُبرسق هي تلك البلدة الجميلة في الصيف، والممتعة في الشتاء، رغم قساوة جوها، الذي كان يُضفي لخضرتها رونقاً، سواء بعد أن تغسل أمطارها الشجر الموجود، أو حين توشّحها الثلوج، لتبدو أكثر تواضعاً مما كانت عليه؛ أما صُحبة الغيوم في فصل الشتاء، ونحن في طريقنا لتلك المدرسة المعلقة، فقد كان يُعطينا ذلك الشعور الغريب المحبّب على قلوبنا بالتفرد، شعور مميّز وجميل في آن واحد، ذلك الإحساس الذي يذهب بنا إلى عالم الحلم، الذي أحسن ذات يوم الشاعر التونسي أبو القاسم الشابي، التعبير عنه في إحدى قصائده التي نحفظها منذ نعومة أظفارنا، فترانا ننسجم بحُلّة طفوليّة لننشد سوياً وبصوت خافت

خُلقت طليقاً كطيف النسيم وحرّاً كنور الضحى في سماه
تُغرد كالطير أين اندفعت وتشدو كما شاء وحي الإله

فاستراقنا لتلك اللحظات، رغم حركة تلاميذنا المرافقة لتوجّهنا، لا يزيد إلا فرحة ببداية يوم جديد .

فالمدرسة هي ذلك المبني المترامي الأطراف، والمُحاط بالغابة الشاسعة، لا لشيء، بل لكونها في الأساس هي ثكنة عسكرية من إنشاء الاستعمار الفرنسي؛ واستخدامها كمدرسة يعطيها تلك الميزة بإطارها الحر والملقى في أحضان الطبيعة الغناء. صورة تبرسق هي مجموعة الصور التي ذكرتها، ولا يمكن أن تغيب عن ذهني، لكونها كشفت لي عن جزء مهم من شخصيتي، تجاه مسؤولية لا يمكن أن أدركها إلا من خلال هذه التجربة، التي زينتها في ذهني بكل تلك التفاصيل التي نسجها خيالي، وما فرضها واقع التجربة ذاتها.

وبعد أربعة عشر سنة، غيّر «النّصيب» وجهتي نحو شرق المعمورة، لأجد نفسي برفقة أسرتي الصغيرة في قرية «تل»، تلك القرية الفلسطينية، التي تقع جنوب غرب نابلس في الضفة الغربية، حيث الجبال الصخرية القاسية، التي تغطيها بشكل غير منتظم أشجار الزيتون واللوزيات.

وصولي لقرية تلّ كان له وقع مختلف، حيث رافقتني في رحلتي إليها أحاسيس متناقضة كتناقض تلك التضاريس والمناخات، التي اعترضت طريقي على حين غرّة؛ فبلوغي فلسطين هو أمر غير عادي، ولا شك أنه أضفى علي شعوراً يشبه ذلك الذي يتملكنا حين نفوز بشيء لم نتوقع الفوز به، إلا أن الطريق المتشعبة التي عبرتها برفقة أفراد أسرتي للوصول إليها، جعلني أتذوق مرارة الابتعاد واستحالة العودة إلى حيث أمي واخوتي وأصدقائي ومكان عملي، وتربة اشتم رائحتها مع أمطار أيلول الغزيرة، «غسّالة النوادر»، ورائحة زهر ياسمين اقترن بحديقة بيتنا، وعقد كنت أصنعه لوالدتي لألمح ابتسامتها، إلا أن ذلك لم يمنعني من الإبحار في تفاصيل بوابة تلك القرية الصغيرة، رغم الضباب الذي كان يكسو معظم أرجائها، ويعانق بحياء شجراً امتد على طول طريقها المتعرجة في معظم مسافاتها.

حين ينتقل الإنسان للسكن في بلاد غير بلاده، تراه وبدون أدنى شك يتمعّن في تفاصيل مكان إقامته الجديد، ليتعرف عليه من قرب، ويبحث عن تلك التي تتشابه بتلك التي اعتاد التعايش معها، حيث نشأ وترعرع، ويسعى لإيجادها وملامستها، ليتوازن في مسار ربما عليه الكثير من الوقت ليألفه، وأول ما يهتم باقتناصه هي ملامح وانطباعات مُضيفيه، والذين سيكونون غالباً مرافقيه الدائمين، سواء عن قرب أو عن بعد.

كمقيمة زائرة حلت كغريبة ديار تلك القرية، وجدت الترحاب بي وبأفراد أسرتي من قبل معظم سكانها، سواء كانوا من أقارب الأسرة أو الجيران، أو من اللواتي حرصن على الحضور للتعرف على «كنّتهن الجديدة»، التي مرّ آنذاك على زواجها إحدى عشرة سنة!!

بعد فترة وجيزة من وصولنا، وبعد أن تراجعت موجة البرد القارس التي استقبلتنا، وحررت الثلوج شوارع القرية، حرص أفراد الأسرة على مرافقتنا في جولات ميدانية للأراضي خاصتهم، والتي من خلالها وبحكم موقعها المرتفع، استطعنا استكشاف معظم أنحاء المكان الأخضر الموشح ببقايا الثلوج، واستمرت عملية استطلاعنا للمكان، فلم تُقتصر على «اللّحف» ومحيطه حيث أقمنا، فقد ساقتنا أقدامنا في فترات أخرى إلى الناحية الغربية من القرية، لندرك موقع «رجال الأربعين»، ذلك المكان الذي أشعرني بشيء من التحرر والانطلاق نحو الفضاء الشاسع والرابط، بما رأيت فيه طريقاً مفتوحة نحو جوّ نقي، فمنحني بإطلالته على القرى المحيطة، شعور أمان لما وجدت فيه من ألفة، تشابه تلك التي وجدتها ذات يوم بعيد في تلك المغارة البعيدة والمنفردة في جبل سيدي بوسعيد، فما الجامع بينهما رغم اختلاف المواقع وتباعدها يا ترى؟

لست أدري، فما كان يهمني هو شعور الراحة والاستمتاع، اللذان آنساني وحرّراني من وحشة خفيّة، ولو لحين!!

وحين أتحدث عن قرية «تلّ» أيضاً، لم أكن لأنسى زيارات الأهل بعد دعوتهم لنا، وكما جرت العادة، فهي لم تخلُ من وجبات الـ«مسخّن» أو الـ«منسف» الدسمة، التي نلتف حولها، ولا نجرؤ على الامتناع عنها، فالرائحة شهية وخاصة حين يتعلق الأمر بخبز الطابون، الممتزج بنكهتي البصل والسماق في وجبة المسخن، فرغم عدم قدرتنا على الاستجابة لإلحاح المُضيفين، ومسايرة من شاركونا الولائم من أفراد الأسرة، إلا أنه لا يمكننا إلا تلبية رغبتهم قدر المستطاع، والأكل من معظم ما يقدّم لنا من أطباق، مصاحبة لتلك الوجبة الرئيسية، لنغادر مثقلين، لكثرة ما أكلنا، رغم احتساء القهوة السادة، التي يُقال أنها تساعد على الهضم!!

أتستطيع القهوة السادة أن تنسيني، حسب اعتقادكم، مدى استهجاني لتلك العناصر الجديدة التي اقتحمت إطار حياتي الجديد، لتكون من ثوابتها دون شك ؟! وما كنت في بداية مشواري مع الغربة لأستسيغها، فاعتراض السيارات العسكرية الإسرائيلية المُدججة بالسلاح والخوذات الحربية طريقنا، كلما نوينا مغادرة القرية والتوجه للمدينة، كان أمرا مستهجناً، خاصة وأن المشاهد التلفزيونية المركزة التي حمّلتها في جعبتي، وتخوفات أمي من الاحتكاك بهم، هما مصدر قلقي، فاستجابة سائق السيارة في كل مرة لإشارة الجندي بالوقوف، تجعلني في كل مرة أتخيل مشهد ترحيلي لمدينة أريحا في تلك الدورية المقيتة، وبرفقة أولئك الجنود الذين لا يمكن أن يطمئن قلبي لصحبتهم، وأنا التي أعلم أن مكان إقامتي المدون على الهوية هو أريحا وليس نابلس!!

تُبرسق تونس وتلّ فلسطين، هما قريتان سطرتا في حياتي من الأسطر ما صقل شخصيتي، واكتشفت من خلالهما ذاتي، التي تنسجم حيث لا بد من الانسجام، وتنفر من كل ما يعكر صفو جوها.

وإلى مقبرة الغرباء رحلت

جليله الجشي

تعثّر قلمي بأبجدية اللغة، وأنا أبحث عن كلمات تليق بفاجعة الفراق الأبدي، كلماتي اليوم عاجزة، معاقة، شلل أصاب حروفها التي تناثرت حزناً، كلمات مدججة بألم رحيلك المنتظر، بعد أن داهمك ذاك الخبيث اللعين، ذاك المرض الذي لا يرحم الأحلام ولا الأمنيات، أيتها المسافرة هناك في بلاد التيه، إلى تراب الغربة، وسرب من أحلامك يرافق جسدك المسجى على صدر الألم، فغزلت أمنياتك المعلقة على مشجب المجهول، وطفت في بلاد الغربة، مغتربة تبحث عن مساحة أمان وفرح، حاملة ألوانك الزاهية في فساتينك، أحذيتك، حقائب يدك المحشوة بأدعية الشفاء والرجاء.

هل من أحد يعلمني كيف أنعى كل هذا الجمال، كيف أنعى ضحكاتك التي جلجلت في أمكنة عجّت بالتشاؤم، كيف أنعي تفاؤلك الذي تحدى داءً ليس له دواء، كيف أنعى أقراطك الفيروزية التي أحببتِها، وعطرك المتشبث بالحياة، أيتها الساكنة هناك في مقبرة الغرباء، حيث استرحتِ بعيداً عن دموعنا وحزننا، يا لثرى كندا المدثر فيه وردة فرغت رئتيها من هواء فلسطين، وامتلأت ذاكرتها بأحلام التحرير، هنيئاً لثرى احتضن فراشة مهاجرة توهجت بالأحلام الملونة والأمنيات.

غابت شمسك «يا أمال»، وانطفأت شمعة آمالك، ورمل غريب انهال على جسدٍ أحبَّ العمر وعشق الحياة، يا لتراب الغربة الذي غمر جسداً مشحوناً بالعناد، صارع المرض بشراسة عاشق للحياة. كان خوفي عليك أكبر من إرادتك، كنت تتحدين بعناد ذلك الخبيث، وتطمئنين كل من حولك بأنك قادرة على احتماله، بل والانتصار عليه، وتبحثين هنا وهناك، عن عشبه قد تشفيك، وتزيل عنك أوجاعاً لا تحتمل، تتجنبين تناول كل الأطعمة التي تضر بصحتك، تحتفظين بآيات قرآنية لتقيك من خبث ذاك الخبيث، مستنجدة بأقوال رب العالمين، مرددة يا مغيث أغثني يا رحمن أنت الرحيم.

صبرتِ وصمدتِ، احترفت القدرة على الصبر، على نوائب الدهر ومصائبه، واخترقتِ عتمة الخوف فأضأت شمعة أمل، رافقتك حتى النفس الأخير، عشت سنيناً بين نار الصبر وحلم الشفاء، مرددة على أسماع من حولك، «ولا تقنطوا من رحمة الله».

ستبقى ذكرياتك تنكأ أحزاننا، وستمر الأيام وتكر الليالي، وأغنيتك التي جعلتِها رنة هاتفك المحمول تسكن أذني: «وبحبك وحشتيني»، فعندما كنت أهاتفك تردّين ضاحكة «الو... «بحبك وحشتيني».

يا قبر الغربة، كن رحيماً على من استكانت في حضنك طائعة، أيّها التراب الغريب، الذي انهلت على جسد حبيبتي، حاكيها، أوصل لها صوتي، قل لها : «وبحبك وحشتيني».

لروح المرحومة «أمال الجشي»

رغدة عتمة .. مخرجة شابة تحلم بالتغيير!!

حاورها . علاء كنعان . نابلس

كان اللقاء معها بعد مهرجان لسينما المرأة يعرض في جامعتها في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، وتشارك رغدة عتمة سنوياً في هذا المهرجان، وكان فيلمها لهذا العام بعنوان: «عجأه» من بين مجموعة أفلام، يرسل رسالة للطموح نحو أن تكون ما تريد، وما تتمناه كفتاة فلسطينية تعيش في ظروف قاسية تحت الاحتلال الإسرائيلي، كانت سعيدة بأن هناك عدداً كبيراً من الجماهير يشاهد أفلام من صنع الفتاة الفلسطينية، كان السؤال لها في بداية اللقاء، من هي رغدة نضال عتمة التي «تنعجك» في يوم من أيام حياتها؟ ضحكت قليلاً، لأنها شعرت بداخلها أنها في يوم من الأيام ستكون ذات شأن كبير في نظر المجتمع، فهي فتاة تربت على القوة، وعلى مواجهة الباطل والجرأة، تبلغ من العمر ٢٢ عاماً، درست الصحافة والإعلام في جامعة النجاح الوطنية، بعد صراع قصير مع أمها حول هذة المهنة المتعبة، والتي كانت تحاول أيضاً دراسة القانون والحقوق، لأنها رأت أن من واجبها الدفاع عن أناس مظلومين على هذه الأرض، ولم يحالفها الحظ بذلك، ولكنها أبدت سعادتها لانحراف هذه الرغبة بدراسة الحقوق، لتتوجه إلى عالم الصحافة المليء بالمغامرات.

رؤيتي للشهداء زادتني قوة

منذ الخامسة عشر من عمرها، زارت رغدة فرنسا وبلجيكا، لتؤدي دورها في إبراز التراث الفلسطيني كالدبكة الفلسطينية والأغاني الشعبية، وعند بلوغها السادسة عشر من عمرها، تطوعت رغدة في المؤسسات الصحية، من أجل أن تخدم إبان الاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية، وعندما حدث الاجتياح الكبير لمدينة نابلس عام ٢٠٠٤، واستشهد آنذاك ثلة من قادة الفصائل الفلسطينية كافة، فعندما شاهدت جثة الشهيد نايف أبو شرخ، زاد من قوتي كفتاة تسعى نحو شيء ما لم يتكون بداخلها بعد. وفي ذاك العمر، وهي في بيتها، شاهدت رغدة طفلين تم قصفهما في استهداف لقيادة حماس السياسية، جمال منصور وجمال سليم، وهو الأمر الذي زرع في نفسها التحدي والإصرار، ومنذ أن بلغت الثامنة عشر من عمرها، كانت تهوى التصوير، فرافقت الكاميرا وبدأت تعمل على تصوير الحفلات والأعراس، وكانت ترى بأن كل مناسبة تصورها ترى فيها قصة جديدة، وحصلت على المركز الثاني في أفضل صورة فوتوغرافية نشرت في مجلة فلسطين الشباب.

أمي قدوتي

في مدينة نابلس التي تشبهها وتعشقها كما تعشق ان تتنفس الهواء لتعيش، تسكن رغدة عتمة هناك مع عائلتها عندما لجأ جدها من مدينة بيسان من أراضي ١٩٤٨ ليسكن فيها، وفي الجبل الشمالي، ذاك الجبل الذي أول ما تشرق وتغرب عليه الشمس، سكنت وتربت فية على الحرية المنظمة والكلمة الصريحة الصادقة، ووضعت في قاموسها كلمات الشاعر الراحل محمود درويش «سأكون ما أريد»، و»على هذة الأرض ما يستحق الحياة». وتقتدي رغدة بأمها في كل شيء، فهي الصحافية والمحامية والكاتبة وكل شيء بنظرها، تتعلم منها وتشاورها في أدق التفاصيل لها، وتعجب رغدة بالمخرجة علياء أرصغلي التي علمتها الحروف الأولى من الإخراج السينمائي، وهي مخرجة ومستشارة إعلامية للعديد من المشاريع الإعلامية، وانتجت العديد من الأفلام الوثائقية، صورت فيها واقع الحياة الفلسطينية، والمخرج السوري حاتم علي. وتستذكر رغدة المخرجين الذين درسوها معاني السينما، كالمخرجات إيناس مظفر وغادة الطيراوي، والمخرج العالمي أيهاب جاد الله وجوليانو أرخميس.

وتحمل رغدة في سيرتها الإعلامية العديد من الشهادات والدورات في أنتاج الأفلام الوثائقية والإخراج، وأنتجت فيلمين يحملان واقع الحياة، فكان فيلم «حكاية ستي»، وهو وثائقي يتحدث عن طفل ما زالت القدس ترتبط وجدانياً في حياتة ويحلم بأن يزورها، ولكن بسبب الظروف التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، فتهدية جدتة صورة للقدس، وبعد وفاة جدتة يتعلق الطفل الصغير بالصورة أكثر وأكثر، فأصبحت الصورة لدية تمثل المدينة المقدسة وجدتة في آن واحد، وفيلم روائي بعنوان «يوم من فلسطين» ويتناول جمال ولذة صناعة الخبز البلدي الفلسطيني منذ انبثاق ضوء النهار، وفلم «عجأة» الوثائقي، الذي مثل حياة رغدة الشخصية داخل وخارج منزلها وأثناء عملها والضعوط التي تواجهها، والفلم الروائي القصير «عرب ويهود» أو «جيش عرب»، الذي سلطت فيه الضوء على مجموعة من الأطفال الذين يلعبون فيما بينهم، على أن قسم منهم يهوداً وقسم منهم عرباً، وتبدأ الحرب بين الفريقين بعنف، وتنتهي اللعبة باستشهاد أحد الأطفال العرب.

ولا تنسى الشابة رغدة أول عمل صحافي لها منذ أن كانت طالبة مدرسة، فكانت قد كتبت بالسر خاطرة صغيرة بعنوان «المونالزا لا تبتسم ولا تبكي»، وبعد فترة من الوقت قررت نشرها في إحدى المجلات المحلية، ولحسن حظها أنها نشرت من المرة الأولى في مجلة فلسطين الشباب، «فكنت فرحةً جداً يومها، وكنت أتحدث لبنات جيلي هذا اسمي، هذا اسمي».

الخبرة الشخصية مفتاح العمل

وعن دراستها الأكاديمية في الجامعة تقول رغدة، بأن الإنسان مبدع وخلاق بلا شهادة جامعية، فالخبرة الشخصية للطالب الجامعي، وبالذات الإعلامي مفتاح عمله، فالشهادة الجامعية نحتاجها من أجل الوظيفة والالتحاق بالمؤسسات الرسمية. وعن اختيارها للفن السابع تقول رغدة، بأن السينما هي التي تستطيع بصورة أفضل إظهار دور المرأة الفلسطينية، سواء بالتمثيل للواقع أو تجسيده، والتلفاز لم ينصف المرأة، بل أظهرها وكأنها سلعة تباع وتشترى، ولا تظهر إلا بالأشياء الرخيصة، رغم أن كثيراً من النساء اثبتن عكس ذلك، أما الإذاعة ورغم التأثير الصوتي لها، إلا أن الشكل والصورة تكون أقوى، ولذلك السينما تستطيع الجمع بينهما، وهي لغة عالمية. أحلم بأن أصنع فلماً أستطيع من خلاله إيصال فكرتي للعالم.

تسعى رغدة في فكرتها بأن تكون ما تريد، بأن تكون مثالاً جيداً للفتيات العربيات، وتتمنى على نفسها أن تغير الدنيا وتغير الواقع المفروض عليها ولو كان جزءاً بسيطاً، وتتمنى بأن تكون مخرجة كبيرة، تستطيع من خلالها التغيير في هذا العالم. وتعمل رغدة بكل قوة لإثبات نفسها في عالم الصحافة، بل في العالم كله، متيقنة بأن الفتاة الفلسطينية قادرة على صنع ما لم يفكر أحد في صنعه أو عمله، والفتاة مخلوق قوي وليس ضعيفاً كما يصوره البعض.

وعند سؤالها عن المعيقات التي يمكن أن تواجه الفتاة الإعلامية الفلسطينية، تنفست الصعداء قائلة: «إنها بحاجة إلى مناصب أكثر قيادية، صحيح أن هناك أمثله من النساء الصحفيات، اللواتي حصلن على مناصب إعلامية جيدة، ولكنها تبقى قليلة جداً مقارنة بالرجال، كون أنها امرأة، هذا يشكل احتكاراً وعائقاً للعديد من الوظائف، فلا نرى مثلاً صحافية عربية فلسطينية مصورة فيديو تكون في وسط المظاهرات، أو مديرة ستوديوهات تصوير، أنا دائماً ألاحظ الأسماء في نهاية المسلسلات أو الأغاني، وألاحظ أن هناك الكثير الكثير من المهام أصبحت حكراً على الرجال، على الرغم من مهارة بعض الفتيات بها. وتشكو الشابة رغدة عتمة من نظرة المجتمع إلى الفتاة الصحافية فيقولون: « إذا بدك تتزوج صحافية رح تتعب معها، بكرة بتكون على طاولة الغذاء، يأتي حدث بتترك كل شيء وتذهب إلى الحدث، ورح تظلها بالشوارع، وكأن الناس يفكرون الصحافة مصارعة، أو لا يوجد نظام فيها».

رسالتي: «معاً نحو التغيير»

لم يخل حديثها من كلمة التغيير لهذا الواقع المفروض من الصورة المرسومة في عقول المجتمع، تسعى رغدة للتغيير من خلال إندماجها في واقع المجتمع، فاختارت السينما كرسالة خطاب للعالم، وتمنت بأن تصبح مخرجة كبيرة، وتستطيع التغيير في واقع الفتاة الفلسطينية، وأن تكون كما تحب أن تكون.

الخطيئة ليست امرأة

قراءة في مسرحية «خطايا» لصلاح حنون وفرقة المسرح الشعبي

توفيق العيسى

في عرض إيمائي ساخر، قدمت فرقة المسرح الشعبي في مدينة رام الله ومدن أخرى، خمس لوحات باسم «خطايا»، من إخراج صلاح حنون وسيناريو فتحي عبدالرحمن، الخطايا منها ما يرتكبها الآخرون بحق غيرهم، ومنها ما يرتكبها المرء بحق نفسه، إلا أن الخطايا تظل خطايا، بغض النظر عن مرتكبيها أو الدافع وراء ارتكابها. سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على ثلاث لوحات منها، دون إغفال للقيمة الفنية للوحتين المتبقيتين، ثلاث لوحات أظهرت المرأة في صور متعددة.

في البدء كان الفقر

امرأة تلقي بطفلها في حاوية للنفايات في أحد الشوارع وتمضي، ليدور صراع حول تبني هذا الطفل، ما بين رجل وشرطي وامرأة ثرية، في نهاية المشهد تعود المرأة لتأخذ ابنها، فتجد الشرطي لها بالمرصاد، معبراً عن إدانته بتوجيه أصبع الاتهام لها. قد يبدو المشهد عادياً جداً، وقد تبدو المرأة مدانة على فعلها، إذا ما أخذنا الأمور بحرفيتها.

فالمرأة رثة الثياب، تظهر عليها علامات الفقر، ترمي بطفلها مترددة في حاوية النفايات، من خلف ظهر الشرطي الساهر على حفظ الأمن، وكأن المخرج يقول بلغة إيمائية، أن ما ارتكبته المرأة لم يكن جرماً من وراء القانون، ولكنه جرح لهيبة القانون، لذا فقد غالى في إظهار الشرطي بمظهر الحازم الواثق، ليلتقط الطفل رجل فقير، ليس بأفضل حالاً من أمه التي رمته، فيتردد بدوره في قبول الطفل أو إعادته إلى الحاوية، وكل ذلك من وراء ظهر الشرطي أيضاً، ليتحول الرجل فيما بعد إلى شاهد على انحياز الشرطي (السلطة) إلى الطبقة الثرية، وذلك عبر دخول امرأة ثرية تجر عربة طفلها، فتستخدم الشرطي كمربية لطفلها ريثما تعود، ليرى الرجل انكسار الشرطي القاسي أمام امرأة جميلة وثرية، وكيف تحول إلى رجل رقيق ووديع. فالشرطي الممثل للسلطة الحاكمة، والتي يتحتم عليها أن تكون محايدة، أو كما يقال «وظيفتها تكمن في فض النزاع بين الطبقات»، يمارس سلطته بقساوة على الفقراء، بينما هو رقيقاً مع الطبقة الغنية، إلى درجة أنه قبل أن يلعب دور الخادم لها، وهكذا فإن المشهد الدرامي يأخذ منحىً آخراً غير المتوقع له، فمن السذاجة حصر المشهد أو اللوحة في قضية الأطفال اللقطاء، فالمسالة صراع طبقي تنحاز فيه السلطة الحاكمة للقوي على حساب الضعيف، فإذا كانت المرأة قد ارتكبت خطيئة ما، فهي نتاج لخطيئة أكبر، أفرزها مجتمع متناحر، وما أصبع الاتهام الذي وجهه الشرطي للمرأة سوى إدانة لدوره.

الحلم إدانة للقاتل

في لوحة أخرى وخطيئة أخرى، يعود بنا العمل إلى جريمة لم تزل في الذاكرة، «انفجار مصنع القداحات»، والذي كانت ضحاياه من النساء، وعلى عكس مشاهد المسرحية، التي كانت ذات ايقاع سريع متواتر وساخر، يدخلنا المخرج في جو من الرتابة، رتابة تنم عن روتين لعمل يومي تقوم به عدد من النسوة بحركات آلية، وكأن العاملات أصبحن جزءاً من الآلة، أو انهن أصبحن آلات لا حول لهن سوى العمل، فلو كان العمل حوارياً، لسمعنا حواراً عن تردي الوضع النفسي وتدني الأجور مقابل ساعات العمل والجهد، إلا أن الممثلات استطعن أن يعبرن عن ذلك بالحركات. ومهما كان الوضع مأساوياً، إلا أن القادم أسوأ، فالعاملات يسقطن قتيلات، شهيدات للقمة العيش، لينقسم المشهد إلى مشهدين، مشهد الفعل الواعي، وهو روتين العمل، ومشهد في اللاوعي وهي أحلام العاملات في مشهد جمالي رغم قسوته، فعاملة تتقدم الخشبة وحولها صديقاتها، معلنة عن حلمها في الحصول على الشهادة الجامعية، ومشهد احتفالي يباغته ملك الموت بمظهره المخيف، يخلع عنها عباءة الحلم ويسحبها إلى الموت، وأخرى تحلم بالغناء، وأخرى بالزواج، وهكذا... وكأن أحلامهن ضرب من الحرام. ولم يكن استخدام المخرج للحلم بمثابة التعاطف مع العاملات فقط، ولكن للتدليل على حجم المأساة، وإدانة كل من تواطأ على اغلاق هذا الملف دون عقاب، فأحلامهن هي من أدانت الفعل، وليس رائحة الدخان فقط.

الجسد كتعبير عن الحرية

في اللوحة الأخيرة جو احتفالي بترقب مولود جديد، يدخل رجل أشبه بشيخ العشيرة فرحاً، وما أن يرى المولود أنثى، حتى يعلن الحداد، فينقلب المشهد إلى مأساة، ومع تطور المشهد، يجتهد المخرج في عرض قضية السلطة الذكورية، والرقيب الذكر على الفتاة، والذي يمنعها من الرقص، تعبيراً عن سلطة القمع، إلا أنها ترفض وتمارس ما اعتبرته حقاً في التعبير سراً.

وقد استخدم الجسد كرمز للحرية، أو التعبير بطريقة جمالية لا تخلو من سخرية المحكوم أمام الحاكم، الذي يحاول جاهداً منع الفتاة من الرقص، فتغافله بحركات ما لتستفزه، فقد استطاعت الممثلة من أداء الدور بطريقة شبه احترافية، رغم حداثتها في التمثيل. غير أن صورة القمع في هذا المشهد تبدو نمطية جداً، بدءاً من رفض الرجل لنوع المولود (الأنثى) وحتى رمزية الرقص، فمع تطور المجتمع تطورت أشكال القمع وصوره، فلم تعد الصورة السائدة هي رفض الأنثى بشكل قطعي، وعدم القبول بأي دور لها مهما كان، الأمر الذي يفهم من هذا المشهد بشكل لا يقلل من جماليته.

طاقم شؤون المرأة
هذا الصمت
صوت فلسطين
90.7 FM

عمى الألوان

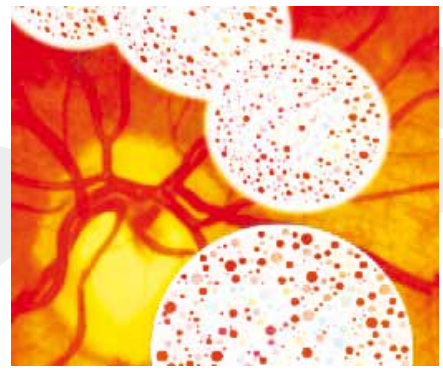

الألوان ضرورية في حياتنا اليومية وتؤثر علينا، اللون الأزرق يريحنا والأحمر يوترنا، وتضيف الألوان إلى حياتنا طابعاً خاصاً، لا أستطيع أن أشرحه سوى أن أقول لكم، تخيلوا الحياة أبيض وأسود فقط! فماذا تكون حالنا؟
أشعة الشمس تتكون من ٧ ألوان، وهي ألوان الطيف: بنفسجي، لازوردي، أزرق، أخضر، أصفر، برتقالي، أحمر. كل لون من ألوان الطيف هو عبارة عن موجات طاقة كهرومغناطيسية، له طول موجة مُختلفة، وهذا ما يعطيها الألوان المختلفة كل حسب طول موجته. يُمكننا أن نرى ألوان الطيف السبعة، وذلك بتسليط أشعة الشمس على مخروط من الزجاج، بحيث يتحلل ضوء الشمس إلى ألوانه السبعة، لأن سرعتها سوف تختلف وهي تمر عبر المخروط لاختلاف طول موجاتها، (طاقتها).
كيف تكتسب الأجسام ألوانها؟
تتكون الأجسام من جزيئات، والجزيئات تتكون من ذرات وإلكترونات، وهذه الذرات والإلكترونات تتفاعل مع الضوء (الطاقة)، الذي يقع عليها بعدة طرق: تعكس أو تبعثر الضوء الذي يقع عليها. تمتص الضوء الذي يقع عليها. تترك الضوء الذي يقع عليها يعبر خلالها دون أن يفقد من طاقته، تكسر الضوء الذي يقع عليها.
الأجسام السوداء تمتص جميع ألوان الطيف التي تقع عليها، ولهذا تبدو سوداء اللون، وكذلك تكون حارة لأنها تمتص طاقة الضوء (الموجات الضوئية).
بخلاف الأجسام البيضاء التي تعكس جميع ألوان الطيف، ولهذا تبدو بيضاء اللون وتكون باردة، لأنها لا تمتص طاقة الضوء. النباتات تحتوي على مادة الكلوروفيل التي تمتص اللون الأزرق والأحمر وتعكس اللون الأخضر ، لهذا تكون النباتات خضراء، وقس على ذلك كل الألوان التي تراها حولك. كيف نرى الألوان حولنا؟
الإنسان يبصر الأشياء حوله بوقوع الضوء عليها، وإنعكاسه إلى العين، ليقع على الشبكية، التي تحول طاقة الضوء إلى إشارات كهربائية، تعبر إلى المخ عن طريق العصب البصري، والذي بدوره يترجمها إلى ما نراه من حولنا وبالألوان.
في شبكية العين يوجد نوعان من المُستقبلات:
العُصيات الأقماع .
العُصيات مسؤولة عن البصر الأبيض والأسود، ونستخدمها أكثر في الظلام، والأقماع مسؤولة عن البصر بالألوان، أو رؤية وتمييز الألوان عن بعضها البعض.
القمع إما أن يحتوي على صبغة حساسة للأزرق أو الأحمر أو الأخضر، ويمتص موجات الضوء ذات طول معين.
فالأقماع التي تمتص موجات الضوء القصيرة، تمتص الضوء الأزرق (تميز اللون الأزرق) والأقماع التي تمتص موجات الضوء المتوسطة تمتص الضوء الأخضر، (تميز اللون الأخضر)، والأقماع التي تمتص موجات الضوء الطويلة تمتص الضوء الأحمر، (تميز اللون الأحمر). اللون الأزرق والأحمر والأخضر، هي الألوان الأساسية التي تتكون منها جميع الألوان، فبإثارة تركيبات مختلفة من هذه الأقماع، نرى الألوان بإختلافها وتنوعها من حولنا.
ما هو عمى الألوان؟ عمى الألوان (الاسم العلمي) هو، عدم القدرة على رؤية بعض الألوان والتمييز بينها، أو عدم القدرة الكاملة على رؤية أي لون. وينتج عن نقص في إحدى أنواع الأقماع أو غيابها جميعاً.
هنالك ٣ أنواع من عمى الألوان الأكثر شيوعاً :
– عمى الألوان الأحمر
– الأخضر، وهو الأكثر حدوثاً بين الناس، ، و يُصيب تقريباً ٨٪ من الرجال وأقل من ١٪ من النساء. وينتج عن غياب الأقماع الحساسة للون الأحمر أو اللون الأخضر.
– عمى الألوان الأزرق
– الأصفر وينتج عن غياب الأقماع الحساسة للون الأصفر وهو نادر الحدوث.
عمى الألوان الكامل، وينتج عن غياب الأقماع تماماً من شبكية العين، حيث تحتوي على العُصيات فقط، حيث لا يرى المصاب سوى بالأبيض والأسود وهو مرض نادر جداً جداً.
والمرض ينتقل عن طريق الكروموسوم X بصفة مُتنحية، واحتمال إتحاد كروموسومين X مُصابين بالمرض ضئيل جداً، مما يؤدي إلى إصابة الرجال أكثر من النساء.
التشخيص يكون من شكوى المريض بعدم القدرة على رؤية بعض الألوان والتمييز بينها، وباستخدام اختبار إشيهارا، وذلك بعرض أرقام مُكونة من بقع مُلونة بألوان مُختلفة، في لوحات تحتوي على بقع مُلونة، و قياس قدرة الشخص على تمييز وقراءة الرقم من بين هذه البقع.
الحالة وراثية وتنتج عن غياب الأقماع المسؤولة عن البصر بالألوان من شبكية العين، وعليه لا يوجد علاج لعمى الألوان حتى يومنا هذا. وهذا يُشكل لهم مشكلة عند الإلتحاق بوظيفة.

أدركني الصباح

ماجدولين الرفاعي

تركت باب الوقت مواربا
خلتكَ تدخل خلسةً
ما مللت انتظارك خلف ضباب الوعد
قادم أنتَ... قادم
هكذا أخبرتني أخر مرة
تشاغلت بعد رسائلك الألف
من أي قاموس أحضرت كلمات الغزل الشفيف؟؟
تابعت تسلسل الوقت بين رسالة وأخرى
بحثت ما بين السطور
عمّا يشي بغيابك
وجدت حبّاً ينساب لحناً في ليل حزين
يا أنتَ
يا طاقة ضوء فتحت باباً للحياة
وعدتني أن تمر قرب نافذتي صباحاً
تغافل ثرثرات الحي
ترمي وردة على كتفي
هيأت نفسي
بحثت عن وردة لأردّ بالمثل
وجدت شفاهي
رسولَ شوق ... ولهفة
أخبرني حبيبي
كيف تعيش دون حبي؟؟
ألم تقل ... قدرنا أن نحب؟
وأن نعطي؟يااااه
رسائلك المعطرة بددتني
أتعبد في محراب كلماتك
أتوه شوقاً
سأجمع كل رسائلك
كما تجمع ثياب ميت
وأرجعها إليك
ما حاجتي بها بعد موتك
غير المعلن
موت صوتك وهمسك
المبهج في صباحات حزينة
كانت لنا مأوى
ما حاجتي لرسائلك؟
تحرقني اشتياقاً
كلما قرأتها مساء
سأجمع ورودك وقبلاتك الافتراضية
شمعك وبخور عشقك
وأنثرها في وجه الرّيح
انتهى وقتنا ... وانتهت سعادتي
جفت قبلاتك على شفاهي
ذبلت ورودك التي لم استلم على نوافذي
تركت صندوق بريدي الألكتروني مشرعاً
ما عدت انتظر رسائلك
سأجمع بعض أوراق الغار
أضعها فوق قبر حبنا
الذي احترق ... قبل أن ينضج
سأمحو آثار أصابعك التي تخيلتها
تلامس أصابعي... وسأبكي
لعل دموعي تذيب الرواسب في قلبي
وأفتح أبوابي لتخرج ذكريات عذبتني
وأقول وداعاً ... وداعاً ... ما عدت بعد اليوم في عمري

بدعم من OPEN SOCIETY INSTITUTE
OPEN SOCIETY INSTITUTE & Soros Foundations Network

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

عليّ الطلاق بالثلاثة

في صغري، كان هناك رجلاً يردد دوماً عبارة «علي الطلاق بالثلاثة»، وحمدا لله أن هذا الرجل لم يكن متزوجاً، وإلا لكانت امرأته ضحية هذه العادة. ولكن الأمر لم يقتصر على هذا الرجل، وهناك العديد من الرجال إذا اراد أحدهم أن يعزم صديقه لتناول فنجان قهوة، وتمنع ذلك الصديق، نراه يحلف بطلاق زوجته، مما يجبر صديقه على تلبية دعوته، وإذا أراد رجل ما، حرمان زوجته من الخروج من المنزل مثلاً، يحلف عليها بالطلاق إن هي خرجت، فتكظم غيظها وتبقى في البيت خوفاً من شبح الطلاق، وهكذا.
في القديم كان الزواج لا يتم توثيقه في المحاكم، وكان يكتفى بوجود شهود على عقد الزواج، ومع تطور المجتمع، أصبح هناك ضرورة لتوثيق عقود الزواج في مكان محدد ومعروف لدى الجميع، حفاظاً على حقوق الزوجين والأطفال لاحقاً، ولدى المسلمين كانت المحاكم الشرعية هي المكان المناسب لتوثيق هذه العقود، ولدى الطوائف المسيحية هناك الكنيسة.
لكن لم يكن مطلوباً توثيق عقود الطلاق، وكان أي رجل يستطيع أن يطلق زوجته متى أراد، حتى دون علمها بذلك، وله الحق في إعادتها متى أراد، طالما لم تنقضِ مدة العدة، ويمكن لذلك أن يتم أيضاً دون علمها.
لا أستطيع أن أنسى، تلك المرأة التي جاءت إلى الطاقم في بداية عمله، تشتكي من كونها مطلقة منذ خمسة وعشرين عاماً، وهي لا تدري أنها مطلقة، رغم أنها أنجبت أربعة أولاد من ذلك الزوج بعد طلاقها، فقد سافر الزوج وغاب سنوات طويلة، وقبل سفره اصطحبها معه لإحدى الدوائر، وقامت بالبصم على أوراق طلاقها، دون أن تعرف على ماذا بصمت، لأنها أمية لا تقرأ ولا تكتب. بعد غياب سنوات عاد الزوج، ومارس حياته الزوجية معها بشكل عادي، وأنجبت منه أربعة أبناء من الذكور والإناث، ثم سافر مرة أخرى، وعاد مصطحباً معه زوجة وأبناءً، ورغم أنها أثناء غيابه قامت ببناء بيت يأويها مع أبنائها في غياب والدهم، إلا أنه طردها منه، وعندما احتجت وذهبت إلى المحكمة، وجدت نفسها مطلقة.
تلك القصة كانت صدمة لكل من سمعها، وكشفت عن خللٍ في الإجراءات المتعلقة بالطلاق، وهناك العديد من حالات الطلاق وقعت، وتم نشر الخبر في الصحيفة، مع علم الزوج مسبقاً أن طليقته لا تصلها الصحف، أو ربما هي لا تقرأ.
لذلك، كان لا بد من تنظيم موضوع الطلاق، بحيث يصبح هو الآخر موثقاً لدى المحاكم الشرعية، كما هو الزواج تماماً.
وقد جاء قرار الشيخ يوسف دعيس، نائب قاضي القضاة، بفرض عقوبة على الطلاق خارج المحاكم، للتخفيف من حالات الطلاق، في مكانه وزمانه المناسبين، في أسبوع مناهضة العنف ضد المرأة، حيث أن الطلاق، وخاصة الغيابي والقسري، يعتبران من أشد حالات العنف الممارس ضد المرأة.
كما أن المؤتمر الذي عقد في بيت لحم هذا الأسبوع، لنقاش مسودة قانون العقوبات الفلسطيني المقترح، يعتبر خطوة هامه على طريق إقراره من قبل الرئيس بمرسوم رئاسي، طالما أن المجلس التشريعي لا زال معطلاً، وأن استمرار العمل بالقانونين المصري والأردني في غزة والضفة، القديمين والمجحفين في حق المرأة، لم يعد مقبولاً ونحن في القرن الواحد والعشرين.
كما أن قانون العقوبات الذي يتم نقاشه، عليه أن يراعي توقيع الرئيس على اتفاقية مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة «سيداو»، بحيث لا يتضمن نصوصاً تنتهك حق المرأة في الحياة ، وتتعامل مع مرتكبي جرائم القتل ضد النساء، بالأعذار المحلة والمخففة، تحت راية الشرف المزعوم.
نحن النساء شاركنا في كافة أشكال النضال، ليس فقط من أجل تحرير وطننا من الاحتلال، وإنما أيضاً من أجل العيش بكرامة، في وطن تسوده الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون والحرية، وأي قانون سيتبناه المجلس التشريعي الحالي، في حال عاد إلى العمل، أو أي مجلس تشريعي قادم، علينا أن نشارك بفعالية في صياغة القانون، ووضع الملاحظات التي تستجيب لحقوقنا عليه، ولا يجب أن يمر أي قانون، فيه انتهاك ولو بسيط بحقوقنا.

itaf1957@yahoo.com

طاقم شؤون المرأة
للإتصال أو للمراسلة
المشرفة العامة : روز شوملي مصلح
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
شارع الإرسال – مركز عواد
ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)
الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها
تطبع في مطابع الايام